



ووقف هذه السجدة حصرا لسلطاننا العظيم
 عباس الاسلام والمسلمين ناصر الحبيب في العالمين
 اس السلطان السلطان العارفي محمود حامدا واداما
 ملكه الى اخر الدور وقف صحفى عثمان طبع
 واسعاد واما العصر الى حاله الكونين
 بعمادته المعسر في الحق من الحق
 عقر له



بسم الله الرحمن الرحيم
قال والعلماء ان يخص الشخص **قول** فيه نظرا لاختصاص العلم بالخلق
 بالشخص الواحد ثم يبحث عنه فيه متعلق الشخص **قول** من الاخر غير محتاج في حقيقة النظام
 الغير كما في العلمين الآخرين ولكن اين هذا من معنى الاختصاص بالشخص **قول** فالصواب
 ان يقال على حق ما وقع في كلام القوم فالعلماء ان كان علما بالبدن الذي يتعلق بالشخص
 الواحد مع قطع النظر عن غيره فهو علم بالخلق والافق هو تدبير المنزل كان علما بالانتم
 الا بالاجتماع المترى وعلم كسبا سة ان كان علما بالانتم الا بالاجتماع المترى وعلم
 التوابع ان كان علما بالمتعلق بالشيء والشعر وبهذا التفصيل تبين ما في قوله والافق
 فهو علم تدبير المدين من الخلق **قال** علما بما مجرد عن المادة **قول** من شئ وهو
 عبارة مجرد تبني عن الخلق بالمادة في الجملة ولا تحسن لها في حق الواجب فهو ساير جرد
 من العقول فالاولى ان يقال علما بالكون فالخلق المادة شرط الوجود ثم ان يميز
 العلم الالهي عن علم الرباني والطبيعي لعدم محال ما تحت عنه في المادة في الوجود والاختار
 ولا دخل له لعدم محال لظنه ما في الوجود الذي انما حاجته في امتياز العلم الرباني عن العلم
 الطبيعي فلا حاجة في غير العلم الالهي عنها الى ذكر مجرد عن المادة في الوجود الذي انما يعبد
 المادة بالحيثانية فلا حصر عن الموضوع فان المادة في اصطلاحهم تتناولها والبرهان عنه
 غير معتبر منها لانه منظم المراتب باعتبار انها في حال مقوم لما حصل فيها من الاعراض ثم ان
 التقسيم المذكور على مدسب من قال بخروج المطلق من الحق واما على رأي من قال بدخوله
 فيها فالحكمة النظرية معسدا الى ما يكون مطلوبه لذاتها الى ما لا يكون مطلوبه لذاتها
 بل يحصل سائر العلوم والثاني هو المطلق والاول معسما الى الاقسام الثلاثة المذكورة **قال**
 والاول هو العلم الالهي **قول** قد قسم من القسمين حتى يصير حكاهم الحكمة النظرية اربعة
 لان الامور التي هي متعلق من القسم اما ان يمسح اقترانها بالمادة كالاوجب هو وصفاته
 والعقول المجردة وتسمى الحكمة المتعلقة بالحكمة النظرية وفلسفة البدن واما ان لا يمسح ذلك كالعلم
 والمعلول والوحد والكثرة وعبر ذلك عما يرضى في المادة وان لم يجر عنها والحكمة

ايد

في الامور التي هي متعلق من القسم

والحكمة المتعلقة بها تسمى بالفلسفة الاولى كذا في بعض شروح حكمة العين **قال** وسلم
 جبر الاثقال **قول** الفاضل النصاراني في شرح المقاصد وقد سبق في النفوس
 في احداث المايب بمزاولة اعمال مخصوصة وهي السراة بقول بعض الروايات وتسمى
 التوابع او بالاجرام وتسمى دعوة الكواكب وبمترى القوى السماوية بالارضية وتسمى
 الطلسمات او بالحواس العنصرية وتسمى البهائم والنباتات او بالنسب الرباضية وتسمى الحيل الهندية
 وقد يركب بعض هذه مع بعض كجبر الاثقال ونقل المياه وكجودك ما استعان عليها
 بمجوع الحواس العنصرية والنسب الرباضية الى ما كلفه فعل هذا لا وجرعة على حرة
 الاثقال ونقل المياه من قرون الرباضية **قول** فاكتر ما ذكرها اولها **قول**
 بل اكثر ما ذكرها فيها من علم الاثقال كعلمه بالخلق والالتيام وانه لا قسرها وكل
 واحد من الاثنين القاعدتين منه من النصوص الفاظها كمن الكتاب والسنة
 قال الفاضل النصاراني في شرح المقاصد ان اكثر ما ذكرها من اعظم السموات و
 عجيب خلقها ويدع صنعها وانتظام امرها امر مكن شهيد بالامارات ودل على العلم
 من غير اخلال بما تحت من القواعد الشرعية والقواعد السالمة الا انهم ينوون ذلك
 على اصل هو كون الصانع موصلا لا مختارا وذلك في مادة الفساد وجعلوا له فرعا هو تأثير
 الحركات والافاضة فيما ظهر في عالم الكون والفساد من كوارث وهو اصل الاحكام
 انتهى ومن هنا تبين انه لا وجه للشك في وقوع ما يخالف ظاهر الشرع فيما ذكره المنفهم
 من قولهم وان وقع فيها شئ ما يخالف ظاهر الشرع **قال** فترى ان يمكن في هذه الرسالة
قول قال المولى الطوسي في الذخيرة غرضنا الاصل من وضع هذا الكتاب الرد على من خالف
 حكمهم الشرعي وليس علمه لعل قطعي وهو على جبين الاول بودي حكمهم الشرعي
 ما ثبت بالقطع من الشارح كالحكم بقدم العالم ونفي المعاد الجسماني والثاني ان لا يورد
 حكمهم الى كثر من عدم قطعية اذ الشرع على خلاف كنههم الصفا الحقيقية عن انه قد راعى ان
 ثبوتها شاق التوحيد انتهى **قول** قد شارح بين الناس كغيرهم في الحكم بقدم العالم
 الا ان الظاهر من كلام الامام الرازي التردد فيه حيث قال في المطالب العالمة علم الكتب

الفلكية

الالبية ليس فيها تصريح بانبات ان العالم محدث بمادة وصورته معانته قال بعد
 التفصيل المشيع في هذا الباب كما هو دأبه في ذلك الكتاب ثبتت هذه البيانات
 انه ليس في القرآن ولا في التوريه لفظ يدل بصرحة على ان هذه الذوات حادثة
 بعد عدها كانه بعد ان كانت نفعا محضاً وسلباً صرفاً ولا سكون من هذه الكتابين
 اعظم الكتاب الالبية فلما خلا من ان الكتابان عن التصريح بهذا المطلب او يمكن ان
 هذه المسئلة بلغت من الصواب الى حيث صارت في محل العفو الى من كلامه وقد ظهر من
 قوله ليس في الكتاب الالبية تصريح بان العالم محدث بمادة وصورته ان قول صاحب
 الدخان ادله الشرع في بطلان الحكم بالقدم قطعاً بل ما كان قلت ادله الشرع
 غير محصورة في الكتاب قلت نعم الا انه لا منوات في الحديث قال الامام محمد بن الاسلام في
 في كتاب العقيدة من الاسلام والذندقة لو انكر ما ثبت ما جاز الاحاد فلا يلزم
 انكم ولو انكر ما ثبت بالاجماع فهاهنا مظهر لان معرفة كون الاجماع حجة مختلفة
 انتهى ثم ان صاحب الذخر لم يصب في زعمه ان العلاسفة نقوا الصفا المحققين من
 بناء على قاعدتهم العائدان الفاعل لا يكون قابلاً على ان يصف في موضوعه على
 ما دون ادله **قال** الاول في ابطال قولهم المبدأ الاول موجب **اقول** صحت اما او لا
 فلا تقتصر في هذا الفصل على مراد جهم وتزيفها وموجب العنوان المذكور ان يذكر
 جهم على انه قادر على ان لا موجب بالذات على الوجه المستطوري في الكتب الكلامية
 ثم يورد جهم على خلافه ويبطلها وعلى تقدير الاقتصار على الثاني كما فعلنا لا يتجاوز
 في العنوان عن تزيفه ليل كمال الى بطلان مدعاه واما ثانياً فلان جهم
 المتكلمين المشيعين للصفات له لا سكون كونه موجباً بالذات مطلقاً كيف وهم
 يقولون بان اجاد تلك الصفات الزائدة على ذاته بطريق الاجاب بل انما
 ينكرون ان يكون تأثير في العالم بطريق الاجاب بالذات والحق بين القولين
 واضح واما ثانياً فلان المفهوم من تفصيل المبدأ بالاول هو ان يكون في المبدأ تعدد
 ويكون حكم المذكور مخصوصاً بالواجب في التعدد في المبدأ بخلاف ما علم اهل الحق منا

والظاهر ان قوله في هذا الباب لا ينافي مع ما تقدم من ان العالم محدث بمادة وصورته معانته

متا ومن الفلاسفة على حقيقة الطوسي في شرح الاشارات **قال** الثاني
 في ابطال قولهم بقدم العالم **اقول** اساء في ترتيب هذين الفصلين حيث اورد
 ترتيب ثاني المسئلين على الاول كما هو من قال الحكماء انما اشدوا القدم الذي
 هو العالم على انهم الى الفاعل الذي هو الله لا عنقاً وهم انه نوع موثق فاعل لا
 ولو اعتقدوا كونه محاراً لم يذهبوا الى قدم العالم المستند اليه وليس الامر كذلك
 فانهم ذهبوا الى قدم العالم على موجب تمسكوا به في هذا المطلب غير متم صريح بل بداهة
 فضلاً عن كونه قادراً على ان يوجها بالذات فانه على تقدير تمسكهم بلمزم قدم العالم
 مع قطع النظر عن حال بداهة ثم ان المفردة القائلة ولو اعتقدوا كونه محاراً لم يذهبوا
 الى قدم العالم في موضع المنع فان مبنا على ان اثر المحار لا يكون الاحادنا وهذا
 المبني على ما شهد العقل ولم تثبت منهم صريح النقل بل الظاهر من اثباتهم الاختيار
 للافلاك في حركاتها القديمة على اصلهم انهم ينكرون ثبوت ذلك المبني لا يقال ان
 الذي يعضى حدوث الاثر هو اختيار القادر لا اختيار الموجب بالذات والفلك على
 راسهم موجب لا قادر لا يقول اثباتهم الداعي الى حركات المخصوصة وهو التنبه الى
 العقول المجردة ما في عن القول يكون الافلاك موجباً بالذات لتلك الحركات
 اذ لا حاجة الى الداعي والمرجح ولقد احسن من عكس الترتيب هنا وقد بحث
 عن قدم العالم وحدونه على الحق عن اجابة ما واخبر **قال** في ابطال قولهم في ابدية
 العالم **اقول** لا تعرض في الفصل المذكور لابطال ابدية العالم بل تعرض لابطال انهم
 اذ لا يلزم من بطلان الادلة بطلان المدعى ثم ان الحال في سائر الفصول المعنوية
 بالابطال على هذا المنوال فكان المصنف غافل عن ان الدليل قد يكون باطلاً والمدي
 حقاو الاما قال كما قال والله اعلم كصحة الحال **قال** في تجزيم عن القول بالاول علم
 غير **اقول** حدها بقول عن اثبات ان الاول كما قال في نظائره السابقة كذلك
 اذ جادراً غاظه غير متم عن اثبات القول المذكور لانه نفس ذلك القول ثم ان القول
 اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الاعتقاد وهو لا ينافي سبب المقام فانه ان يذكر القول

بالذات

اورد في هذا الباب
 في قوله لا يكون

معدى نفسه وقس على هذا حال قول في تخرجه من القول بان الاول يعلم ذاته وقوله
 في ابطال قولهم نفي البعث **قال** وانما في الانعكاس من الاسباب العادية **يقول**
 لا خلاف لهم في عدم وجوب الاقتران بين الاسباب العادية ومبساتها وعدم
 انما في الانعكاس منها اما خلافا في كون تلك الاسباب عادية فانهم يقولون
 انما اسباب حقيقته ولا يكفون بل يكون الحكم المذكور والحق من موضوعي اختلاف غير شبيه
 على من لا ادنى تميز والتوجيه بان المراد انما في الانعكاس من الاسباب
 التي هي عادية عندنا ومبساتها لعنف ظاهرها **قال** وحشر الاجساد **يقول** قد استظهر
 فيما بينهم اصنافا مختصة بذي الروح الى الاجساد العامة ولو غير دون
 الابدان المخصوصة به وذلك لان في اضافته الى البدن باعتبار ان لا يتناول
 الركن والشوى على ما تضمنه علماء الرقعة في الفائق والتحليل في كتاب
 العين من القصور المحل كعلم الاعادة بعينه اللهم في هذا المقام واما ما في الجسد من العوم
 الزايد على قدر الحياتية فله في تميزه اضافته **قال** في ابطال قولهم المبدأ الاول
 موجب بالذات **يقول** ما ذهب اليه الفلاسفة سواء من مداء الفعل مطلقا لا يكون
 الامور حقا بالذات وان الفعل لا يصدر لامن لا انه يصح انقسامه الى الموجد بالذات
 والقادر المختار الا ان المبدأ الاول مخصوصه بوجوب الذات لا قادر بالاختيار
 كما يترأى من كلام مد الفاضل ومن حذى حذو من سائر الفضلاء على
 ما ذكرناه صرح الامام الرازي في المطالب العالیه حيث قال **قال** اهل الملل
 الخلل المؤثر اما ان يؤثر في جوارح لا يؤثر في الجوهر وهو الموجد في التقسيم يدل
 على ان كل مؤثر هو اما قادر واما موجب ثم هذا قالوا القادر هو الذي
 ان يؤثر في جوارح لا يؤثر في الجوهر كسب الدواعي المحلقة مد المخلص الكلام في الله
 من القادر والموجب **قال** الفلاسفة القول بان مؤثر يكون تأثيره على سبيل
 الصلابة على سبيل الوجوب قول مشكل وبيان من وجوه الحق الاولى هو ان كل شئ
 مؤثر في اثره فاما ان يكون كل ما لا منه في كونه مؤثر في ذلك الاثر حاضر

هذا هو المبدأ الاول
 وهو الموجد في التقسيم يدل
 على ان كل مؤثر هو اما قادر واما موجب

وهو القادر او يؤثر في
 عدم جوارح لا يؤثر في الجوهر

حاضر واما ان لا يكون مجموع الامور حاضر الى اخر ما ذكر **قال** في سبب بطلان الملل و
 الشرائع **يقول** الظاهر من كلامه انه لا خلاف بين ارباب الملل والشرائع من ملل الاطام
 وغيرهم في مد المطلب قد يصح على مد الفاضل الشريف في شرحه المواقف بقوله
 والى هذا ذهب المليون كعلم وكس الامر كذلك فان الصوفية المشرقة وافقوا في
 في قولهم بالاجاب صرح بذلك المولى عبد الرحمن الجاني في رسالته المولود في كنفه
 الحكماء والمكلمين والصوفية في ذات الله وصفاته فان قلت كيف يصح القول
 من الصوفية بالاجاب وهو كونه صرح قلت يستغنى على وجه القصص عن مد الخدود
 ما ذن الله **قال** على معنى انه يصح منه اتحاد العالم **يقول** مد الذي ذكره معنى القادر
 وحده اما معنى المختار فامر اثر وراء ذلك فالوجه ان يقال ذهب الى انه قادر
 على معنى يصح منه اتحاد العالم وتركه وليس المشرقة منها لازماله لرواها فقلنا و
 مختار على معنى انه يختص به المقدور من الموقوف بالمشية **قال** وخالفوا
 في ذلك **يقول** اعلم ان معنى الكتاب شئ شيئا آخر هو اقتضاؤه اياه على وجه لا يمكن تحلله
 كاقضاء الشمس للاشراق والاضاءة النار للاحراق على اي الصلافة ثم انهم لما
 ذهبوا الى ان مبدء العالم موجب بالذات التزموا ان يكون تأثيره في العالم
 كذا في الشمس والنار في الاشراف والاحراق صرح بذلك الامام الرازي في الارشاد
 حيث قال وبحث الفلاسفة ان تأثير الباري في وجود العالم بالاجاب كالتأثير
 الشمس في الاضائة والاشراق وتأثير النار في السخينة والاحراق انتهى
 وهذا لا ينافي قولهم ان فاعليته ليست كفا عليه دوى الطباع الجسمانية لان
 تلك المغايرة من حيث ان فاعليته مع مقارنته للشعور والعلم كلفا عليه تلك
 الاجسام ولا دخل للمغايرة من مذهب الجسم في معنى الاجاب فلا فرق بينهما فيما يرجع
 الى معاني التأثير في الغير اذ اكتفت بهذا فقد وفقت على ان المص لم يصب في قوله
 وقالوا انه مع موجب بالذات لا معنى ان فاعليته كفا عليه الجبوريين لما وصفت
 ان ما ذكره من مقدمات التوبة والنبيس ذكره المتفلسفون سنن الما في اهل

تلك

فالصوفية معقولة مع الحكمة في امساع
 صفة في مقدم السطره العاشر حاشي

مد الذي ذكرناه على ان المبدأ الاول
 هو الموجد في التقسيم يدل
 على ان كل مؤثر هو اما قادر واما موجب
 ان يؤثر في جوارح لا يؤثر في الجوهر
 كسب الدواعي المحلقة مد المخلص الكلام في الله
 من القادر والموجب
 قال الفلاسفة القول بان مؤثر يكون تأثيره على سبيل
 الصلابة على سبيل الوجوب قول مشكل وبيان من وجوه الحق الاولى هو ان كل شئ
 مؤثر في اثره فاما ان يكون كل ما لا منه في كونه مؤثر في ذلك الاثر حاضر

القاسم من القاصد الظاهر فلا وجه لمن في صدره اظهار بطلان ذلك لاصل ان
ملك المحدث كما لا يخفى ثم ان حجة ان مدرك المضطر من بدل المجبور لان معالج
المضطر المحذور اخص منه **قال** بل على معنى انه تام في فاعلية **اول** مرد على ان الاجاب
مد المعنى لا سكره اهل الحق على ما ذكره الفاضل الشرف في نحو انشئ الخ ترحم قال ان
القول توقف العلوم على كسوف الاستعداد لا بناء في القول بالاعمال المحار ليجوز ان
ان يكون الوقف عاديا وعلى قدر كونه حقيقيا حاز ان لا يكون مقتضيا الى وجوب
الفيض بل الى نفي وعلى قدر فضائه اليه حاز ان يكون الاستعداد المقتضى الى
الفيض مستندا الى اختياره وذلك مد في ما قبل المباحث المذكورة منها ان شئ
على قاعدة الاجاب ون قاعدة الاختيار مد اما عند ذلك الفاضل وينتف على
بذن الله **قال** فهو الجواد الحق **اول** الجواد الحق هو الذي يفيض منه الغايد لا شئ
منه وطلب قصدي لشيئ يعود اليه واعلم ان الذي نفعل شئنا لو لم نفعل لرجع يوم
منه فهو ما يفيد من فعله مخلص كذا قال الشيخ في الاشارات **قال** وما يتوهم **اول**
سأني ما سألني مد المقام من الكلام نعمون الملك العلامة **قال** قال بل كجاء القدرة
اول صوابه بل كجاء مقارنته للقدرة والارادة اذ لا خلاف في جواز مجامعة الفعل
الفعل للقدرة والارادة اما الخلاف في وجوب نكاحهما **قال** لا متناه خلف
المعلول **اول** لا كجاء في مد السعليل من القصور اذ لم ثبت بعد ان تعلق الارادة
بالمعلول جزاء خير من العلة التامة فالوجه ان يقال في السعليل لا متناه خلف
مراد منه من تعلق ارادته لا سعليله **الوجه** **قال** فاعلم يقولون ان عمل **اول**
في دلاله القول المذكور على انهم لا يقولون بالقدرة بمعنى كسوف الفعل والترك نظر لان
مبنا ما على ان يكون ذاته نه عند ستم معصيا للمسل المذكور وان يكون ذلك التمثل
مقتضيا لا فاقته هذا النظام حتى يلزم ان يكون مد النظام معصيا الذات الواسطة
فلا يصح عنه ان يحاكم بغير اليه كما لا يصح ان يحاكم الا حراق من النار بواسطة اقتضائها
التسخين ولا محذور ذلك المسمى بكسائي انهم يصرحون في صدور العالم عنه اقتضاها

هذا هو الوجه في كون
القدرة على الفعل لا
يقتضي كسوف الفعل
بل يقتضي كسوف
الارادة

باعتضا الطبع وعلى قدر ما ذكره لم ان يكون كذلك بل يقول فيما ذكره ولا على انهم يقولون
بالقدرة بمعنى كسوف الفعل وتكرار ان الاحتياج الى الداعي والمرجع المعلوم من قوله
ومعصيا في التمثل المذكور افاضه ذلك النظام اما هو على قدر ثبوت العود بالمعنى
اذ على قدر الاجاب الصرف ان يكون ذاته نه مقتضيا للعالم على وجه لا يتصور
خلفه عنه لا يكون حاجة الى الداعي والمرجع وسد اطرافه وبذلك مد القول منهم كالنفس
على انهم لا يكون كونه نه قادر في الحاد العالم على معنى انه يصح الفعل والترك اذ على
بعد عدم القدرة على ترك المعنى لا حاجة الى المرجع للفعل على الترك انما هم ذلك
التمثل المسمى بالقضاء لمصلحة الترك للفعل على الترك اما الاول فلانه على قدر لزوم
الفعل ذاته نه كسوف لا يمكن خلفه عنه لا يكون الترك ممكنا فلا مساواة بينه وبين
الفعل حتى يحاج الى مرجع للفعل على الترك واما الثاني فظاهر من سياق الكلام
المذكور قد قص عليه في الكلام الذي ذكر في كسوف كسفيه صدور الموجودات عنه نه
على نقله بعيدا والتجرب ان المص اورد قولهم في اثبات القناعة في موضع السعليل
على خلاف مدلوله **قال** بعض الفضلاء وقد فعل عنهم انهم انهم قال يكون القدرة الواجب
واختصاره الا انهم يقولون ان الترك لا يجوز ان يصح لا الامتناع في ذاته بل الامتناع
الازلي وتعلق علمه بان وقوع الفعل او في كماله اذ دخل في نظام الوجود
الفعل وامتناع الترك لذلك لا ساق الاختيار انتهى لا يقال لا كجاء اما ان يمكن عدم
وقوع الفعل فهو مخالف لما اشهر من مدبهم انه نه موجب بالذات ولا يمكن
ذلك فلا يكون هناك معنى العود والاضار اصلا لا يقول كجاء الاول ومنع
الخالف لما ذكر في ن معنى كونه موصيا بالذات انه لا يوجب المعلول بواسطة الداعي
من خارج كما هو حال القادر المحتمل من الممكن لا اذ وجبه ما قصناه الذات
كاقضاء الطابع انما فافهم **قال** مع الاوقات المترتبة العزم المتناهية **اول**
وه كسوف وهو ان مقتضى مد القول هو ان يكون كل موجود ممكن ما وبك ان
او جردا زمانيا واقعا في طرفه وتكس كذلك فان من الموجودات الممكنة

ما لا يتعلق بالزمان أصلاً كالفعول المجردة على حقيق في موضعها أعلم أن الشرح
 الكلام المذكور بعد حقيقة كنهه صدور الموجودات الكائنة الفاسدة عن المبادي
 العالمة وقال الشارح المحقق في شرحه لما بين أن العلل العالمة لا تفعل لغيره
 في الأمور السالفة وحده ان يبين ان النظام المنشأ في الموجودات
 الكائنة الفاسدة وكف صدرها أذ لا يجوز أن يكون صدورها بقصد وإرادة
 ولا حسب طبعها ولا على سبيل الاتفاق أو الجواز فذكر في هذا الفصل
 النظام الكلي أي على نظام جميع الموجودات من الأزل إلى الأبد في علم الباري
 السامع على صدر الموجودات مع الاوقات الموجودات الكائنة الفاسدة
 لجميع الموجودات الشاملة لها ولغيرها لا يسطرق اليه التوابع كما هو منه المص
 فالقصور في نقله على فعله لا في المفعول **قال** نسبوته عبارة **قال** قال الأمام
 الكاشاني في شرح المخلص أصلها في معنى عبارة الله قد نسبت الفلاسفة إلى أنها
 عبارة عن علمه بانه كيف ينبغي أن يكون نظام الوجود حتى يكون واقعاً على
 الأكل النافع وعلو هذا المعنى بسبب إحصان العالم على ذلك النظام من الله فأن
 هذا العلم هو العناية وأما العالمون يكونون الباري مع فاعلاً بالاحسان والبرهان
 العناية عبارة عن خلق الخلق على الوجه اللائق لهم **قال** بل نقول لزوم الصدور **أول**
قال الفاضل الشرف أن ما يثبته في صفاته إذا كان باجبال يلزم أن يكون
 الواجب مع موجبا بالذات فلا يكون الأكاب بعضها ما يجوز أن يصف بالحق
 إلى بعض مصنوعات ودعوى أن إجاب الصفات كمال وإجاب غير نقصان
 متشكك به أو يمكن أن يقال في حل هذا الإشكال أن إجاب الصفات مرتبة
 إلى استعمال خلوه من صفات الكمال لا شك في أنه كمال بخبر به ما في عدم
 على الكبر من منطية نقصان وترد عليه خلاف إجاب المصنوعات فإن مرتبة
 إلى استعمال الحكماء عنه مع واصطفاً في السمع للغير والكمال فيه ظهرت ثمة
 النقصان من حيث أنه لا يقد على الكبر في الصفة في الفعل غير مخيرة **وله** لكن لا يفي

المرتبة الغير المتناهية التي يجب أن يتبع
 كل وجود منها في واحد من تلك الأقسام
 انقضية ذلك النظام على كل مرتبة التوضيل
 والذات المنقضية في جميع الأقسام
 العنصران بها وهذا المعنى هو عبارة الباري
 المحلوق إلى هذا الكلام وهذا هو المفسر
 أن وادى من الوجود في قوله على
 هذه الوجوه وأسرة الاوقات

بمعنى الصفة والكبر **قال** قد حللنا نفاه معنى القادر عندنا لكن ما أثبتناه بقوله
 بل معنى انشاء فعل ليس معنى عندنا بل معنى الخلق صريح به الشرح الفاضل حيث
 قال في بحث حدوث الاحسام من الخلق بغيره ان الاختيار بمعنى كونه بحيث
 ان شاء فعل ان لم يشاء لم يفعل ثابت له على انتظام في الكلام كما لا يخفى على
 ذوي الاقدام **قال** من قول بعض الفضلاء **أول** ارادة الفاضل الطوسي فانه ذكر
 القول المذكور في شرح الاشارات و اراد ان قدرته ليست صفة صحيحة للفعل
 والكبر ان ارادته ليست صفة مخصوصة لاحد مقدوره بالوقوف على كل منهما
 ذاته على معنى ان ذاته من حيث انها مؤثرة على خلق مشيئة في الممكنات قدرة
 ومن حيث انها مرتبة لاحد المقدور من المتساويين على ما ارادة وأما المعنى الذي
 حمله عليه فيقول من أصل المراتم الذي سبق له الكلام في هذا المقام وهو القدرة
 والارادة لا يوجدان كثر في ذاته مع ثم ان سعة في صرف قوله ان الحكماء لم
 يذهبوا إلى أنه ليس بقادر مختار عن نظامه بل هو قادر على كل شيء مشكوراً لان
 ذلك الفاضل لا يرضى بذلك الصفة الوفاق وسادى عليه حقيقة في المختص حيث
قال اعلم ان القادر هو الذي يصح ان يصدر عنه الفعل ان لا يصدر وسائر
 الصفة هي القدرة وأما شرح احد الطرفين على الآخر ما نصيب وجود الارادة
 او عدمها إلى القدرة والفلاسفة لا يذكرون ذلك كما اختلف في ان الفعل مع
 اجتماع القدرة والارادة هل يمكن مقارنة حصولهما او لا يمكن بل انما حصل
 بعد ذلك الفلاسفة ذهبوا إلى أنه يمكن بل بحصوله مع اجتماعهما وله ذلك
 قالوا بوجوب حدوث لان الداعي الذي هو ارادة جازمه لا يدعو الا إلى حدوثه
 والعلم به بدوي إلى سائر كلامه ومن هنا تبين ان ما نقله المص مما سبق بقوله ونما
 من انه لا خلاف في كلام صدر الفاضل فالرد عليه بانه ليس بشئ بل بفعل صريح من
 محقق الفلاسفة مما لا وجه له وقد ثبتت مما سبق على ان كلامهم في اثبات العناية
 الالهية دليل قاطع على ما ذكره الفاضل المذكور وما وعدنا من وجبه

ونقول ان الله العلم والقدرة كونه الارادة
 على ما صرح به في كلامه القديم العالم والمكملون
 الى انه لا يمكن بل بحصوله مع اجتماعهما

التقصي من لروم الكفر في العول بالايجاب وانه اعلم بالصواب **قال** واقوى ما
اجتوا عليه **اول** لو تم منه الدليل لدل على ان الفاعل اذا كان قادرا ان يحار الاصل ان
يكون مبدءا للفعل اصلا سواء كان ذلك الفاعل المبدء الاول وغيره بموجب
الاجتناح به كمن الدعوى وقد تمت على هذا في اول الفصل لا يقال اذا كان الفاعل
غير المبدء الاول كما سميت المقدمة القائدة ان اقتصر الى مرتبة فعل الكلام الذي يلزم
النسب اذ كور ان لا يكون ذلك المخرج صادرا عنه بل عن غيره كالداعي لا
في افعالنا الاختيارية لانا نقول يلزم ان لا يكون المبدء فاعلا بالقدرة
والاختيار قادرا ان يحار ضرورة توقف فعله على التقدير المذكور على فعل الغير وما
يتوقف فعله على فعل الغير لا يكون فعله على وفق مشيئة بل يكون على وفق خلق الغير
الفعل سيف **قال** الامام في المطالب العاليه وذكر بعض العلماء في هذه المقام كلاما
لطيفا فقال ان **قال** فاعل اني اجد من نفسي اني ان شئت افضل فعلت وان شئت
ان انكر تركت فكون الفعل مني والترك مني ثم اجاب عنه فقال لهذا الفاعل يجب
انك ان شئت الفعل فشيئ الفعل فشيئ الفعل ان شئت مشيئة الترك فشيئ
مشيئة الترك فلا فان مبدءا لوجب النسب بل الفعل كرم ان هذا الدواعي ينتهي
سلسلة احاجبه الى داعية يقع فليكن للاجل داعية اخرى واذا وقعت تلك الداعية
في قلبك صرت فاعلا لذلك الفعل لا محالة فلا حصول الداعية في فليكن لا ترتب
ذلك الفعل على حصول تلك الداعية بل لا انسان مصطر في صورة محار **قال** لو كان
فاعلا بالقدرة **اول** **قال** فاعلا بالقدرة في مبدء الوجود انه لو كان فاعلا بالاختيار
فلا شك ان اختياره امر ممكن فلا محالة ان كان حصوله الى مرتبة اول او لا والاول
يستلزم التسلا لا ينقل الكلام الى مرتبة ومرتبة مرتبة الى غير النهاية وانما يستلزم
استغناء العالم عن الصانع فينبغي ان يثبت الصانع والارادان باطلان
قطعا وهذا هو من مبدء المصلا لان مذهب القائلين بالقدرة والاختيار ان
المرتبة لعل القدرة لا حد مقدور به هو الارادة بل لم يشبوا الارادة الا

ان

فعلت وان شئت انكر
ترك فعل تجدي نفسك
ان شئت
في

الا ذلك فالترديد في رد قولهم بالقدرة والاختيار بان يقال تعلق الامر بالقدرة
هل هو لذاتها او لمخرج **جدا** **قال** ان افتر الى مرتبة فعل الكلام اليها **اول**
لا يخفى ما في مبدء المخرج من سوء الترتيب فان حق مبدء الشئ ان يذكر مؤخر عن
الشئ لا فيكون في مان وجبه نظرا في غنى عن تفصيل ما يلزم بعد فعل الكلام
الى تأخيرها في المخرج الثاني وفي الترتيب الذي اختار التزام الاجال في مقام
التفصيل والامثال في موضع الحاجة الى البيان اذ حقيقة ان تفصيل ما يلزم بعد
الفعل المذكور في مبدءا موصوفاً تحقيق وهو ان مبدء المستدل من المخرج ما لم يرد
وقد اوضح عن هذا الامام في المطالب العاليه حيث **قال** في مبدء المخرج فان كان على
سبيل الصحة افتقر ربحان وجوده الى مخرج فليكن ذلك المخرج هو الارادة وحيث
يقع التقسيم وادام ربيذا فقد ظهر ان المص لم يصب في مبدء المخرج لا كما لا يخفى على
ذوي الالباب **قال** فمعهم الى مرتبة **اول** **قال** لعدا صواب في اختياره فان لزوم
النسب مبدء الوجه على عدمه يعلق عدم القدرة لاحد المعدورين لذاتها واما اختياره
الشريف الفاضل في سانه حيث **قال** في شرحه المواقف واما لا لا انها محار
تعلقها الى مخرج ويلزم النسب مع ذلك المخرج لا كالفعل والاعلم بالايجاب بل
كان جائزا هو وضد الصانع الى مخرج **اول** ويلزم النسب في المراتب
فقد علم انه لا يضيغ الترديد بان يقال يعلقها لذاتها او لمخرج اذ يكفي
ان يقول ان وجب الفعل بعد فعل القدرة والارادة يلزم بالايجاب الا لا يقع
ثم ان مدار الاستدلال على امر من احد ما ان الوجوب لو بعد الاختيار
معرض الى الاجاب المناهية للقدرة والارادة ان الفعل بالمرتب لم يقع وكل منهما في
معرض المص عند المخالف **قال** وان لم يعلم لم يستغناء الممكن **اول** **قال** على ان
يقال ان اللازم على المعدر المذكور استغناء الممكن عن المخرج في مخرج الفعل
القادر لا صطره على الا لا استغناء الممكن في وجوده عن المؤخر لان المؤخر ليس
عدم افعار الفاعل بالقدرة في تعلق قدرته ما معدور به دون الا في

المذكور تسليم حاجه الممكن الى المؤثر ثم ان السبيل الذي ذكره بقوله لان سبب القدرة هو
لا يطابق السبيل لان الثابت لروم الجواب عن اثبات الصانع للعالم لا روم استغناء
عن الصانع والفرق بين الازمين والاضح عند المنصف وان خشي على المنصف **قال**
وجواب اول قال صاحب الرد المحتار انه يحتاج الى مرتبة لكن مرتبة قد يم
وهو العلم الازلي ببره حكمة ومصطفى على أحداث العالم فلا يحتاج الى مرتبة آخر لان علم الحجة
الى المرتبة عندنا هو حدوثها في المكان والكم في الجواب من الدول عن بطلان
لما فيه من الالتزام بالسبب الممكن القديم عن الغير والاستعداد عن الغير من خواص الواجب
فلم يرد ان يكون المموض احكامه واجبا مفعلة العالمون بان علمه احكامه في حدوث
الاحكام كبدون حدوثه ليس بعلية الحاجة الى الغير لان فساد الذي يثبت عليه انفسه
على من لا يثبت **قال** بل اذن ان يكون المرتبة **اقول** قد بحث ادلائق نظام هذه الكلام في هذا
المقام لان مراد المستدل من المرتبة الذي يعلل به الكلام ما يبرر وقوع المرتبة الاول
على لا وقوعه فكون سائعا على علمه ليس في جانب المبدأ الا ما مر في سبيل ذلك المرتبة
لا حد في الممكن على الآخرة حتى يكون لاحكامه فكون السبيل على تقدير لزوم في جانب المنتهي
كما توهمه ذلك المجيب **قال** الجواب المذكور ايضا خارج عن سنن الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب
قال لاستحالة زوال ما بالذات وترتج الصديق **اقول** نعم يلزم في احد هذين الجوابين
وذلك انه لو علق الارادة بالطرف الاخر بعد ما علق باحد ما بالذات لا يخرج من ان هو يعلق
الاول على الاول بل يرد المحذور الاول وعلى الثاني يلزم المحذور الثاني فيقرب منها ما صنع كنه
دقيق وهو ان السبيل والافعال مفعلة الذات مفعلة الجواب مفعلة النار والاشراق و
الافعال كبرية واما زوال مقتضية مفعلة استجاب مفعلة الماء السيلان والسياريط
العنصرية كبرية فلا استحالة في اذاته وذا هو المحذور ان يكون ما كان مفعلة من اقتضا الارادة
العلق باحد المتساويين في طرفي الممكن من فصل الثاني فلا يلزم المحذور الاول فبطل **قال**
وهو علم المرتبة بلامرتبة **اقول** من المعنيين بكون بعد كلف والثاني منها بطريق التعلق
والاول في موضع الخلاف بينهم فان الاشياء باجودها وادعوا الضرر في صحة وقوم

انما سألتم القول به لانكم انكمروا
وجود الممكن القديم فلو قالوا
بوجوده لما تيسر لكم ان يقال
ان الاحكام

اولا

وقوم والمقتضاه منعوا وادعوا الضرر في استحالة صرح بذلك صاحب المواقف في
الفاضل في شرحه والجواب بما بعد الوصف على هذا كلف قال في دفع ما قيل في النافون
لنقض عن افعال في معنى الاشياء قالوا اكلا في كل شخص كل فعل من افعال العباد
مخصوص كالوجوب ثم هو الذنب الكبرية مع ان تلك الافعال متساوية عند من في
علق الاحكام بها لم يلزم ذلك ولكنهم لا يلتزمون بل كجاءون الجواب بغيره في القول
بوقوع احد طرفي الممكن فلا سبب في مبنى روم الضرر على عدم العلم في من الترتيب
والترتيب بلامرتبة **قال** فان العلم بوجوده والواجب **اقول** قد ان يقول ان ثبوت
على بطلان الترتيب بلامرتبة **قال** ادعوا في **اقول** ظاهر هذا السبيل بوجه الاجتناب
الى بطلان الترتيب بلامرتبة ان في بعض جوامع الاستدلال على وجود الواجب ليس
كذلك قالوا في التعليل ان يقال ادعوا في هذا ان يقال ان لا شك في وجوده ووجوده الى
آخره **قال** قلت ان اريد **اقول** مساق كلام السائل بنا في على ارادة المعنى الاول
فالترديد في مثل هذا لا يخرج من **قال** وان كان الثاني يلزم كونه موجبا **اقول** لعل ان
يمنع من الملازمة ويقول ان مبنا على وجوب الفعل عطف تعلق الارادة على افعاله
في سبيله بقوله لان الفعل اذا كان واجبا لم يثبت بعد ولا محال لا فائدة في الرامة
لان المشتب للفرق والاختيار لا يقولون بالوجوب المذكور بل يكفون بالرجحان في
الامام الرازي في المطالب العايدة واعلم ان المسكلم لم في هذا المقام قولان منهم من سلم
ان الرجحان بدون المرتبة محال لانهم زعموا ان عند حصول المرتبة يصير الفعل اول بالوقوع
الا ان تلك الاولوية لا تنهني الى جرد الوجوب ومنهم من قال الرجحان بدون المرتبة غير مستحيل
وضررنا ذلك امثلة منها الخبز من شرب العدى ومنها الخبز من كل الرغيفين ومنها الدار
من السبع وقيل الى مشعب الطريق فانه كذا واحد معادون الاخر لا المرتبة قالوا ولا بد
منها من الاعتراض باعتماد صدر عن القادرا عدم مقدوره دون الاول لا المرتبة اول
وقفنا على نظام المرتبة اليه وقد ثبت ان هذا نظام المرتبة اليه بصير واجب الوقوع
في يلزم ان لا يثبت فرق بين الموجب القادرا لكن العلم بهذا الذي ضروري فوجب

الاعراف بان القادر يمكنه تخرج احد مقدوريه على الآخر من غير مرجح الى هنا
 كلامه ومن متابعين ان ما قاله صاحب المواقف وغيره ممن لا يوفون لم على تحقيق
 مذهب القائلين بالقدرة والاختيار هو ان الوجوب بالاختيار لا يحقق له لا من حيث
 ناشئ من قلة التصرف كنهه وعدم الاصول الى مقاصد **قال** حكايجاج في الاثر
 اخرى **اول** لعل ان يقول لم لا يحتاج منه الى ارادة اخرى لكي لا يد من علق او فخر
 ان التعلق بنسب من المعلق والمعلق ولا بد من التبعين الاختلاف عند احكام احد
 طرفها لما احتال بان يكون تعلق الارادة لتعلقها بالمراد عين ذلك التعلق والذي
 تصلف به باظهار التفرق بين الارادة صدها والارادة تبعها لا يجدى نفعا في دفع
 ما ذكره فلكما وان ما ذكره في الاجاب غير مسلم فان اجواب المشهور عند من في امثال هذا
 انفس في الاعتبارات ولا فساد فيه وانما الحق ان هذا الجواب ليس بعد عن الصواب عند
 دوى الالباب لان العلاقات التي تنس في جانب التبع ليست من الاعتبارات التي تنقطع
 سلسلتها بانقطاع الاعتبارات فلما لم يجرى فيها جريان التطبيق لوجود الترتيب الطبيعي
 بينها يكون كل سابق منها علة للاحق في نفس الامر **قال** الشافعي في العنصرين وعلمه
 على الحركات السمس في تخصص الحوادث لوقت صدوره بطوان كان يحصل امر اعتبار
 لقوام البرهان على مطلق هذا النوع من السمس **قال** على كلياتها **اول** صدها ان يقول
 على اطلاقها والهم في من القولين غير متباعد على من لا يفسر **قال** واما اذا كان محيا رافعا
اقول بل فيه بعد لان المدعى المذكور في موضع الخلاف بين جمهور العقلاء من المكلفين الحكماء
 فدعوى الضرورة فيه كميل لا حد له نعم وعدمه في علم المناظرة ان دعوى الضرورة
 في محل الخلاف لا تسبق امانه في محل الخلاف فقد اصح منه الامام في المطالب العال حيث
قال الفصل السادس في ان صدور الفعل عن القادر بل يتوقف على الداعي ام لا **الاول**
 فقد اطبق المحققون منهم على انه يتوقف عليه **قال** ابو الحسين البصري من المعتزلة وكثر
 المسكين الفقهاء على انه لا يتوقف عليه **قال** لو اعلمه لوجب ان لم يدرست في منها انهم
 قالوا الخبر من شرب قد حيين واكل سعف والمهارب او وصل الى طرف من مساويين

فان قيل لا بد من ان يكون له اختيار
 فان قيل لا بد من ان يكون له اختيار
 فان قيل لا بد من ان يكون له اختيار
 فان قيل لا بد من ان يكون له اختيار

مساويين فانه من رجع احد ما على الآخر لا لم رجع فهنا الفعل قد حصل من غير الداعي
 وتمام الخبر ان عند حصول الاستواء من القدرين والربيعين اما ان يرجع
 احدهما على الآخر او لا يرجع والثاني بطلانه لم ان حال العطشان مع
 شدة العطش لا يأخذ احد القدرين بل متى تمتعا الى ان يموت من العطش مع كون
 القدرين حاضرين عنده من غير مانع وعلوم ان ذلك يثبت انه لا بد وان اخذ
 احدهما من غير مرجح فقد حصل الفعل لا بد على الى هنا كلامه فان قلت اذا لم يكن
 دعوى الضرورة مسموعة منها فما وجه قول صاحب المواقف ان جواب منع الضرورة
 والمعارضه بالضرورة في الامثلة المذكورة فقلت لعله اراد الجواب او لا على وجه التحقيق وثانيا
 على وجه الجدل كانه يقول لا بد من دعوى الضرورة منها على ان لنا المعاضضة بالمثل ان نرتنا
 عافقنا وجزا دعوى الضرورة في مثل هذا المقام **قال** فان الشخص الجامع **اول**
 سند للمنع المذكور او ما ادعى صدق بالبدية من القادرا الكلمة مثال جوي لا يستدل
 عليها لان دعوى البدية منافية وقد اصرح من هذا ما قلنا من صانع المواقف انفا
 فالمنع الذي ذكره بالمصنف قوله فان قلنا ان يبتدى امر خارج عن قانون المناظر
 لان مننا على ان يكون ما ذكره استدلالا **قال** الذي يبتدى به الجواب **اول** فقلت
 لا حاجة الى هذا القيد لان المسك ما هو الوارف وهو غير مقيد به فان الجواب يبتدى
 بكل الرغيف الموضع وان لم يشند جوده قلت نعم كذلك لانه ذكر القيد المذكور مشبهة
 للجواب الذي ذكره فان مني قوله فانه ان لا يبتدى بكل شئ من جوانبه التي الموت
 جوهرا على اعتبار القيد المذكور وقد اصرح ذلك من كلام الامام في المطالب العال على قلنا
 قبل هذا **قال** اذا وضع بين يديه رغيف **اول** عدل عما هو المشهور من تصور المثال في
 الرغيفين سيد الباب المناقشة ما ذكرنا من كذا ركن ما نضجا واحسنا لونا فان
 هذا النقاوت شاع في الرغيفين واما في الرغيف الواحد باعتبار جانبيه فادرو من
 متابعين ان المصنف غفل عن وجه العدول المذكور حيث **قال** ولم لا يجوز ان يكون ارادة
 الجاني يكون اقرب اليه او احسن لونا او اكثر نضجا فان العدول المذكور نظر الى الوجه

ل

هـ

المزبور تضمن اعتبار تساوي جوانب الرغيف الموض في اللون والنضج **قال** ارادة ذلك
 الجواب **قول** حق ان يقول ارادة البداية بأكمل ذلك الجانب **قال** لكونه اقرب اليه **قول**
 لو اراد عليه حوله او الى الجهة لانه في الجواب الثاني ذكره اما وجه ملك الزيادة فيظهر ما تقدم
 الشرف الفاضل في شرف المواقف بعوله وقد قيل اذا فرض تساوي الطرفين في الجناح
 فان الطسعة تقضي سلوك الطرفين الذي على يساره لان القوة في اليمين اكثر والقوى يدفع
 الضعيف كما هو المشاهد فمن يدور على عقبيه واما في القديسين والرفيعين فيجاء بما هو
 القرب الى اليمين انتهى واما وجه ادعاء الجواب في ظاهره اذ لا يمكن ان يكون الجواب
 كلها مشتركة في القرب الى اليمين بل لا يمكن ان يكون الجانبان مشتركين في القرب اليها **قال**
 قلت فرض الكلام فيما اشتركت حواشيها في كل ما ذكره **قول** اتى بزيادة لاحاد اليها
 في كسبه الجواب وذلك ان اية التساوي في الجوانب كلها وكان مكفيه في كسبه ما ذكره
 التساوي في الجانبين ومدار الاضراس الا في ذكره على ملك التساوي في الجوانب كلها
 الزيادة وهو من فصل المناقشة التي لا تحدى نقفا في وجه اصل الجواب فان قلت لا يمكن
 تساوي الجوانب كلها بالقياس الى المحاج كدلك لا يمكن تساوي الجانبين بالقياس اليه
 قلت لاحاجه الى تساويها بالقياس اليه بل كفى تساويها بالقياس الى التي التناول فان
 المعبر في الاخذ القرب من يد المتناول لاس من صدره او جوفه او من اجائه وذلك
 التساوي يمكن ان يوجد في الجانبين فان يكون احدهما قريبا من اقد اليدين والاف
 من الاخرى في مرتبه واحدة وان لم يمكن ان يوجد في الجانبين كلها **قال** واما ان
 فيتم المقصود **قول** لعامل ان بخار الماء الشق ومع تمام المقصود فائلا كوران يكون
 الاسداد بالاكل جانب معين فها المرنج اخر غير الوجوه التي فرض التساوي فيها
 اذ لم يثبت بعد احصاء وجوه الرجان مما بل الطاهر عدم الاحصاء **قال** واخره على
 بعض الفاضل **قول** اراد بعض الفاضل الكاشي فانه ذكر الاعراض المذكورة في شرح
 الملخص **قال** الامام في المطالب العائد لانه حصول الاستواء على ما لا بد منه من حصول
 الاستواء من المذكور في شرح الرجان من بعض الوجوه مثل ان يكون اخذ ذلك

في الجوانب كلها
 في كسبه الجواب
 في كسبه ما ذكره

ذلك القدر باحدى اليدين اسهل فبأخذ القدر الذي يلي ذلك الجانب
 وقال في موضع آخر من ذلك الكتاب لا تم انها تيسر وبان في جميع المنازع والمضا
 المتجذبة على لابه وان تجل ان احدهما اقرب اليه واخذ اسهل عليه او هو انفع في
 نفسه وبما كان عظيم الحرس على الاكل والشرب فلما وقع بصره على احدهما غطت غيبته
 فنهضت قوته برغبته فيه ما عاين كحول النظر عنه الى غيره فبقيت رغبته معصوم
 عليه غير متعدي عنه الى غيره وبالحمل فحصل المرنج الذي يغيره بقا ذلك المرنج غير وتذكر
 ذلك المرنج بعد تساويه غير ولا يلزم من فقدان سدا الثالث فقدان الثاني والاول
 الى هنا كلامه وفي توصيف المنازع والمضار بالمجته تبيينه على ان الداعي المرنج لا يلزم
 ان يكون امرا محققا ثانيا للمرنج في نفس الامر بل يمكن ان يحمل ذلك ان لم يكن ذلك
 المتجمل مطابقا للواقع ومن هنا سئل ما في الجواب السابق ذكره من الخصوص حيث
 كان مبناه على ان الداعي المرنج لا بد ان يكون امرا محققا في نفس الامر فان الملائكة
 القابله واما ان يبتدى فيتم المقصود وانما يتم على ذلك التقديم او على بعد كفاية كونه
 امرا متجلا فاعلم ان يقول يجوز ان يشترك جوانب الرغيف المذكور باسرها في كل ما ذكره
 ومع ذلك لو جدي بعض جوانبه الداعي المرنج فان يكون ذلك الداعي امرا متجلا لا محققا
 فلا يتم المقصود **قال** وان كان محال **قول** ضوايه ان يقال مع كونه محال لا يمتنع
 مع قوله جاز ان يستلزم محال لا في الاستدلال على عدم استحالة قطعها
 والكلام المذكور بعضه ان يكون ذلك الاستدلال على عدم الاستحالة بطريق
 الاولى ولا صحة له كما لا يخفى **قال** قلنا لا يبتدى الجاه **قول** او نقول يبتدى ومع
 عام المطح اذ الموضع محال مجوز ان يكون اللازم ايضا محال لا ملائمة على جوار المرنج
 بلا مرنج فافهم هذا فانه لا يبق ما ذكره **قال** وهذا كما ترى لا يضرنا **قول** لم يرد المعبر
 بما ورد من اضرار المتكلمين فيما ذهبوا اليه من دعوى الضرر في حواد المرنج بلا مرنج
 من القادر المجاز على ارادة اظهار ما في الجواب المذكور من التحلل فتأمل **قال** تخرج من
 الفاعل المحرك **قول** لو اقتصر على قوله تخرج من الفاعل لم يضر لتوصيف الفاعل بالمرك

١٠
 ح

كان اولى اذ لم يثبت بعد ان الفاعل المرزح مما ذكر هو المرح **قال** ان نسبة الفلك
 الى الحركة الى جميع الجهات **اول** لا تمسك لهذا المقدمه محددا لجهات اوله لا تعد في
 الجهة بل لا تحصر بالنسبة اليه والحاجه الى الترجيح في تحقيق الجهة وتعدد افعال البابا
 في المحصل والاعمال فانهم اصرروا على ان خارج العالم لا يتميز به جانب عن جانب
 وان احكامهم بهذا التميز الوهم لا العقل وحكم الوهم غير مقبول انتهى فعول المصنف ان
 كل واحد من الافلاك يخص حركه الى جهة معينة منطوقه **قال** لا احد الامور المتساوية
 في الاجزاء **اول** لا وجه في سد المقام للعرض لتساوي تلك الامور في الاجزاء
 كما لا كفي **قال** ومنها انه لا شك ان كل واحد **اول** اطلب في تقرير هذا الصوب
 وكان كلفه ان يقول ان الكواكب مركوزة في مواضع معينة من اجزاء **الفلك**
 الاجزاء المعتبرة فيه متشابهة فثبتت اجزاء منها لان يكون موضع كوكب
 ترجح لاحد الامور المتساوية على الاخر من غير ترجح حال الامام في المطالب
 العاليه في الجواب عن هذا النقض ان الدليل الذي ذكره الحكماء على سيطرة
 الفلك فخص بالحد والجهات ولا كوكب فيه مكانة سرمد فخصص دعواهم القائلة
 الفلك بسيط بالمحدد ثم بينه اختصاصا متمسكا به من الدليل والافال لم يوج
 في الدعوى كفي في ورود **النقض قال** ولدك كل واحد من الكواكب **اول**
 لم يصب في العرض لخال الكواكب في هو العرض المذكور لان في فخال باب الجواب
 وذلك ان اختلاف الكواكب في الطبيعة كفي في دفع النقض اذ ح يجوز ان يستند
 اختصاص كل كوكب بموضع معين من الفلك الى طبيعة ذلك الكوكب لا ينافي سيطرة
قال وكذلك كل واحد من التدوير **اول** قد اجاب بعضهم عن هذا بالاختلاف
 المدكور ليس مستندا الى طبيعة واحدة بل الى صوب متعددة فان الفلك قد حصل له
 صوب نوعيه معين كونه شكل كين اتصلت به صوب اخرى اخرى اخرت عنه
 كروية اخرى فخص بها من كوكب او تدوير او خارج مركز مجوز ان يكون ذلك
 الاختلاف مستندا الى اختلاف المدكورة لا تعال حلول الصور المختلفة لا يكون

الصوره

لا يكون الا باختلاف المواد او باختلاف الاستعدادات في مادة واحدة ولا تنصو
 ذلك في الفلك لا يقول ان منح المحصر اذ من الجائز ان يكون اختلاف الصور في
 البسيط مستندا الى اسباب يعود الى الفاعل كما جاز استناده الى ما يعود الى القبول
 لكن سقي عليه انه يلزم اجزاء صورته نوعيتين في الكواكب التدوير وخارج
 المركز و هو ح وان اذ كان في الفلك صورته ان كان منه مركب قوى طبائع
 فلا يكون بسيطا وان اذ اجاز ان ينصل بالفلك صورته ردة في مبادئ افعال
 مختلفة حاز في سائر البسيط فلا يلزم ان يكون شكلها مستديرا واما دفع الاول
 يمنع استحالة فان صور العناصر باقية في المركب وقد حصل منه صوب اخرى نوعيه
 سارية في جميع اجزائه وهي العناصر ويكون في كل عنصر منها صورته نوعيتان
 والثاني مان من مركب القوى ان يكون كبر من الجسم فحق وكذا اخر منه فحق اخرى
 حتى اذا كان له جزان كان له قوتان وتلك السارية في الفلك كذلك اذ الصورة الاولى
 سارية في الكل والثانية مخصصة ببعضه والثالث بان كل صوب يوضع في البسيط فحق
 فلا يعنى الاشكال استند برامد ابل علم الشرف الفاضل في هذا المقام وكفى نقول
 بعون الملك العلامة اما قوله اتصلت به صورة اخرى اشرت عنها كونه اخرى فبالط
 لان مادة الفلك على اصله غير قابل للتحريك والالتيام فلا مسانعة للاقرار المدكور فالحق
 لاصلهم هو ان يقال ان الفلك مع ما فيه من الكواكب والتدوير وخارج المركز خلق
 والقول بالصوب المتعددة الصالح لان يكون مبادئ افعال مختلفة لا يتقضى ان يكون
 خلق بعضها متاخرا عن بعض وذلك ظاهر ثم ان موجبا ذكره وهو ان يكون الكواكب
 من اجزاء الفلك هذا عالم يتم عليه شبهة فضلا عن جهة ولا باعث على القول به اذ ليس
 في مسائل الله وغيره ما يتوقف عليه وبين لزوم اجزاء صورته نوعيتين في
 الكواكب على ذلك اما قوله فان صور العناصر باقية في المركب فمرده انه
 شكل القول بقدم بعض المركبات نوعا مع عدم القول بقدم بسيط بانواعها
 لان موجب نقاء صور العناصر في المركبات لا يوجد المركب في زمان الا بوجوده فيه

مستند الى ما ذكره من ان الفلك على اصله غير قابل للتحريك والالتيام فلا مسانعة للاقرار المدكور فالحق لاصلهم هو ان يقال ان الفلك مع ما فيه من الكواكب والتدوير وخارج المركز خلق والقول بالصوب المتعددة الصالح لان يكون مبادئ افعال مختلفة لا يتقضى ان يكون خلق بعضها متاخرا عن بعض وذلك ظاهر ثم ان موجبا ذكره وهو ان يكون الكواكب من اجزاء الفلك هذا عالم يتم عليه شبهة فضلا عن جهة ولا باعث على القول به اذ ليس في مسائل الله وغيره ما يتوقف عليه وبين لزوم اجزاء صورته نوعيتين في الكواكب على ذلك اما قوله فان صور العناصر باقية في المركب فمرده انه شكل القول بقدم بعض المركبات نوعا مع عدم القول بقدم بسيط بانواعها لان موجب نقاء صور العناصر في المركبات لا يوجد المركب في زمان الا بوجوده فيه

صوراً بطل من قدم نور مركب قدم ما فيه من العناصر مصوريا النوعية
 انهم يقولون ان العناصر قدرة بالجنس ونقص الكميات كالانسان قدم بالنور
 واما قوله كل صورة في البسيط فوج واحد في مادة واحدة فلا يقتضي
 الاشكال المستند من غير ذلك ان اراد ان كل واحدة من تلك القوى منفردة عن
 الاخرى لا يقتضي الاشكال مستنداً من قسم ولكن لا يجدى نفعاً في دفع ما ذكرنا من
 ان لا يقتضي واحدة منها منفردة عن الاخرى الاشكال مستنداً ونقص المتعدد منها
 مجتمع شكلاً آخر غير المستند وان اراد ان تلك القوى منفردة على كانت كل منها
 عن الاخرى او مجتمعها لا يقتضي الاشكال مستنداً فمما يقال ان العامل الواحد في
 القابل الواحد لا يعمل فعالاً مختلفاً لا محدي في دفع هذا المنع كما لا يخفى **قال** يكون
 الفلك بسيطاً **اول** في مظهر لان البساطة لا تستلزم تساوي الجوانب لان اقتضاء
 البسيط ان يكون بالاكسجيب لا بالاكجاب وذلك في البساطة الغير
 من الكثرة على ما ثبت عليه فيما سبق لا يقال ان الافلاك لا يعمل الحرق والالتيام فلا مسا
 فيها لخرق من وضع بعض مساواة الجوانب لان الحرق والالتيام لا يلزم ان يخلق
 متساوي الجوانب ثم فرجت عن ذلك الوضع واما اذا خلقت ابتداءً غير متساوي الجوانب
 فلا يلزم الخدور المذكور **قال** وكل ذلك يوضح من العامل **اول** قال الامام في المطالب العالمة
 لا يبعد ان يقال تركيب جسم الفلك انما صدر عن نفس او عقل ويكون ذلك الشيء قابلاً للتأثير
 المختلف بحسب الشرايط المختلفة اما المبدأ الاول فانه لا يقبل الصفات المتغيرة فظهر الفرق
 وتبين الحركة لا عدمها **ثاني** في التزام لما لا يكا ويثبت من غير حاجة اليه اما الاول
 فلا لم يعم شبهة فضلاً عن حجة على انحصار اسباب تغير الحركة في الثلاثة المذكورة بل
 نقول في ادعاء ما حكم العقل ببطلانه لبقاء احتمال آخر مذكور في المحاكات وهو ان
 يكون الاختلاف المذكور سبباً لاختلاف المعوس في القوة والضعف وفي سائر الاحوال
 واما الثاني فلا يخفى ان يقول وتبين الحركة كوران يكون كذلك **قال** اما لان
 كل فلك **اول** فان صل ان اختلاف الكميات لو كان مستنداً الى الطبيعة او المادة يلزم ان

قال

ان يكون الحركة الفلكية طبيعية لا ارادية وقد تقرر في موضعه بطلان هذا قلنا لان
 ذلك انما يلزم ان لو كان الحركة مستندة اليها وهو من الجوانب ان
 يكون الحركة من المعنى لا ارادية وتكون في وضع صفة لها بواسطة آخر كما انما
 تحرك بالارادة واما ان هذه الحركة على سطح الارض لا الى جهة السماء فليست
 بالارادة بل لان البدن لا يمكنه الصعود **قال** واما احصاء الكواكب **اول**
 تقرير على وفق ما في المطالب العالمة ان القوم لا يقولون ان الفلك حصل فيه
 ذلك الجوف ثم حصل الكوكب فيه لان هذا يقتضي حصول الحرق والالتيام ثم يقولون
 حصول الكوكب مقارن حصول الفلك فما كانا الفلك حاصلاً قبل حصول الكوكب
 فيه حتى يقال ليس حصول هذا الكوكب منها اول من حصوله في موضع آخر ولما ثبت
 ان حصول الكوكب وحصول الفلك متتابعين ذلك يمنع استعمال الكوكب من ذلك
 الموضع لان تجويزه يوجب الحرق والالتيام على الفلك انه في هذا السبب
 بقي ذلك الكوكب في ذلك الموضع المعين من الفلك الى منتهى كلامه ومن تقريره ظهر
 انه لا ركاكة في الجواب المذكور اذ به من دفع النقوض على الوجه المردود رغبة لا تحسم به
 عرق الاشكال اذ لنا نحن ان يعود ونور النقوض بوجاهة اخرى وهو الذي ذكره
 المصم ولكن ذلك لا يورث الركاكة كما لا يخفى على من جبل على الاستقامة كيف وللجيب ان
 ان يجب عليه بوجاهة اخرى ثم ردها اما اختصاص الكواكب بمواضعها المعينة دون غيرها
 فلا ليس موضع الكوكب في الفلك معناه قبل حصول الكوكب فيه بل هو السؤال المطبق
 المرنج بل عين ذلك الموضع بسبب حصول الكواكب فيها وقس على هذا حال
 الدوائر والاوراجات والخصائص وهذا الجواب ايضا غير خاسم اذ لنا نحن ان
 يعود ويذكر بدل المواضع الجوانب ونور النقوض الى اخرى فان مواضع الكواكب
 وان لم تتعين قبل حصول الكواكب فيها لكن جوانب الفلك متعينة قبله وكفى ذلك
 في ايراد النقوض كما لا يخفى على من شئنا وهو ان النقوض الكواكب على جهتين
 احدهما باعتبار الموضع وهو الذي ذكرنا في الثاني باعتبار المقدار وقد رجع

وجود

في الفلك

تجويز

صاحب المواقف وتقريره على ما وقع في شرح الشرف الفاضل والافلاك المكونة فيها
نقراى خضر نكر الكواكب فما خلفه بالقدر لانها مساوية لها ودر الكواكب المختلفة الاقدار
المالئة لتلك النجوم والموضع اى خلفه بالموضع ايضاً لان تلك النجوم موجودة في موضع
من الفلك اى جانب منه دون آخر واجواب المذكور انفاً بما يدفع الوجه الثاني
دون الاول واجواب الحاشية مادة السؤال وهو ان يقال لهذا الموضع الخاص
وما فيه من الكواكب والنداء ويرى غير ما دخل تام في كون العالم على هذا النظام
الاحسن الذي يبرهن تمتد بالغاثة في علم الله تعالى وقد عرفت فيما سبق ان ذلك النظام
الاحسن هو اسهل تلك الغايات معصية ذاتة على اصل الفلاسفة واقتضاؤه
لا يتم الا باقتضاؤه ما لا دخل تام فيه فلا جرم كان الوضع المحاصل للكل ما هو مقتضى
ذاته تعالى بالشيء وكفى ذلك اى كون المذكور ما يتوقف عليه النظام الاحسن من كمال الحصول
على حصول سائر الاوضاع الممكنة وبما قررناه مما سبق قبل هذا تبين ان قول
صاحب المواقف في مقصد القدر من الالهييات اختصاص كل كوكب بجزء معين من اجزاء
العكس بطل ساطة الافلاك قول باطل وان الشارح الفاضل عن التحقيق عاقل **قال**
واما جوابهم عن النقص الثالث **قول** اخذ من شرح المختص للكاتبى ولم يحصل يصح
جوابه فان بيان الركك لا تناسب المقام اذ لا محالة لاجاب المذكور على الوجه الذى بينه
فكان حجة ان يقول ليس صحيح بل قول مركب **جواب اول** لانه تنس في الامور الاعتبارية
اول لقائل ان يقول نعم ان تنس في الامور الاعتبارية يكن تلك الامور ليست ما يتوقف
على اعتبار العقل حتى سقط ما عطف البيان بل بما لا بد منه في نفس الامر في وجود العالم
في المحاراة سواء اعتبر العقل او لم يعتبر بغيره فبانه انها ليست من الامور الوجودية في
في المحاراة والتنس في مثل هذه الامور خصوصاً اذا كان في جانب المبدأ ما لا يسمى
ان شك في بطلانه وقد صرح الشرف الفاضل في بعض تعليقاته بان التنس في
الامور الاعتبارية النفسانية بط على ما سلفنا فيما سبق وسيأتى في تنه هذا الكلام
في الفصل الاتي ذكره بعيد **قال** لان ارادنا لست من فعلنا **اول** قد يتعلق

ان

الوضع

ما يتعلق بهذا في اول الاجتناب السابق ذكره فيذكر **قال** وقد كبح على كتابه **اقول**
هذا الاجتناب ايضاً غير مخصوص بالمبدأ الاول بل لم سائر المبادئ من العقول المبردة
التي لا كوز لهم الفعل لاجل الساقط ولا الاستكمال بالافعال **قال** والى ان لا يتم
ان الفاعل **اول** قال الفاضل الطوسي في شرح الاشارات القائلون بان الواجب
واحد فيتم توافيقه ذهبت احدهما الى ان ما عدا ما مسبوق بالعدم سبحانه ما بناوهم
الممكنين وكثير من سائر المبدأين والثانية الى ان بعض اعداءه غير مسبوق بالعدم لا
سبقاً بالذات وتم جمهور الحكماء فقالت النور الاول ان واجب الوجود لم يزل
غير موجود شيئاً ثم ابتداء او وجد العالم بارادة ثم ان هذه القوة اذا طوبى بوانت
مخصص حدوث العالم بالوقت الذي حدث فيه دون سائر الاوقات التي يمكن فرضها
عالمنا ساسي قبله وبعده افرقوا الى ثلث فرق ففرقة اعترفت بتخصيص ذلك الوقت بالحدوث
وبوجوده لذلك التخصيص غير الفاعل متم ظهور قدما المعبر من الممكنين ومن كوي حرام
وهو لا انما يقولون بتخصيصه على سبيل الاولوية دون الوجوب وجعلوا حدوث العالم
في غير ذلك الوقت متنفذاً لانه لا وقت قبل ذلك الوقت وهو قول ابي القاسم البجلي المعروف
بالكعبى ومن تبعه منهم وفرقة لم تعترفوا بالتخصيص خوفاً من الجور عن التعليل بل ذهبوا الى ان
وجود العالم لا يتعلق بوقت ولا بشئ آخر غير الفاعل وهو لا يسأل عما تفعل واقرقوا
بالتخصيص انكروا وجوب استناده الى غير الفاعل بل ذهبوا الى ان الفاعل مختار
بمختار واحد مقدور به على الاخر من غير تخصيص وعملوا في ذلك بعطشان كحضرة الماء في
انما ينسب متساوي النسبة اليه من كل الوجوه فانه كما را حد ما لا محالة وبغير ذلك من الاشياء
المشهوره وتم صاحب ابى الحسن الاشعري ومن كذا وحدهم وغيرهم من الممكنين
المختارين **قال** ولم لا يكتفى الاولوية **اول** هذا ما ذكره الامام الرازي في الاربعين
ثم رده حيث قال لا تعال لم لا يجوز ان يقال الفعل والترك وان استويا بالنسبة
اليه الا ان الفعل يصح بغير من الترك فالفاعل برون الفعل لانه انفع له بل لانه
احسان الى الغير اتصال النفع الى الغير ونكره ان استويا بالنسبة اليه امتنع الترك

وتكون على التخصيص
وتكون على سبيل
الوجه

لا تقول الا فان الى الغير

وان لم يستويا كان الاحسان الى الغير اولى به فكون الاحسان الى الغير سبيبا لا كمالا
وترك بصير سبيبا لقضاء فيعود المحذور المذكور **قال** والمعتبر بواجبهم **اول** هذا على وفق
ما في المواقف والمذكور في المطالب العاليه على ما نقلنا به فيما تقدم ان الموافق للحكماء في المقدمه
المذكور ابو الحسين البصري من المعسر واكثر الحكماء مع الاشياء وسياتي نقلها عن
الموافق وشرحه ما مضى ان جمهور معسر البصره مع الاشياء **قال** الفصل الثاني
في ابطال قولهم بعدم العالم **اول** رده على انه لا تعرض في هذا الفصل لابطال القول المذكور
انما هو من ابطال حجج القائلين به وقد ستر ان ابطال الحجج لا يكفي في ابطال المدعى **قال**
اتفقت ارباب الملل والنزاهه **اول** قال الامام في المطالب العاليه هذا هو قول اكثر
ارباب الملل والحل من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس بواجبهم ما ذكره المحقق
الطوسي حيث قال في شرح الاشارات وسمي القائلين بان الواجب بالذات
واحد بعد اتفاقهم على ذلك فترقا فرقته ذهبت احدىها الى ان ما عدا ما سبق بالعدم
سببا فاما بنا وسمي الحكماء وكثير من سائر الملل وقال الامام في الكار والافكار
مذهبنا من الحق من المشرعين ان كل موجود سوى الواجب بذاته فوجوده بعد
العدم وواضعهم على ذلك حاشاه من الحكماء المعتمد من الاساطين السبعه من اهل
مطليه وساميا وآثنيه وان كان لهم اختلاف في العلول الاول لواجب الوجود
وكيفه صدور الكائنات عنه وفي اصول الموجودات المركبه وكيفيةها وكيفها
في ذلك من الحكماء ارسطو السبع من نصر مذهبهم من اليونانيين وفلاسفة الاسلام
كابي نصر الفارابي وعبد الحسين بن سينا **قال** قال الامام الرازي **اول** عبارة
في المطالب العاليه منه ومن النكس من جعل هذا طعنا فيه وقال انه في حق الدنيا
كما دخل حيث لم يرف منه الاشياء وانما **اول** انه من ادل الدلائل على ان الرجل
لان مصفا طالبا للحق فان الكلام في هذه المسئلة قد بلغ في العسر والصوبه الى
حيث تضمن اكثر العقول فيه الى منا كلامه **قال** مقدمهم الذي **اول** لاسر اسطو مقدم
الفلاسفة على لا اطلاق انما هو مقدم ارباب العلم منهم ولا هو الموسوم بالفلسفه

بالفلسوف المطلق **قال** شهاب الدين السهروردي في المطارحات ولا تظن
ان الحكمه من عند اسطو ظهرت بل باطلت الارض من المثالين الفضلاء
قال من المبتدئين الى الاسلام **اول** في عبارة الاثنا عشر الى ان المتابعة
لا اسطو خصوصاً في هذه المسئلة لا يجمع مع الاسلام حقيقة انما اجتماعه
مع الاثنا عشر المصلي ونبويه **قال** ان جميع ما لا بد منه **اول** لا يكفي ما في هذا التوجيه
من الاخلال بحق الاستدلال مع الاطباء الذي احاطه اليه اما الثاني فظاهر
عند ادنى تأمل في مقدماته واما الاول فلان حق الاستدلال ان يعين احد
اشقي التزديد بالانبات والاخر بالاعطال فالوجه ان يقال لا يجمع ان يوجد
في الازل جميع ما يحتاج اليه في وجود العالم اولا يوجد الثاني بط لزوم
احد المحذورين قدم الحادث والتسلسل اذ يكون بعضه حادثا قطعاً على
الكلام اليه فاما ان يكون جميع ما يحتاج اليه في وجوده حاصلاً في الازل فلزم
المحذور الاول ولا يكون بعضه حادث بالضرورة فصل الكلام اليه فيلزم المحذور
الثاني فحينئذ الشق الاول يلزم وجود العالم في الازل لا من غير كلف المعلول
عن علته النامه اذ لو كلف عنها يلزم التزج بلا مرتبه وذلك انه لا يكون
ما يحتاج اليه في وجود المعلول موجوداً في وقت الحادث وما قبله ولا مرتبه لاحده
على الاخر ولا يلزم ان لا يكون جميع ما يحتاج اليه جميعاً اذ لا يكون ذلك للترتبه
من جمله ما يحتاج اليه صفه هي مبنائيه وهو انه ان اريد العالم جميع ما سوى
الله تعالى من الموجودات فنوع انه بين البطلان ضرورة ان بعضها حادث
ليس مطابقاً على مذهبنا من العقلاء فضلاً عن مذهب تلك الفضلاء وان اريد
بعضه فلا بد من تعيينه حتى يبين الانطباق على مذهب من مذاهب الخلفين والدليل
المذكور قاصر عنه لعدم الدلالة فيه على كسب القدم بالبعض وتعيينه ومن مبادئ
ما ذكره لا يصلح متمسكاً له من طرق الفلاسفة في انبات مذهبهم انما صلاحيته لا يقد
في مذهب القائلين بحوادث العالم كجميع اجزائه ولقد اصاب صاحب المواقف حيث

عدة من الشبه المذكورة من طرف المخالف في مسئلة حدوث واخطا الشرف الفصل
 في شدة حيث صرف القول المذكور عما قصد به ذلك القائل من المعنى الصحيح الى الباطل هو ان
 يكون تلك الشبهة محجة على مذهب القائل سفيها ثم ان الصواب في تقرير هذه الشبهة ان يقال
 ان جميع ما كان في اليد في وجود الصادر الاول من الواجب لا محالة ان يكون حاصله
 الازل والاول الى آخر ما ذكرنا ولا وانما قلنا ان الصواب لانه سالم عن النقض بالحوادث
 اليومية بخلاف التعريف المشهور على كسقف عليه باذن الله **قال** اما ان يتوقف على
 شرط حادث **اقول** صوابه ان يقال اما ان يتوقف على امر حادث حتى يتم المقدمة
 القائمة او لا يتوقف قلزم الرهان بلا مرتبة فان لزوم ما ذكر على عدم عدم التوقف
 على امر مطلقا لا على عدم التوقف على امر هو شرط حادث يجوز ان لا يتوقف على
 شرط ويتوقف على معد مثلا فلزم الحدوث المذكور **قال** لان المؤثر المسبب **اقول** صوابه
 ان يقال لان جميع ما لا بد منه في الاجاب مشتركة بين الوقت الذي حصل فيه الابدان وبين ما
 فان المفروض انما ساعد هذا لا ما ذكرنا لان المشترك في جميع ما لا بد منه مطلقا لا المؤثر
 المسبب سائر ما لا بد منه فان وصف الاستمرار امر وراه الثاني **قال** ويلزم التسبب
اقول في حيث وهو ان ان اريد التسبب في الامور المترتبة الجملة في الوجود فالحال ان لا يجوز
 ان يكون ذلك الحوادث المتوقف عليه في كل درجة او في بعضها معدا وان اريد التسبب في الوجود
 المترتبة مطلقا اعم من ان يكون تلك الامور مجتمعة في الوجود او لا يكون فالحال ان لا يمتنع
 لكن القول باستحالة اللازم خلاف مذهب المستدل فلا يمتنع ما ذكره الا انما لا يمتنع من
 هنا ايضا فظهر ان حق الدليل المذكور ان بعد شبهة قاده في مذهب الخصم **قال** هو انما
 لان ان جميع ما لا بد منه **اقول** اصل هذا الجواب منع للملازمة المذكورة بقوله او لا يتوقف
 قلزم الرهان بلا مرتبة وباقي المقدمات السابقة على ايراد هذا المنع خارج عن حد
 الجواب لا حاجة اليه في تمحيصه كما لا يخفى على ذوي الالباب **قال** نقضنا الكلام اليه **اقول**
 لاحوال نقل الكلام اليه ادكفه ان يقول قلزم ان لا يكون جميع ما لا بد منه في وجود
 حاصل في الازل والمفروض خلافه وعلى هذا لا يجاب للاعتراض الآتي ذكره ومن هنا

هنا تضع اليه اخل في كبره الرد المذكور ولذلك اتجه عليه ما اوردنا بقوله ولقائل ان
 يقول **قال** فليست **اقول** تأملنا في هذا المقال ووجدنا الاشبه ان يقال و
 ليس حدوثه ببارز عن وجوده في نفسه بعد عدمه في نفسه بل يمتنع من وجوده لغيره
 بعد عدمه عنه وذلك لا ينافي كونه متوهمه واما ما ذكره من ان المراد من حدوثه انه ليس
 بازلي بخلاف الظاهر وصرف الكلام عن حسن المتبادر **قال** وانه كذا ان يكون **اقول**
 وجه آخر للجواب عن الاعتراض السابق ذكره ولا يخفى ما في تقريره من الركائز والحق
 بعد ما قال سواء كان ذلك الحادث متعلقا ارادة او غير ذلك من النفس في الحوادث ليس
 بل ان يقول كذا ان يكون ذلك التعلق حادثا مستندا الى تعلق آخر لانه مفروض عنه
 في سياق الاعتراض بل حقا ان يقول وبانه ملزم التسبب في العلاقات كما ذكرنا لانها
 امور اعتبارية والدليل ما قام على استحالة **قال** مجرى فيه برهان التطبيق **اقول** لو مال
 بدل هذا فيكون من الامور النفسانية المحققة مع قطع النظر عن عقل ما قبل اعتباره
 والتسبب في مثلها بطلان اولي كما لا يخفى **قال** واصناف المحل بها لا يستلزم كونها موجودة
 باحد الوجودين الا ان كسفتها مع قطع النظر عن الاعتبار كعدم توقف وجود العالم عليه
 توقفا نفسانيا يستلزم كونها موجودة باحد الوجودين وسد اطاره عند من اصف
 وبالبحث عن التعسف انصف وقدم في الفصل السابق ما يتعلق بهذا المقام من الكلام فذكره
قال فلم لا يجوز ان يكون التعلقات **اقول** للخصم ان يقول انما لا يجوز ذلك لانه يلزم
 تخلف ارادة مع عن تعلق ارادة ضرورة انها لا يجتمعان وكلف مرادنا مع عن
 تعلق ارادة ولو في ان مطلق قطعا **قال** وطلان التسبب في الامور الاعتبارية المنفصلة
 فان التسبب فيها غير مستحيل عند من وان كانت تلك الامور موجودة في الخارج بل يقول
 لا صحة له لان الكلام على تسليم ان تلك التعلقات موجودة لا يستلزم انصاف المحل
 بها كونها موجودة باحد الوجودين فبعد هذا الوجه لان توصف بالاعتبارية **قال**
 ولتلك ان ملزم في مقام المنع **اقول** عبارة الالتزام لا مناسبة للمقام وكان حقا ان
 يقول ولتلك ان يمنع بطلانه في مقام السؤال لا ما ذهب اليه من ان لا يجب عليه التزام

اقول نعم انصاف المحل بها
 لا يستلزم كونها موجودة

اقول انوصف بالاعتبارية المنفصلة
 اليه في الامور المتعاقبة

أمر قد بر **قال** ملائم الدليل على ما هو المطا **القول** في ما يتم الدليل المذكور بر ما على
مطلب العلاسفة الا انه يتم حجة الرامية على انهم وقد مر ما يتعلق بهذا **قال**
فستفنى الحادث **القول** هذا العقل بالمعنى لان الكلام السابق ذكره ليس بهذا العبارة
ثم ان حقه منها وما سبق ان يقول عن مرتبة يخصه وذلك ظاهر **قال** وقد
هدم ما يتعلق بهذا المقام **القول** اراد به ما قدمه في الفصل السابق من النسخ
انما يلزم ان لو احتاج بغير الارادة الى بغير آفة **قال** هو على لازلي
ما يقع العالم **القول** لو قال هو على لازلي بما في العالم على هذا الوجه
الاحسن والنظام الاول من الكمال المسمى بالعناية وقد مر ان لو وقع كل خبر
منه في وقت معين مدخل في وقوعه على ذلك الوجه كان سالما عن الرد الاتي
ذكره وهذا غير ما ذكره المعترض على كسوف على انشاء الله **قال** وما علم الله بحجب
وقوعه **القول** لو كان كذلك لطل الكلف واختل امر الشرائع ولا يخفى فساد
على من اراد ان يمسكه وقد مسك سلك القعدة عمر انجيام في قوله من في فور
هر ك چون اهل بود ما في خوردن من بنزد او كسبل بود ما في خوردن
من حق بازل مي دانست ما كرمي خوردن علم خدا جسد بود ما وقد ر عليه
الفاضل المحقق الطوسي في قوله كرمي كنه بنزد من كسبل بود ما ان كنه
يكو يد آنكه او اهل بود ما علم ازلي علت غضبان كدن ما بنزد عقلا
ز غایت جسد بود ما ومن رام زياده تحقيق في هذا المقام فليرجع
الى رسالتنا المعجزة في القضاء والقدر **قال** لان صورته المخصوصة على الجدار
مكذبة على الجدار وحت سها في هذا المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام
فلا يكون موجبا لتعلق ارادة **القول** حقه ان يقول فلا يصح تخصيصا لتعلق ارادة
بما يقع في الوقت الذي اوقعه لان مدار الجواب على ذلك هو المذكور في
كلام المجيب واما كون ذلك المخصص موجبا لمرآة فورا ما كنه غيرهم منها
قال لانه ان كل علم **القول** مد المنع غير موجه لان حقه العلم انفعاليا كان فليبا

القول

فليبا **القول** السببه للمعلوم لانه تلك الحصة لا تخلف عنها ومن تأمل في الحقيقة المذكورة
يجزم بذلك والاختلاف يكون فليبا وانفعاليا لا يؤثر في ذلك كما تشره
في امر اخر وهو ان العلم الانفعالي لا دخل له في وجود المعلوم في الخارج بحكم
العلم الفعلي وذلك لان العلم الفعلي يكون مرحا لوجود المعلوم وما عاين على
الوجه الذي يهناك عليه اتفاقا وهذا لا ينافي اصاله المعلوم بل ينافي باقية على ما **قال**
استغنى عن الارادة **القول** في المجيب ان سقط الارادة وتعلقها من اليقين
يقول من اول الامر ان المخصص لوجود العالم في وقته المعين هو على لازلي
وعلى هذا التمسك لا يندفع ما ذكره بالجواب الاتي ذكره كما لا يخفى **قال** ابراء احوال
القول قد ثبت على بطلان ذلك الاحتمال بلزوم امر فاسد ما تفاق اهل الملل على
فأمل **قال** وزعمت المعترض ان المرنج هو المصالح **القول** لا يخفى ما في التركيب المذكور من الخلل
وصوابه ان يقال ان المرنج لا يقع في العالم في ذلك الوقت هو المصالح
المتعلقة للمكلف ذكر في المواقف وشعره **قال** ابو الحسين وجماعة من رؤساء
المعترضه كالنظام والحاظ والعلاف وابي القاسم البجلي ومحمد الخوارزمي
ارادته هو علمه يقع في الفعل **قال** النجاشي انه امر عدي وهو عدم كونه مكرما
ومغلوبا **قال** الكعبى في فعله العلم بما فيه من المصلحة وفي فعله غير الامر به
قال اصحابنا وواهم جمهور معتزلة البصرة انها صفة ثالثة معايرة للعلم والقدر
فتوجب تلك الصفة كخصصا من المقدورين بالوقوع انتهى ومن التفصيل المذكور
بين ما ذكره المصلي في المعترضه كلف ولا يلزم جمهورهم كلف جمهور معتزلة البصرة
بوافق اصحابنا في القول بان المخصص لا حد المقدورين بالوقوع سواء الارادة
قال فلذلك تعلق ارادته بخلفه في ذلك الوقت **القول** هذا صريح في ان المرنج هو
هو العلم بالمصالح لا المصالح نفسها كما هو الظاهر من قوله زعمت المعترضه ان المرنج
هو المصالح **قال** الامام في المطالب العالي ان الكس يقولون بحسب الظاهر ان
الداعي له الى هذا القول كونه في نفسه منفعة ومصلحة والصارف له عن الفعل كونه

مضرة ومفسدة واعلم ان هذا الكلام مجازي وحقيقته ان اعتقاد كونه نفعاً يعود
 الى الفعل واعتقاد كونه ضرراً يعود الى الترك فاما ان يقال ان كونه في نفسه نفعاً يعود
 الى الفعل وكونه ضرراً في نفسه يعود الى الترك فهذا خطأ ثم استدلال عليه بوجوبها
 انه لو فضل اعتقاد كونه منفعة راجحة مع انه في نفسها لا يكون كذلك فانه يصير
 ذلك الاعتقاد داعياً الى الفعل ولم يحصل هذا الاعتقاد مع انه يحصل كونه في نفسه
 نفعاً راجحاً لم يصير ذلك داعياً الى الفعل فليكن ان المؤثر هو اعتقاد كونه نفعاً راجحاً
 وليس المؤثر هو كونه في نفسه نفعاً راجحاً الى هذا الكلام فان قلت هلا يترجح
 ما ذكرناه الى ما نفد ان سببنا عن الحكماء من ان العناية بمي احاطة علم الله تعالى
 بالكل وبما يجب ان يكون عليه الكل حتى يكون على احسن النظام فعلم الله بكيفية
 الصواب في ترتيب وجود الكل من غير ان يفيض في الكل من غير ان يفيض
 قصد وطلب منه مع قلت لا نظام الحق بينهما لا من جهة ان المصلحة خصصوا
 المصلحة بالمكلفين دون الحكماء لانه امر جزل لا يكلف به اصل المصلحة بل لا يخلو
 على ما ذكره المفسر كون معللاً بمنفعة الغير ومصلحة خلاف ما قال الحكماء فان الداعي
 الى الفعل على قولهم مجرد كونه حسناً وكما لا يكون منضمنا لمصلحة الغير ومنفعة
 فلا ينطبق على هذا القول احتمال استحالة الفاعل بفعله بخلاف القول الاول فاما
قال باننا علم ضروره **اول** ليس هذا ما يدخل فيه علم البشر مستقلاً بل لا بد فيه
 من اعلام من الله تعالى وهو مفقود ودعوى الضرورة في مثل هذا مكابرة لا تخفى
 على المنصف **قال** على ان الاوقات متساوية **اول** هذا الفصل لما ايجله
 لقوله ان الله تعالى لو عدم خلق العالم لم يخلو وجهه للفصل فيها بعبارة العلم **قال**
 يكون نسبة الى جميع الاوقات **اول** لما منع ان يمنع ذلك يقول قدم المحصل لا
 يستلزم تساوي سببه الى الاوقات الا يرى انهم قالوا ان الارادة القديمة
 كوزان يكون مخصوصة لبعض الاوقات بوقوع المرافعة لا لمرم من ازلتها
 وازلية تعلتها اذ لانه المراد فانهم والله الهادي الى الرشاد **قال** اذ يلزم منه

منه استحالة الغير **اول** كمره ان كل من فعل الفعل فرض وجب ان يكون كذا لو لم يوجد
 ذلك الفعل لافضل ذلك الكمال واذا وجد ذلك الفعل حصل ذلك الكمال وكل من كان
 كذلك كان ناقصاً بانه مستكلاً بغيره وذلك في حق الله تعالى فان قالوا انه تعالى
 فعل ذلك الفعل ليعود نفع ذلك الفعل الى الغير فعول يعود الفعل الى الغير وعدمه يعود
 الى الغير ان كان بالنسبة اليه على التساوي امتنع ان يكون ذلك الاحسان مطلوباً
 له لان الاستواء ساكن الرجحان وان لم يكن على التساوي مع كون احده
 ايجاباً من اولي في يوجب عود الارام المذكور من كونه ناقصاً بانه مستكلاً بغيره
قال قولهم لو لم يكن العالم ازلياً **اول** نفي الجواب على هذا الوجه لا يطابق لقوله
 من وجه الاستدلال كما لا يخفى على من تأمل فيه وهو سر المطابق لان يقال يمنع
 لزوم وجود العالم في الازل قوله لم يخلو لم يحصل لكان حصوله بعد اياه ان يتوقف
 على شرط حادث او لا يتوقف سبباً ولكن محذور الثاني قوله قبلهم الرجحان
 بلا ترجح لم يلائم لا وقت له قال الامام في المحصل في جواب قوله احد احوال العالم في
 وقت دون وقت بعضه ترجح احد المتساويين على الاخر من غير ترجح كاختصاص
 الكوكب لموضع من الفلك دون موضع واختصاص شخص الميم بجانب دون ثبات
 ورد على الفاضل الطوسي في التلخيص بانه غير مفيد لان الامور الموجودة لا يمكن ان المرح
 هناك موجود وليس معلوم اما في الامور العدمية فلا يمكن ذلك ثم قال والجواب
 الصحيح ان يقال الاوقات التي يطلب منها الترجح معدومة ولا تأخر منها الا في الوهم
 واحكام الوهم في امثال ذلك غير مقبولة انما يبدى وجود الزمان مع اول وجود
 العالم ولا يمكن وقوع ابتداء سائر الموجودات قبل وجود الزمان اصلاً
 وقد اطل الامام بهذا الجواب في المطالب للعالم فاما انهم من ان تلك الثوابت
 دار من اول حدوث العالم الى يومنا هذا الف وورد فيقول هل كان يمكن ان
 يحدث تلك الثوابت كذا كان يحصل من اول حدوثه الى الان الف الف
 الف وورد ام لا فان كان ذلك ممكناً فعاد البحث المذكور من ان العالم كان

الف

كان متع الوحد لعينه ثم انقلب يمكن الوجود لعينه وهو محال وان كان ذلك ممكن
 فهذا هو المراد من القبلة والبعدية سواء تغير عنها هذا اللفظ ام لا **قال** فلا وجه للطلب
 وجه الترجيح **اقول** مرد على هذا مثل ما اورد الامام على الجواب السابق بان يقال ان
 انما نفى ان العكس الاكظم دار من اول حدوث العالم الى يومنا هذا الف الف دورة
 فنقول بل كان يمكن ان تحدث العكس الاكظم بحيث يحصل من اول حدوثه الى الان
 انقضاء من المدة المذكورة ام لا فان كان ذلك مستغنياً لم يلزم المدور المذكور وهو ان
 يكون العالم يمكن الوجود تاريخاً ومنتج الوجود افعى وهو جوهري وان كان ذلك
 ممكن فهذا هو المراد من القبلة والبعدية ولا يبره للاختلاف في العبارة **قال**
 اذ يقال جميع ما لا بد منه في الاجزاء **اقول** لا يخفى في هذا التوهم من القصور اذ اللازم
 في احد المذوات المذكورة لا تقدم الحادث اليومي بعينه والتوهم المطابق للنقض
 المذكور الموافق للتوهم الذي ذكره بقوله فلو صح هذا الدليل يلزم ان تكون الحوادث
 اليومية قد عاينوا ان حال جميع ما لا بد منه في اجزائه لا يخفى ان يكون حاصلها في
 الازل ولا وعلى الثاني يكون بعضها حادثاً قطعاً فيحصل الكلام اليه فليتم التسلسل او
 استغناء الحادث من المؤثر او قدم الحادث والاولان باطلان وعلى الاخير
 يتم النقض وعلى الاول كان الاجزاء اذ لم يكن الاجزاء اذ لم يكن الاجزاء كان
 حصوله بعد ان سوقف على شرط حادث وهو خلاف الموضع ولا يتوقف
 فيلزم الرجحان بلامرجه وكلاهما باطلان واذا كان الاجزاء اذ لم يكن وجود
 الحادث اليومي اذ لم يكن النقض فيثبت انه لو صح الدليل المذكور يلزم
 ان يكون الحادث اليومي قد عاين **قال** لا يلزم ان يكون الاجزاء **اقول** في هذا التعديل ان
 تقدم على قوله وكان وجود الحادث اليومي اذ لم يكن عليه في تقريرنا صورة
 النقض **قال** واعرض عليه بان التسلسل لا يصح للجواب عن النقض المذكور
 بهذا الوجه الذي ذكره غير تام كيف لنا نقض ان نقول لان التسلسل
 اللازم على تعدد حدوث العالم تسلسل في الامور المترتبة المجتمعة في الوجود ولم لا يجوز

هذا هو المراد من القبلة والبعدية
 سواء تغير عنها هذا اللفظ ام لا

يجوز ان يكون ذلك التسلسل في المعدلات بان يكون امر الحادث اللازم وجوده
 على تقدير ان لا يكون جميع ما لا بد منه في الاجزاء حاصلها في الازل معداً او يكون
 حدوث ذلك المعدل ايضاً من حدوث امر آخر هو معدله وهكذا في المراتب كلها فالقطع
 بان اللازم في الحادث اليومي التسلسل في المعدلات واللازم على تقدير حدوث العالم
 التسلسل في الامور المترتبة المجتمعة في الوجود غير صحيح والصواب في الجواب عن النقض
 المذكور هو ان يقال نعم ان التسلسل اللازم في الصور من جوار ان يكون في المعدلات
 لكن لا فساد فيه في صورة الحادث اليومي اذ لم يتم على بطلان ذلك التوهم من
 بخلاف صورة حدوث العالم فانه فاسد فلهذا لا يطلنا في نقضه بل يستلزم وجود
 قديم في العالم على ما ذكره ومن ان المعدلات المتسلسلة لا بد لها من مادة قديمة فيلزم
 خلاف الموضع وهو حدوث العالم جميع اجزائه **قال** ولخص كلامهم في هذا المقام
اقول هذا المخلص كلامهم في المقام الذي قررنا الجواب عن النقض المذكور على وفق
 مقتضاه لا لخص كلامهم في المقام الذي قررنا المخلص الجواب عنه كما لا يخفى على من تأمل
 فيما قدمنا من الفصل **قال** قد يكون معدته وقد يكون مؤثره **اقول** فانه يقال
 المعدن من العلل اعم من المؤثره لنا ولها غير تام من المادة والصورة والشرط حقيقة
 ان يقول ان المعدن قد يكون معدته وقد لا يكون معدته مؤثره كانت او غير مؤثره كما
قال اما المعدن فتقدمه **اقول** صوابه ان يقال فلا يجوز ان يكون مقارنه للمعلول والعدم
 على المعلول وان كان بالزمان لا يخصص ذلك لمعدته في العلل الناقصة فاعلم ان كان
 او شرطاً او مادة وحق المقام ان يذكر ما هو حاصل المعدن المقابلة لحاصه بما يقابلها
 ومن جواز المقارنه للمعلول **قال** فلا جامع الفعل **اقول** هذا على ما روي صاحب الحكايات
 وقله الشريف الفاضل وغيره وتقرر من علم ان المعدن كسباً تتفاوت عند وجود المعلول
 وان كان قريباً كيف لا وهو الموجب للاسعداد التام الذي هو القوة القريبة
 ان سببها القابل لمقبول تهيأ كافياً لقبوله مقارناً لعدمه حتى اذا وجد فيه الفعل لم
 يوصف باستعداداً اياً ببل بالمكان الانصاف فانه لازم له لا يغيره وجوده عليه

بيط

بل لما نحو من الوجود سواء كان بالفعل في نفس الامر او في مرتبة القوة او ما
 نسبتها فاما تعلم بدنه ان يلزم في ان الوصول الى حد من المصادم حاله عالم
 لكن في هذا الان لا يكون له بعدد ومثل هذا لا بد من مرتبة موجود بالفعل او
 في مرتبة من مراتب القوة على كونه ما هو والمرجح لكل واحد من النسب هو النسب
 السابقة عليها وسكنا ان اعتبر الحركة الواحدة المستمرة بوحدها فهي ثابتة مستندة
 الى العلة الثابتة وان اعتبر النسب المتعاقبة ورضي لما في كسب ملك النسب
 كان كل واحد منها مستند في السابق عليه **قال** يحصل للمادة استعدادات
اول ارادة مادة العناصر وكان محققا ان يذكر حال تلك المادة وكيفيه صدور
قال الشيخ في الاشارات فحين يكون هو في العالم العنصري لا رتبة في العقل الاخر
 ولا تمنع ان يكون لا ارجاء السماوية ضرب من المعاونة فيه **قال** ولو لا ما لم يمت
 سلسله المبادي **اقول** فان قلت سئل ان الحاجة ما تته الى توسط الحركة بين عالمي الناس
 والسموات وان ذلك قد ظهر مما تقدم عن البيان واما ان ملك الحركة هي الوصفية
 دون الانية والكمية وكيفيه علم يظهر ما ذكر قلت نعم لم يرض الملم لهذا الملم وقد رخص له
 المحقق الطوسي في شرح الاشارات حيث **قال** وذلك لان الحركة من القوة لا يخط
 الى الفعل على الاتصال الغير العارضي الحركة لا تقع الا في اربع مقولات كما بين
 في علم الطبيعى والعلم لا يمكن ان يتغير في ثلثة منها التي هي الكم والكيف والابن فاذا
 لا فون من القوة الى الفعل الا في الوضع **قال** حدوث الحوادث من اباري
اسم اول مد على خلاف استمر من مذهبهم وهو ان مبادي الحوادث العقل الاخر
 ولد ذلك صفوه بالفعال والكلام المفعول من الشيخ انما صرح فيه وقد **قال** الشارح
 المحقق في شرحه فاذن العقل المذكور هو الذي يعضى عنه بمعاونة الحركات السماوية
 مادة فيها رسم صور العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان في ذلك العقل رسمها على
 جهة التفعيل وهذا هو المراد من قول الشيخ ولا تسبح ان يكون لا ارجاء ام السماوية ضرب
 من المعاونة فيه وكذا **اول** الشرف الفاضل في بحث الوجود الذي من شرح المواقف

صور جميع المفهومات مرتبة عند سم في العقل الفعال لانه عند سم مبادي الحوادث
 في عالمنا هذا فلا بد ان يرتسم صور ما يوجد صرح فيه الا ان المحقق يعلق على هذه
 صرح به المحقق الطوسي في شرح الاشارات حيث **قال** بعد كمن يرتب صدور
 الكائنات من الواجب **يقول** وانما اطلق القول فيه لان اكثر الفضلاء الذين لم يتفقوا
 في الاسرار الحكمية قد كبروا في هذا المسئلة واقدوا الجملهم بها على كبريائهم والشيخ عليهم
 وقد شخ عليهم ابو البركات البغدادي ما تم نسبوا المقدمات التي في المرتبة الاخرى
 الى المتوسط والمتوسط العالي الواجب ان ينسب الكل الى المبدأ الاول ويجعل ان
 شروطا معدلة لا فاضلة له وسدوا خدما نسبة المواضع الى المقدمات فان الكل
 متفقون على صدور الكل منه بل جلاله وان الوجود معلول له على الإطلاق فان سئلوا
 في تعاليمهم **اسندوا** معلولا الى ما يليه كما اسندوه الى العلى الاتفاقة والوصية الى
 الشروط وغير ذلك لم يكن ذلك مناقضا لاسنونه وبنوا مسانيدهم عليه **قال** لان الصدور
 على هذا الوجه **اول** اطلب لا حاجة اليه اذ كان كفيلا ان يقال لان الصدور على هذا
 الوجه لما توقف على الحركة والحركة من جملة العالم فاستحال ان يكون صدور ما من المبدأ
 الاول بواحدة واسطة والامر ان يكون الحركة واسطة في صدور بعضها عنه **قال** على
 سبيل الابداع **اقول** الابداع هو ان يكون من الشيء وجودا غير متعلق فقط
 دون متوسط من مادة او اذ زمان وهو اعلى مرتبة من الكون والاحداث
 كما **قال** الشيخ في الاشارات **قال** الشارح المحقق الكون هو ان يكون من
 الشيء وجودا مادي والاحداث هو ان يكون من الشيء وجودا مادي وكل واحد
 منهما يقابل الابداع من وجه والابداع اقدم منهما لان المادة لا يمكن ان يحصل
 بالكون والزمان لا يمكن ان يحصل بالاحداث لانهما لا يكونان مسبوقين بمادة
 اخرى وزمان اخر فاذا كان الكون والاحداث مرتبان على الابداع وهو اقرب
 منهما الى العدا لا ولي قوا اعلى رتبة منهما **قال** لا اتصال ان يقال ان واجب **اقول**
 هذا الكلام خارج عن قانون التوجيه لما فيه من ارجاء النقض لا جالي المذكور

هذا بيان الفرق بين مبادي الكون والاحداث

الى بعض وجوه النقص التفصيلي المذكور ما ذكرنا في ما ذكره بعد تسليم صحة الفرض
 دفعا لما اورد على النقص المذكور ومثله له جواب مستقل عن الاستدلال بطريق
 النقص التفصيلي على ما مرهولة ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون التعلقات امور
 متعاقبة وكون كل سابق منها شرطا للتالي الى ان ينتهي الى علق هو شرط لحدوث
 الاجسام وبطلان السس في الامور المتعاقبة عند سيمم فلا وجه لان يذكر في توبة
 ما بعد وجمعا آخر بجواب عن الاستدلال بغير طريقا **قال** لنقص قديم **قال**
 والادراكات الجزئية لا تحصل الا بواسطة **اول** ما في الفصل الخامس عشر ما
 يتعلق بهذه المقدمة من الكلام يعنون انه الملك العلام **قال** لان كل حادث مسبوق
 بمادة **اول** لو لم تراعدهم هذه لكان في مقام الاستدلال على قدم العالم في الجملة يقال
 لا بد لحادث التي نشأ عنها من مادة لان كل حادث مسبوق بمادة وبذلك الماد
 لا يكون حادثا والالكان لها مادة اخرى ونقل الكلام اليها فلا بد من الانتهاء
 الى مادة قد تكون لها للشيء فلا وجه لان في الدليل المشهور به لما فيه من ارجاع احدى
 الطرفين الاخرى وقد افهم من هذا المعنى صاحب اللوامف حيث قال في دفع
 ما ذكره الا ان يقال لكل حادث مادة وملك للمادة لا يحل من الصواب فيكون هذا
 رجوعا الى طريقه اخرى **قال** لا يستلزم وجود ما في الذهن مفصلا **اول** قد كتبت لان
 ان اريد بالذهني هنا الذهن الانساني فلا يتم الترتيب ادلا للزم من اسما له وجود
 مفصلا عنه عدم تصور التطبيق بحسب الوجود والذهني لما تقرر في موضعه ان الوجود
 الذهني لا يلزم ان يكون في الذهن الانساني بل يجوز ان يكون في المبادي العالية
 وان اريد به ما هو المبادي العالية فلا نه اسما له وجودا مفصلا فيما كان الوجود
 احاطه بالامور الوهية المتناهي مفصلا اما هو في عقولنا دون العقول المجردة وايضا
 المستحيل وجودا مفصلا في ذهن واحد او ذات متعددة متناهية واما في ذات
 غير متناهية فلا استحالة في الالادان على اصل القائمين لعدم العالم غير متناهية
 والامكان التطبيق الثابت على عدم عدم استحالة ما ذكره كفي في جوابان البرهان المذكور

هذا هو الوجه في دفع ما ذكره في
 النقص التفصيلي على ما مرهولة
 ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون
 التعلقات امور متعاقبة وكون
 كل سابق منها شرطا للتالي الى
 ان ينتهي الى علق هو شرط لحدوث
 الاجسام وبطلان السس في الامور
 المتعاقبة عند سيمم فلا وجه لان
 يذكر في توبة ما بعد وجمعا آخر
 بجواب عن الاستدلال بغير طريقا

المذكور اذ في نفرض وقوعه فليزمن احدا المحدث من المشهورين **قال** في زمان واحد
 اقول صوابه في زمان متناهية لان ما سوف عليه الطسوق وجودا مفصلا في
 الزمن مطلقا لا وجودا له في زمان واحد **قال** ضرورة ان وقوع بعضها ما رآه
 البعض لا يتصور الا اذا كان موجودا معا **اول** حرة صاحب الذخيرة
 المقدمة حيث قال ان عاداتنا ما ذكرنا في الدليل من يطسوق المجلس من اعطائها
 ما ذكرنا في الدليل من يطسوق المجلس من اعطائها او عدم اعطائها اهما في
 حد نفسها اما ان يكونا محب لوطبوعهما مطبقا لا تطبقا تمامها او لا وعلى
 الاول يلزم مساواة اجزاء لكل في الاجزاء وعلى الثاني يلزم اعطاء النصف
 قطعا اذ لا يتصور عدم الاعطاق بالتمام بعد الطسوق المذكور الا ان يكون
 في نفس الامر في الرادة شيء لو اريد بازائه شيء من النصف لم يوجد والملا **ن**
 قطعان ومسلمان لا يحل وجود الامور المعر المسماة مترسة او لا
 محمودة في الوجود او لا ولا تعقد في هذا الاستدلال كون الطسوق في نفس
 الامر غير واضح بل كونه غير ممكن كما توهم وهذا كان يقال مثلا وجود سرك
 الناري العالي في لانه لا يحل ان يكون كسب لو وجد لغيره على منع الناري
 من ايجاد ما اراد على خلاف ارادة او لا والاول مسلم غير الناري
 وهو محال والكل في سلم غير السرك فلا يكون سركا للناري وهو
 وهذا استدلال صحيح لا يرد عليه ان وجود سرك الناري مح والحق جاز
 ان سلم المح الى ما كلامه **وقد كتب** وهو ان قوله بل كونه غير ممكن
 كما توهم غير مسلم فانه على عدم اسما له ليجب ان يقال كورا ان يكون لزوم
 احدا المحدث من اسما له الطسوق في نفس الامر لا في المح كورا ان سلم
 المح والذكي ذكره في مقام السطر ليس سطر لما نحن فيه لان المقصود به اسما
 اسما له السرك ولا تعقد فيه ان يقال ان وجود سرك الناري مح
 والحق حار ان سلم المح خلاف ما نحن فيه نعم يتم ما قصدوه من التحديد تمام

المقدمة العامة ولا يحد في هذا الاستدلال كون النطق في نفس الامر غير واقع
قال انما يصير مفعول واحد للمعنى اذ اوجدت اول لفظان يقول ان
اريد انما يصير مفعول واحد للمعنى اذ اوجدت معنى رمان واحد فلام
ذلك وان اريد انما يصير مفعول واحد للمعنى اذ اوجدت في الجملة فلام
السبب وذلك ظاهر **قال** فان حصل مفعولون **اول** لم يقبض في معنى واحد
ولذلك يمكن ان يحكى عما احاط **والاصواب** في معرفة ان هناك على وفي
ما قدمناه انما هم مفعولان انما يصور الحاسب انطبعا في المادى العالم
في الفعل الفعال وقد صرح بذلك السج في الاسرار على ما نقلناه فمما سبق
ومان الوجود الذي هم المفعول في تلك العقول وهذا الدور اذ هو كقول
الذي ذكره بقوله تعلم يثبتون العلوم على نحو آخر فثبت **قال** وحصل العلم
لا يحسن انما يسمى **اول** لا اتجاه لهذا السؤال لان البرهان الخارجى
كفى في تهيئة البرهان المذكور بعد ان النطق وقد عرف ان مدار هذا الاستدلال
على وجود ما في الوجود من مفعول واحد للمعنى اذ اوجدت في المادى العالم
ومع قدرهم على النطق التفصيلي تم الديث **قال** لا مطلقا **اول** كما
ظن ان الرمان يدخل في امر ولا يكون ذلك الامر رمانا ولا لا يكون رمانا
نخرج عن الاوصاف النلية للرمان وذلك من قبل بعض اهل الظن فان معنى
الرمانى ما يدخل في الرمان لا غير وما وقع فيما وقع الا لانه سمع اهلهم
منه تعالى وسائر الجبرد اعلى ما حاسب على وجه لا يلزم من معرفته في
علمهم وتقولون ان علمهم سلق بالحساب الرمانى او قايها المخصوصه ولم
يدروا ان موجب قولهم هذا قول الرمان في العلوم لا في العلم فانهم **قال** فكيف
ان هى الاسماء تترتب في الوجود ايا **اول** في عام هذا الكلام نظرا في انهم من كفى
السبب من العلوم تحققتا من العلم والاسماء ان المادى العالم يعلمون
الاشياء باسبابها واما ان علمهم بالاسماء معلوم بعلمهم باسبابها فلم يثبت بعد

بعد فاصول في الجواب ما استفناه **قال** والاكاد كما يعتبر وجود المفعول **اول**
فكفى وهو ان ما ذكره صريح في ان المكان الاثر لا بد منه في الاكاد على هذا يلزم
على عدم المكان وجود العالم في الارل ان لا يكون جمع ما لا بد منه في الاكاد
فهم والمفروض طامه ولكن انما حال انه لا يلزم من عدم المكان الاكاد في الارل بوجه
الاكاد على المكان فمكفى فان الاكاد في الجملة قد كفى فيما لا يراد من ان يعلم
الاكاد في الارل باقى بعينه فانكبت هذا يلزم من ان لا يوصف وجود المفعول
اربع الموانع فلت لا لان عدم المكان الاكاد في الارل من موانع الاكاد
في الارل لان موانع الاكاد مطلقا فلت السبب للسؤال ان يراد من جمع ما
لا بد منه في الاكاد جمع ما لا بد منه في الاكاد في الارل فلت لا اذ في لا يسمى
المفروض العالم وان لم يكن جمع ما لا بد منه في الاكاد مطلقا في الارل كان بعضه
حاد ما لان ذلك على قدر ان يراد عن الاكاد الاكاد مطلقا واما على قدر ان
يراد الاكاد في الارل يراد ان يعلم ذلك ان لو كان الاكاد في الارل
واقعا ولا وقع له انما الوقوع للاكاد فيما لا يراد فانهم ستر هذا المعال وهذا
اليفضل ان يصح ما قاله جلال المدانى في شرح العقائد العفنده وب
علم انه لما فرض كفى جمع ما لا بد منه في وجوده في الارل فكون العالم في الارل
غير ممكن في الارل خلاف المفروض لان المكان ما لا بد منه في وجوده وهو فرضي
كفى جمع ما لا بد منه في وجوده فان نشأه عدم الوقوع على جمع ما لا بد منه في العلم
الاكاد ومن جمع ما لا بد منه في الاكاد في الارل فلت **قال** وانما لو وجد العالم
اول صوابه اذ لو وجد العالم لان ما ذكره ان الملازم المذكوره فصل هذا
لا وجه آخر للمذكور **قال** لا يصير ذلك ارضا فخذونه **اول** للمح ان يعود
بقوله نعم لا يصير ذلك ارضا لكن لا يلزم من ان يكون حدوده قبل الوقت الذي هو
فهم يمكن ان يكون حدوده قبل ذلك الوقت متشكلا كالزئبق وبهذا القدر من التغيير
في المنع والسند لا يتبدل اصل الجواب كما لا يخفى على ذوي الاستدلال فتمت

وليس مما ذكرنا من هذا قال هذا غاية لوجه الدليل **قول** على الوجه المناسب له
 ان يقال كما قال الفاضل السرف ان العقلية المعنى المذكور من الاغراض الدائمة الاولى
 للزمان وغرضها لغرضه بواسطة هي تعرف لاجزاء الزمان اولها والاداء لغرضها
 ماسا والموصى بذلك على ذلك انه اذا حصل وجوده من مقدم على وجوده من آخره ان
 لا ادخل انه مقدم عليه فلو اجاب بان وجوده من كان مع اكاديه اللطام ووجوده من
 مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت مقدمه على هذه الحادثة انما ان يقال
 لا ادخل ان تلك مقدمه على هذه فلو اجاب بان تلك كانت مس وهدر كان السمع
 فالامر مقدم على النعم لم يقع ان يقال لا ادخل انه مقدم عليه وتجاوب ذلك عن
 السؤال كيتا يلزم ارجاع احد وجهي الاستدلال الى الآفة واستدراك نفس مقدم
 الدليل نقي بها موضح كك وهو ان العقلية سلسلة السوال عند الحوادث ان يقال
 ان تلك كانت مس وهذه كانت النعم لس الا لان في مفهوم الامر وصف النعم
 الماحد مع وجود الزمان وفي مفهوم النعم وصف الآفة الماحد مع وجود
 من الزمان فلا دلالة في الاصل المذكور على ان العقلية المعنى المذكور من الاغراض
 الدائمة الاولى لاجزاء الزمان وغرضها لغرضه بواسطة **قال** لا وجود لها في الخارج
 اصلا **اول** لغرضه على وقوعه في سرج الموصى ان يقال لو كانت العقلية والنعمة
 موجودتين في الخارج لزم وجود ما عرض له العقلية مع وجود ما عرض له النعمة والثاني
 في فالقدم مثله سائر السرفة ان العقلية والنعمة من الامور اللاحقة والافاضات
 لو وجدت ما لوجدت ما فلو وصر العقلية والنعمة في الخارج لو وجدتا معا ولو وجدت
 معا لوجدت معهما معا لا سيما في وجود الغرض من حيث هو غرض دون وجوده
 لو وجد معهما معا لزم ان يكون ما عرض له العقلية موجودا مع ما عرض له النعمة
 في السرفة وآما لا سيما في الثاني فلان ما عرض له العقلية لو وجد مع ما عرض له
 النعمة كان العقل من حيث هو موصى به وذلك بحال الغرض **قال** لان وجود
 الخارج في اصحاب اجزاء **اول** سر عليه ان يقال ان اريد ان يقال

اجزائه في الوجود لا يمكن ان يكون موجودا في الآل تقسيم ولا انفاد لا يلزم من عدم
 امکان وجود الشيء في الآل عدم امکان وجوده مطلقا وان اريد انه لا يمكن ان يكون
 موجودا اصلا اي لا في الآل ولا في الزمان فم اد لا يلزم من عدم ايجادها في الزمان
 في آن واحد ان لا يكون موجودا في الزمان **وتفصيل** لكأن وجود الاشياء على كون
 احدها كوجود الامور القارة ومعها كجميع اجزائه في الوجود في آن واحد والآفة
 كوجود الامور القارة ومعها كجميع اجزائه في الوجود وكما في وجودها وجودها
 اجزائها في الخط ولو معناه على سبل الدرج وعنه فمسل في دفع هذا الكمال ان
 حصول الشيء في نفسه على سبل الدرج غير متصور لان العقل في الجزء الاول من الزمان
 لا بد وان يكون مخيرا لا يحصل في اجزاء لا مباح ان يكون الموجود من الحدوث ايضا
 ملزم ان لا يكون العقل حاصل على سبل الدرج وهو طوافي الموصى فيكون هناك اشياء
 معاصرة معناه لا يحصل بعضها على اتصال بعضها لا متتابع اتصال الحدوث بالوجود
 يكون كل منهما حاصلًا فم لا يدركا فلا حصول للآخر الواحد على سبل الدرج وعلى هذا
 سلك ما قالوا في كقولهم في الكيف ثم ان مسمى ما ذكر في ابطال الحصول على سبل
 الدرج على اعطاء حكم الاشارة الحصة للاجزاء العرفية لان ما امتداد وحصول في
 الخارج في قطع من الزمان طاقا لها ليس في العقل كقطع من الزمان طاقا لها اتصال
 المعلوم بالوجود اما لروحه على بعد كقول تلك الآفة في الخارج كقوله وبعد القياوي
 فلا وجه لدعوى البداهة في مثل هذه المسئلة كما لا يخفى على من يصف ويحب ان يصف
 انصف **قال** انه قال للمولى من مراء الى قوله **اول** العقل ان يقول نعم للمولى بان
 المبدأ والمهيأ حاله مخصوص به في التوسط بينهما وفي معرفة ما يكون من المبدأ والنتي
 لكن لا يلزم من كون معنى آفة كنه لان هذا الذي حال الالاس وهو مادة كنه على ما
 اوضحه عنه هو ان في السمة العامة للمولى في الالاس من مراء الى ما في مائها من مراء
 وهو كونه متوسطا بين المبدأ والمهيأ والاكلام في وجوده اما اكلام في ان مائها
 آفة وراء هذا هو ان هذا المتوسط على ما دل عليه قولهم انها اي الحركة

التوجه وهو كسفه بها كقولهم انما يتوسط بين المبدأ والمهمل **قال** معنى هذا ان العقل
 ما ان ذلك الامم المتدا **اول** ليس هذا معنى عدم استوار ذلك الامم المتدا الحيالي انما غنى
 ان ذلك الامم المتدا لو وجد في الخارج وفرض فيه اجزاء امسح ان يوجد ذلك الاجزاء
 واما في العقل بذلك الحكم فاقطع عن مفهوم ذلك الكلام كما لا يخفى على ذي الانباه
قال والاول موجود في الخارج بديه **اول** لم يصح في قوله بديه لان معنى انما يشبه
 ما لم يكن عاينه مدعى العزوه في كبرى ذلك المبدأ بل ان يصح في هذا المعنى السري القائل
 قال في شرح المواضع ثم انما يتوسط من ان يكون معنى القطع والرومان الذي هو
 مقدار كالا وجوده في الخارج بل ما انما يشبهان في الاحمال لكن ليس ارتباطهما في
 مفهوم بالضرورة بل في اجزى موجود في الخارج لاننا نعلم ان ذلك الاستعداد المرتسم في
 الاحمال بحيث لو فرض وجوده في الخارج وفرض فيه اجزاء لا تمنع اجتماعها معا بل في
 بعضها استعدادا على بعض وان يكون الاستعداد العقلي كذلك الا اذا كان في الخارج شيء
 مستمر غير مستكمل في العقل كاستمراره وعدم استوار ذلك الامم المتدا الى هنا كلاً
 ومراده من العزوه في قوله بالضرورة معنى القطع والندوم لا معنى البديه كما توهمه
 يرشد اليه الاستدلال بقوله لا يعلم **قال** وقرئ فيه **اول** في اخره وان كان
 الامم المتدا على عدم وجوده في الخارج لا يكون ذا اجزاء بالعقل والاما اجتماعه الى
 فرض الاجزاء في مفهوم القول لا في ماهية من يصعب معنى ذكر في ابطال الحصول على
 سبل التدريج فذكر **قال** الا اذا كان في الخارج شيء **اول** لعل ان يقول لمن
 ذلك لكنه لا يخفى في عام العرب ان كمال ان يكون ذلك الشيء الموجود في الخارج الذي
 يرسم من استمراره وعدم استوار الامم المتدا الحيالي هو الاساس السبيل فلا يستأجر
 معنى الوسط لانها او آخرة واما الاساس السال على ما بينت عليه فمما سبق **قال** قوله
 لان هو عدمه على وجوده **اول** لا وجه لذكر بديه المقدم في معرض الجمع لانها ما بينت
 من العقل انما الصلابة للجمع في المقدم الثالث فمع ان يقول قوله لان هو عدمه
 على وجوده سبباً لا كسبب السابق المسوق وسلم ولكن لا يمكن ان كل سبق كذلك فهو

هنا

هو زامى **قال** اولاً يرى ان اجزاء الرومان **اول** فانما هذا اصل النقش به هو
 اقوى من الجمع والسند فلم اوردته في صورة السند طلب سطر واحد من قوله واما
 اجزاء الرومان فقد ذكر في الجواب سداً على **قال** معناه في **اول** برده على ان يقال
 ان اريد الحكم العقلي فلا وجه لاهم من هو اما ان الحكم هو اني وان اريد الحكم الحسني
 او المطلق السائل فلا كذا في الحكم كما لا يخفى **قال** فان كان المقدم مؤثراً في المبدأ
اول فعلى يلزم ان يكون عدم الفاعل مطلقاً بوجهاً كالغير موجب تقدماً بالعلم و
 المقصود به في كتب القوم ان المقدم بالعلم بخصوص بالموثر الموجب وعدم العلم اليقيني
 ولو كان فاعلاً بعدم بالطبع فمع ان يقول فان كان المقدم مؤثراً في المتأخر فمع
 له كما وقع في عبارة القوم **قال** وان لم يوفق المقدم **اول** في سطر لانه يلزم ان
 لا يجمع تقدمه بالشرف مع المقدم بالعلم ولم يقل به احد فانهم لا ينكرون عدم الواحد
 على العالم بالشرف مع انه علمه **قال** ولما عدا بالواو اوسط وقولها **اول** قد قرئنا
 العوض لسان ما في بديه المقدم من الخلل لا سفاهاً بالكون الاول **قال**
 بمنقول الحكم **اول** بل يدعون فساداً للحصر ويصدون لاسان قسم آخر من المقدم غير ذلك
 الحجة ويسمونه المقدم بالاداب ويقولون ان عدم عدم العالم على وجوده من هذا الفصل
قال والتوصل على اجزاء الاول **اول** معنى تعويل المكملين وذلك ان الكمال الاول
 كقوله مواضع لم يسموا والحوادث استجدت في غير مواضع لم يسموا لا يمكن القول بوجود
 الرومان بل هو عندكم او وسمى **قال** فان قيل اذا لم يكونا قد عرفت **اول** من سائر
 ما في الصور المذكور للاستدلال بالآية من طول بل بالاطل واستدراك ظاهره اذا كان
 كقوله ان يقول لو كان الناري قدما والعالم كذا فيكون وجوده تعالى مقوماً على
 وجود العالم لعدم كالحاصر فيه المقدم المتأخر وكل عدم كذلك هو زامى فليعلم ان
 يكون قبل وجود الرومان زمان كان العالم فيه معدوماً وهو ما سبق **قال** ومفهوم
 قولنا كان ولا عالم **اول** قد رداً لالام هذا الكلام في المطالب العالم حسب **قال**
 المفهوم من قولنا كان اما ان يكون هو وجود الناري تعالى وعدم العالم فقط **اول**

منه هذا ان الامر ان شرط خاص وكيفية مخصوصة والآ دل بطالان قولنا سكون الناري
 موجودا مع عدم العالم قد حصل فيه وجود الناري وعدم العالم مع انه لم يحصل منه ما هو
 المعلوم من قولنا كان الناري مع عدم العالم فثبت ان قولنا كان الناري مع عدم العالم
 اشارة الى وجود الناري وعدم العالم بشرط خاص وكيفية مخصوصة ولا يمكن ان ذلك الشرط
 وبذلك الكيفية اذ ان من الازل الى الابد ولا معنى لهذه الابد كذلك **قال** فلا نقول انما يابط
 الازل **اقول** ليس هذا من اجل ان شرط الازل لا يلزم بل من اجل ان شرط الازل لا يلزم
 قال الامام في المطالب العاقل **قال** فلو ان هذا المسك محذور الالفاظ مفعول ليس الا ان ذلك
 بل هذا من اجل ان الفعل لا يمكن ان يتلفظ بلفظ ولا ان يشير الى معنى مفعول الاول
 حدوثه زمانا ويعرف عدمه بالسابق زمانا ويدل ذلك على ان الاقارم مدوام المدة و
 وجودها من الازل الى الابد مذكور في بديهة العقل **قال** والماضي غير ما هو احواله **اقول**
 لان هذا عليك ان هذه المدة مع انها مستغنى عنها في هذا المقام كل مناصفة اذ لم يثبت
 بعد ان الماضي غير سوى احواله **قال** والامر الثالث الذي به افتراق **اقول** هذا الذي
 ذكره من ان ما لا يفرق بين موهومي اللطيف المذكور من سبب المصهي امر اضافي مختلف
 باحلال المضاف اليه لا يجدي نفعا في دفع ما ذكرنا من كونه كقولك السعد سوا الوب
 اصاحبه او مصنفه فانه مع وجود الرمان صل العالم ولا يفرقه كون تلك السعد
 مسخرة بتغير المضاف اليه وهذا ظاهر عند من له ادنى تمييز وكان المصني تبنه على هذا و
 اتجرا اليه بقوله في آخر النظم الآتي ذكره والسؤال عما بعد هذه الالاء سلك مسلكا آخر و
 الاظهار ما ذكرناه فتدبر **قال** وهذا كله بجزء الوهم **اقول** ليس الامر كما زعم هذا الفاعل على
 ما ثبت عليه قبل هذا **قال** مع لافاه الى ما ذكر **اقول** هذا القول انه ارجاع لاحد وجهي
 اجواب الى الآخرة ولا وجه له ثم ان الفاعل ان يقول الى ما ذكره فقولنا ان
 فان حصل احد هما ان الرمان او دمي وآتالي ان اهل الرمان امر موجود جاد لا
 ما اعتبر في موهوم كان او دمي من حيث هو الموجود فلا يلزم عدم العالم وعلى هذا الكلام
 ولا رجوع لاحد الجوانب الى الآخرة فتدبر وتحمّل ان يكون احد المصنفين

الاشارة الى هذا **قال** سمي الى اسداء خلق العالم الى **اقول** ثبت شعري لم لم نقض
 مع موافقتها في الالاء محالها في الاسداء حتى تستغنى عن مؤنة عماره عدم امکان
 ابتداء تمليك احوالها مع ما كان الدليل الآتي ذكره على تقدير تمامه يساعده المحال في
 الاسداء **قال** لانه لو اوسع وجوده كس الى **اقول** هذا الاسداء لا ينقوض محالا
 وبمقتضى اما الاول فلما يقول لو تم الاسداء لال المدكور لم يتم ان يكون خلق احواله
 قبل تحقق شرط حدوثه ممكنا واللازم بطوره امتناع وجود الموصوف صل وجود
 الموصوف عليه **قال** فلما رتب له لو اوسع خلقه صل تحقق شرط حدوثه فاما الداء واما
 لان ما كان عاجزا عن خلقه والاول بطال ممكنا بعد شرط حدوثه فليزيم الانقلاص
 من الامعاء الداني الى الامكان الداني وكذا آتت لانه تعالى قادر على خلقه عند كونه
 شرط حدوثه فليزيم انقلاص الناري بوجه الى العدمه وكل منهما محال واما ان
 طلال لروم الانقلاص من الامعاء الداني الى الامكان الداني على بعد الاول
 مسلم واما يلزم ذلك ان لو كان يمكن بعد خلق العالم ما هو الموسع صل وليس كذلك فان تمتنع
 وجود احواله صل العالم واصعاء ما لم من الازل الى الابد غير ارباب عنه والممكن وجودها
 بعد العالم وامكانها ثابت اولا وابدالم برل حظ ومشتا الفلظ عدم الوقوع في الوجود
 لا نقال اعشار العدمه في دانه الامعاء لا يقول ذلك اذ كان العدمه في جانب
 المصنف فيصالح في العدمه في جانب المصنف فلا فائده وقس على هذا حال الانقلاص
 من البحر الى العدمه **قال** صدر حصل قبل خلق العالم الى **اقول** في كتب من حقه
 اصد بان لا يلزم ان الامداد من المدكورين احد ما كان لا يمكن ان يحصل في الالاء
 دورة فانا علم قطعا انه لو كان مع احواله التي دورتها مائة مرة في اسبوع منها مائة
 لها في الاخرة والترك يحصل في الامداد المدكورين من مائة دورة واما انها لو ثبت
 هذه المدة مكففت في ثبوتها ما ذكر من الاحتياج بلا حاجة الى بيان تعاون احوالها
 من جهة المبدأ وهذا ايضا ظاهر واما ان لا حاجة الى هذه المدة بعد ما بان تعاون
 احوالها من جهة المبدأ اذ مع التعاون بين الامداد من المدة والنقصان

الامر انما هو ان
 لا يكون له وجود

فلان القول بان العالم **اه** **ما** **ك** صواب ان يقال بان العالم لم يكن وجوده قبل وجود
ملكنا لان المذكور مما تقدم هذا القول لا ما ذكره والحق في القولين ظاهر فان
المتنفي في احدهما المكان الوجود المفرد وفي الآخر مطلق المكان **ما** لا يقول
لو كان كون الشيء الواحد **اول** **ما** **ك** هذا الجواب ما ذكره الفاعل بمقتضى الوجود في الوجود
والفعل **الشيء** في شرح حيث قال لا في حيث اعاده المعلوم وتوحيدها كون الشيء
الواحد ملكنا في زمان كزمان الاسماء مع ما في زمان آخر كزمان الاعادة معللنا بان
الوجود في الزمان انما اخص من الوجود مطلقا ومفاهم للوجود في الزمان الاول
كسبب للاصناف فلا يلزم من اصناف الوجود انما اصنافها هو اعني منه واصناف ذلك
المفاهيم كما لا يلزم من الاصناف الالهي الى الوجود الالهي معللنا بان الوجود
في زمان اخص من الوجود المطلق ومفاهيم للوجود في زمان آخر كما ان يكون ذلك
الاخص مع ما والى او المفاهيم واجبا وفيه اي في الكون انما اللازم للتجديد
الاول بحالهم ليدبره العقل الى ملكه بان الشيء الواحد لكل ان يخصص لذاته عنده
في زمان ويخصص لزمان وجوده في زمان آخر لان انحصار الذات من حيث هي
لا يتصور انفكاكها عنها وفيه اغتيا للمحدثات عن المحدثات كما ان يكون مع ما لادائها
في زمان كونها معدومة وواجبه لذواتها حال كونها موجودة فلا حاجة بها الى اصناف
كذلكها بل لذواتها كالم في وجودها وفيه استدلال على ما لا يدل على مضمونها
لما عرفت من انحصار الذات الى اصنافها وفيه **ك** وهو ان لا يمكن ان يكون
الاول معلوم كونه انما للوفا لظاهر من الكون فان على الاول لا يلزم كل
مخصصي الذات في الذات وعلى ان لم يكن ذلك اما الاول فلان مقتضى الذات على هذا
اصناف الوجود المفرد هو ضرورة اسفاده ذلك الوجود عليه وعلى بعد مكان
وجود مفرد آخر لا يلزم ان تنزل على الفاعل **و** اما انما فلان مقتضى الذات على
بعد وجود الوجود المفرد هو ضرورة ثوب ذلك الوجود له وعلى بعد اصناف
وجود مفرد آخر لا يلزم ان ينزل على الفاعل **و** اما انما فلان مقتضى الذات على

القوي في رمان امساع الوجود المعقد بعد ان فكروا في الوجود في جميع الارض
 وعلى هذا مع انه خلاف المقدور يعوت هو الغرض واذ ان تلك الضرورة غير مختلف
 معصي الادب عن الادب واداس الوجود من التكوين بهذا الوجه فقد ظهر ان يكون
 احد بها لا سلبه كونه لآفة والتجب ان تغلبه بعبارة لان انصاف الذات من حيثها
 على لا سلبه انما كما يظهر في انه واقف على ما في كونه من الوجود في ذلك
 كيف يقول ان كونه الاول الذي خلقه عن الوجود المذكور سلبه كونه كماله **قال**
 بل السلب ان الله قد علم **اول** لا حاجة الى هذا الكلام في هذا المقام بل لا انتظام له
 ما سبق من المعنى والادام انما هو كلام سلب يصح جوابا ان تسلك الخضم بوجه آخر
 غير ما تقدم ساء وصوره انه تعالى عدم والعدم ما وصر في ارمه لا اول لها تقدمه
 سلبه عدم الرمان **قال** بل ان معنى عدمه هو ان لا يكون له **اول** لا حاجة الى هذا
 التكلف بغير الكلام عن ظاهره اذ قلنا ان حال ان معنى عدمه هو ان لا يكون له
 معوقا لعدم وهذا المعنى لا يخص وجود الرمان لا كنهه ولا كنهه **قال** او كما
اول ذكر هذا استنادا اذ لا ميسر له هذا المقام **قال** فالرمان المعنى ان يكون له ما
 حادثا **اول** لعل ان يقول ان الزمان يعتبره لا عدم ولا حادث لانها من اصنام الوجود
 والزمان ليس بحد بل ان يقول ان الكلام المذكور لا يخرج عن معاداة لان معنى
 السمع المبرور على كون الرمان وجودا وهو **اول** المسئلة **قال** وما يؤيد ذلك **اول**
 هذا السمع لا يؤيد ان المذكور بل جواب سلب جه ان عدم على ذلك الجواب لان هذا
 جواب تنقي وذلك جواب تنقي لقوله ان الزمان غير معبر في موهوم عدم والحادث والاقول
 الكلام الى الزمان المعبر في موهومها معلوم ان يكون للرمان زمان آخر ان كان الزمان على
 لعدم عدمه او حدوثه كسب لا يعمل من غير انصاف كنه الرمان او كنهه القدم والحادث
 بدون الرمان ان كان الرمان على عدم عدمه او حدوثه كسب يعقل من غير انصاف كنه
 الرمان وعلى الاول يلزم التساوي وعلى الثاني يلزم عدمه وكلاهما فاسد وبهذا
 السمع من مافي غير المص من الخلل **قال** فان شرط في عدمه **اول** لا ميسر له

لا يجوز ان يكون
 له زمان في ذاته

لهذا التردد اذ لا احتمال للشق الاخير لان الكلام على عدمه اعسار الرمان في مفهوم
 القديم في الاشتراط المذكور متعين لا احتمال لعدمه وكذلك حكم صاحب الوجود ليس
 على عدمه المذكور حسب **قال** والقدم والحادث الحاصلان لا يعتبرهما الرمان
 الا في **قال** وان كان حادثا مع انه لا يشترط **اول** فيه انه جزم انها بعدم الاشتراط
 وقد تكرر دفعه في مرتبة ان ذكره ملاوي فيهما ثم ان هذا الجزم مما لا يحل على ما
 عليه اتفاقا فذكر **قال** سطل دلالة القائلين بوجوب حدوث **اول** في نظر لانه ان ارد
 بالوجود الوجود بالذات فلا دلالة في الادلة المذكورة في مثله حدوث العالم عليه
 ذلك ظاهر وان اردت بطلان الوجود السلب لا بالادب وما بالعدم كذا كرس الله في
 العالم وارائه في مائة الناري تعالى له لا ساقه حتى سطل الدلالة لا الله عليه هذا
 ايضا ظاهر ثم انه لا حاجة الى المقدم المذكورة في تمام الاصحاح المذكور اذ يكفي في ان
 بعد اثبات ارمه في العالم وارائه في مائة الناري تعالى له ملوكا في العالم حادثا
 لزوم ترك الجود الذي هو افاضة الوجود عليه مدة لا تسامى وذلك لا يلقى الجواد
 المطلق **والص** في غير الاصحاح على الوجه المذكور قلنا صاحب المواقف **قال**
 في العالم لا اول لها والارم الاطلاق من الامساع الذي الى الاحكام الذي
 وانه موهوم الامان عن العدم **قال** وكذلك في مائة الناري تعالى له في ان جزم
 المكان وجود العالم في الاول وهو سطل لا كلام ثم يقول ترك الجود زمانا غير
 مساه لا يلقى الجواد المطلق **والص** السلف لما راني انه لا حاجة في عالم السلف
 الى المقدمه العالم وهو سطل لا كلام نية على ذلك في شرحه **قال** ثم انما بعد موت
 المكان وجوده وصدوره لا يقول ترك الجود **والص** لم يتبينه لذلك فحذو
 صاحب المواقف **قال** واحب ما نال امساع من الجود مدة **اول** اجواب بهذا الوجه
 لا يتفق المقام لان المسئلة ما تسلك امساع التمر المذكور بل تسلك بعدم لياقة لسان
 الجواد المطلق ما فيه من لزوم سطل فاجوب في اجواب ما ذكره صاحب المواقف من ان
 حدث الجود ولزوم السطل كلام خطاي لا يبدى نقعا في ما نحن فيه من البرهان

قال ولو سلم فاللازم بما ذكره **الاول** تخبره ان يقال ان اردت قول ان العالم يمكن
 الوجود في الاول ان وجوده في الاول يمكن على ان يكون الاول ظرفا للوجود في العالم
 ذلك فان لزوم الاطلاق على عدم ان لا يكون وجوده على ان الاول لا على هذا
 البعد والحق بينهما واضح وان اردت ان وجود العالم يمكن في الاول على ان
 يكون الاول ظرفا للمكان لا للوجود فيقسم ولكن لا يتم التصرف في اذ لا ينقسم
 مع قوله وادله هي العالم سطل ولا يلزم العالمين بوجوب حدوثه ولا قول لولي
 العالم حادثا لزم ترك الجود لان مساويا على ان يكون اوله العالم وامكان تأخر الكسار
 في الاول ثم ان وجه ان عدم على ان يكون الاول لان يعلم بالعدم الاول في
 الدليل وعلق ان يكون الاول بالعدم العالم منه فالتصريح كما استأذ في الجود لم
 يحسن في الترتيب **قال** ومن العلوم ان الاول لا يستلزم كذا **الاول** وجه هو
 ان الثابت عدم معلومه الاستلزام المذكور لا معلومه عدمه وما ذكره في صدر الكتاب
 من قوله كذا ان يكون في انما يصلح سائلا للاول دون كذا لان معنى ذلك ان كذا عدم
 الدليل على كذا لا مذكر لا وجود الدليل على عدم كذا فالتقول المذكور انما هو
 عن السان والما وقع فيه كذا في حدة في مقام كذا فان طرفة المنع مكان
 كذا ان يقول واستلزام الاول لك غير مسلم كذا **قال** وذلك لاننا في الامكان
 الذي **الاول** بل حقيقة ما يعرف في موصو ان الامساع بالعدم لا العوض الا يمكن
 بالذات فعلى هذا ما ذكره في مقام التمسك بالناسب ما كفى فيه لان الامكان الذي
 والامساع بالعدم كجمعا في مادة واحدة مما ذكره فان الممكن بالذات ان الحادث
 من حيث هو ولا امساع فيه والمسح بالعدم بالذات اما جود لعدم حدوثه لا امكانا
قال واد اصد مع عدم حدوث **الاول** لو ترك عبارة القيد وقال واذا اخذ
 مع حدوث المكان اولى لان حكم القيد خروج عن القيد والمقصود ان كذا حادث
 على وجه يكون حدوثه جوازا لما خذ على ان يصح عنه في آية كلامه **قال** كذا خذ
 ان كان يمكن ان يقال كذا في تأخر حدوثه مع الحادث على انه قيد لاجل وهو

انه مسح في الاول ويمكن جعل الاول وفي كذا ايضا اطلاق كذا لا كذا على كذا
قال لم يعلو هناك المكان الذي **الاول** ونحوه كذا وهو ان ذات الحادث من حيث
 حادث اي بعد الوصف حدوثه من جهة الموصوفات فكل ما على كذا
 السلب لا يعلم قطعا ان كل موصوف مطلقا كان ومعدا اذ ان السلب له الوجود لا يلزم
 عن ان يكون ضروري السلب له او ضروري السلب عنه ولا هذا ولا ذلك فلو لم يكن يمكن
 بالذات يلزم ان يكون واحدا بالذات او ممسعا بالذات وكذا بما في سائر تعيناته
 على بالذات فكل ما هو لم يعلو هناك المكان الذي يتم لا يكون ذلك الامكان
 بالذات الى ذات الحادث من حيث هو وهو لا يتما في هذا المقام تمام غرضنا
 صفة الامكان في موصوف موصوف الازل مع عدم المكان اذ لم يكن ذلك الموصوف
 سواء كان ذلك الامكان المكان الوجود بالذات الى نفس الوجود من حيث هو او المكان
 الصفة بالنظر الى نفس موصوفها او المكان الوجود بالذات الى الوجود المصنوع
 من الاوصاف وتكون نتائج هذا وتبين ان الامكان الذي لا العلم بالامكان
 الى ان السلب من حيث هو فلو ان يقول ان التردد المذكور غير ممكن فلو جود
 احتمال آية وهو ان يوجد في جانب المنسوب اليه ذات الحادث ووجه في جانب
 المنسوب الوجود المصنوع حدوثه في كذا لا يلزم من كذا وقد مر ان
 على ان الامكان الذي يعرف بالعدم موصوف من حيث هو **قال** ورد عليه بان الاول
 كان ولا يلزم ان يكون ذلك الوصف الوجود من حيث هو **الاول** هذا الرد الزاقي فان القائل المعترض معترف بمبنى ذلك الرد حيث قال
 تحت آية من مباحث الامكان من شدة المواقف ورد يعني استدلال القائل
 بادلوه بعدم تملك القدر الفاعل كحركة الزمان والصوت بان يقال لو لا العلم
 اولى بها لجاز بقاها بان الوجود غير البقاء وغير سلب له ومهية كذا لا كذا
 التقضي والحد ليس بالمساوية لتساوي نسبتها الى اصل الوجود والعدم
 الى ان كلامه وهذا صحيح في ان بعض الممكنات غير قابلة للوجود المستمر ويلزم لزوما

يتبين ان لا سلم له اذ لا يمكن ان يكون له حال لا خارجا والاول
 كانه زعم انه لو كان لها اجزاء وصفه يكفي في البعض المذكور وتبين ان المكان وجود
 تلك الاجزاء في الخارج غير ما يوجب كل الطام من اخذ مع قول البعض انها متقاطعة
 القسم الى الاجزاء الخارجا لان يكون لها المكان وجود في الخارج والامكان
 احد القولين سلم بالآفة بل لا يكون هما في الالهي العارضة قال وما يشهد
 في الوجود **الاول** هذا مخالف لما يصرح في كتاب الحكم في الاشارات وشروطه من ان
 الحصول في الخارج على كونه احدهما الحصول على سبل الدرع والآفة الحصول
 لا على سبل الدرع وحدهما هذه المسئلة في بعض رب ثلثا من ايراد الوجود في
 هذه الحال وصحة القول في تنظيم تلك الرسالة في سلك المطالع قال الذي هو
 في كونه **الاول** ليس وصف الموجح احركه وحده بل في حركته من كونه والكون
 قال في حكم العنق وسره وتبين المراد من اي من الموجح حركته انما هي انما هو
 بوجه محل الصوت وينقل الى الصياح بل المراد من حاله سمع الماد من موضع
 شئ في واحدة الدوائر فان الموجح كونه يعدم بعد عدم وسلون بعد سلون
 وتبين الموجح امس من وصف وهو الوجود او هو في وصف وهو القلق واما ان
 العنق صما لان الموجح الموجح للصوت سعي عند انقائه مع حصول الوجود والعلو
 فكل لو قوت جسم كالصوت يفتح لبتن او قلعة يعلق ليس لم كونه صوتا أصلا
 الى هنا كلامه وتبين الموجح الا من از فانه خارج عن مجموع حركته الى جسمين
 وسكونهما **قال** وليس الصوت في صفة الموجح **الاول** لا اشتباه في ذلك
 انما الاشتباه في ان طائر الصوت بل هو ملوآء واجيد واهو مودة فكان هذا
 احق بالبيان من الاول **قال** واتمام النقض بها **الاول** قد ثبت
 ان البعض بها سلم المسدل بها وقد عرفت انها مسلمة فبذلك **قال** في
 في كلام ذلك الفاعل اسكال وهو انه **الاول** متشابه ما ذكره عدم الوجود على
 الكلام المذكور وهو ان المكان اذا اقتضيت به حصول الوجود الماخوذ لذلك

ويعمل

ويعمل ذاته المعروفة عن جميع الاعراض ليس لوجود المحرر عن العبود وهو صفة الارادة
 لا بد ان يكون قابلا في جميع الارادة والاوقات قد ورد ان ما لا بد من الارادة
 فان التسليم الى خصوصية الارادة من عوارض الوجود وما هو قال بالارادة ليس الوجود لا بد
 يكون قابلا مع تلك الخصوصية انما هي ان صوله له في جميع اجزاء الرمان لا كونه يكون
 على سبل الدرع والامكان صوله له في كل جزء من اجزاء الرمان بسره وطا عدم الوجود
 في اجزاء الرمان فلا يكون صوله له في جميع اجزاء الرمان بسره وطا عدم الوجود
 وكونه مستمر او بعد العدم او قبله من عوارضه فلا يخلف تلك الحقيقة بينها فاعمل لارادة
 تلك الحقيقة لا بد ان يعللها حال كونها مع عوارضها وان جاز الاحالة من خصوصية بعض
 تلك العوارض هي العنق لا لا بد من طام في الامكان الذي بل كونه واذ العنق
 وان انما قابلية الوجود في كل جزء من اجزاء الرمان لا بد لا يقطع بل مع الصايق
 انما قابلية الوجود المستمر وهذا هو معنى المكان الالهي وهذا الحق تبين ان من
 قال في الرد على الفاعل المذكور انه ما زاد ما يطول على ان عدم المنع من قبول الوجود
 مستمر وهذا ما لا نزاع فيه لان استمرار عدم المنع من قبول الوجود واستمرار المكان الوجود في
 المال واحد واستمرار الامكان لم يبين في احد الا ان المحقق ادعوا انه لا يعنى
 الا ان يكون الوجود في حله ولو في وقت من الاوقات جازا مستمرا وهذا لا يلزم
 ان يكون الوجود المستمر حازا وليس في كلامه ما بعد اصلا وبعده من هذا ما ضيق الله
 من قوله لا بد لا يقطع بل وما ايضا فانه لو سلم ان الالهي الامكان سلم من حوار الالهي
 ما لوجود في كل جزء من اجزاء الاراد فمن ان يلزم حوار المعاربه وتعلم ان لا يصف
 ما لوجود في كل جزء من اجزاء الاراد اعم من الالهي في كل منهما معا وسلم العام
 لا ان يكون سلمنا الى من وهذا كما يقال ان الالهي المسافح سلم من حوار الالهي
 كل منهما ما لوجود في كل جزء من اجزاء الاراد لا بد لا يقطع بل وما ايضا ولا يقطع
 صوله وحوار الالهي في كل منهما معا الى آخرة الذي خرج عليه ما زعم من استمرار
 از لالهي الامكان لا يمكن الالهي ما لا يخل بكنه لم يحكم حول المرام ولم يقف على الكلام

هذا

ان يكون المراد من عدم خلوا الهوى عن الصور من عدم خلوا عن الاول شخصها وعلى هذا
بنوعها وهو خلاف مذاهبهم على ما قربناه في اول هذا الفصل **قال** لان الجسم عبارة عما ترتب
من هذه المادة **اول** لعل ان يقول على الجسم عندهم عبارة عن جوهر يمكن ان يوصف هذا الايراد
السلب المعلوم على روائنا وانما **قال** والناظر في ذلك انه لا بد في حقيقة من الاجزاء البلية
المذكورة وانما ليس فيه خفاء في غير ما قلتم نعم عليه في بل لم يصدر عنهم ذلك الرغوى فاني
المصدق بالاسدلال **قال** وهذا الاستدلال **اول** انشا والى الاستدلال على عدم
الحكم المنفرد بما سوى من الاستدلال على وجود مادة عدم والاستدلال على ان عدم المادة
سليم عدم الحكم فالتشابه الاستدلال المركب من الاستدلالين المذكورين لا واحد منهما
كما هو المتبادر من طاهر الاسارة ثم ان هذه ان يقول موصوف على اثبات ان كل
حادث متوقف بالمادة واسات الهوى واسات انها لا يخرج عن الصور من الهوى
بعدهما اخل حق الرب ترك الملم وهو ذكر اثبات عدم خلوا الهوى عن الصورة
الاخرى واورد ما لا يتم وهو ذكر اسات الصورة فان اسات عدم خلوا الهوى
عنها متضمن لاثباتها فلا حاجة الى ذكره سلبا وسفها عن هذا عند سرور في
سان بذكر الجاني تحت يقول اما الهوى فربذة ما احتجوا به على وجودها في قول
واما ان الهوى لا يخرج عن الصورة ويسقط من الناس سان وجود الصورة **قال**
ليظهر بطلان دلائلهم **اول** لا يكفي ما في هذا السلسل من الركاه اذ حصل ما ذكره فظهر
ابطال دلائلهم ليظهر بطلان دلائلهم فالوجه في السلسل ان يقال ليظهر بطلان ذلك
المقدس **قال** فربذة ما احتجوا به على وجودها **اول** احتجوا به عليها بطرق اعداء
طريق الاعمال وانما طريق الاعمال وانما طريق الاعمال وانما طريق الاعمال وانما طريق الاعمال
وام الفصل مطلق من المواضع وشروط واقوا الى الطريق الاول وهو المذكور
في الكتاب تحت المصالح يقول فمادة ما احتجوا به على وجودها **قال** وما في كل من
احوالهم **اول** في ههنا احوال آخ ذهبا الى النظام ومن تبعه وهو ان يكون مركب
الحكم من الاعراض الموجودة في الفعل فلا بد من ابطالها ايضا حتى يتبين كونها

متسلا في صفة **قال** لا مباح وجودها في الخارج **اول** لو قال لا متسلا التركيب منها لان
اولى لان اكثر ادلة نقاة اجزاء الذي لا يحصى انما ينتهض على بطلان التركيب من لا
على بطلان وجوده في السلسل بما ذكرنا في كماله **قال** وهو متصل في صفة **اول**
هذه ان يقول لا متصل في صفة او متصل على عدم حوا مركب كل جسم من جسم آخر
لا اليها له وانما قلنا حقيقة ما ذكرنا لان المسع في حق الجسم السلسل هو التركيب من
الاجزاء المحللة للطباع لا التركيب من الاجزاء مطلقا سواء كانت محللة للطباع
او معطاة للطباع **قال** فلو كان قاما بمادة **اول** لا يكفي ما في هذه المقدمة من الركاه
اذ لا فساد في كونه قاما بمادة لانه لا دم للجوهر فلا يحتمل ان يكون منش والفساد
فلا وجه لفرضه في ساق الملازمة التي تاليها محذور وتكافؤ اراد ان يوصى عدم حلوله
في العلة الا انه لم يوفق في الصانع بالعلم والكلول **قال** لو كان قاما بمادة كان
قوله لو كان غير حال في التغير والكلول في الصانع بالعلم والكلول **قال** واضح فان الاول
متسخر في جوهر دون كماله **قال** وذلك لان الحكم المتصل **اول** هذا الفصل
لا يناسب تقدير الكلام عبارة الذبذة لان مصصا السلك انما المناسب ان
لها **قال** كما قال الفاضل السرف في بعض مصصا ان احوال المتصل في صفة اذا
طرا عليه الاعمال فلا شك انه يعدم ويوجد هناك اتصالا لان احوال معلوم ان
في الجسم شيء آخر وراى احوال المتصل يلزم ان يكون الهوى اعدا للمفصل الاول
بالمره واحدا للمفصلين الاخرى وذلك بطبيعة ضرورة فلا بد من شيء آخر كجامع
الاتصال الواحد والاتصال وهو هو فذلك هو المسمى بالهوى والحوال المتصل
ما الصورة **قال** فكون مجموع المتصل الواحد **اول** هذا البيان مستغنى عنه في هذا
المقام لان المعهود ههنا اثبات قدم الجسم وذلك يتم ببيان انه مركب من اجزاء
لا ينفصلها عن بعضها اذ يلزم من قدم بعض منها حكم القاعدة القائلة كل حادث
مبوق بمادة قدم كلها ويلزم من قدم الجسم قائم ههنا ان في الحكم البسيط اجزاء
يتركب منها حقيقتها وانما البحث عن تلك الاجزاء على الوجه الذي ذكره المصنف

مهم هنا انما الحاجة اليه عند كسوف جسم الهولي والصوره وقد عرفت انه خارج
 عن المصود ههنا **قال** بعد تسليم بطلان الجزء الذي لا يوصى **اول** حال يقول بعد تسليم
 بطلان تركيب الجسم من الجزء الذي لا يوصى اذ لم يكن له في تمام وانه سلم بطلان
 تركيب الجسم منه ولا حاجة له الى تسليم بطلان وجوده ثم ان المنع الضمني للمفهوم من
 الكلام المذكور وهو منع بطلان الجزء الذي لا يوصى اخص بما يجب في هذا المقام
 وهو منع بطلان تركيب الجسم منه فان هذا يخص بكون الاول وهو لا يخص بكون
 هذا كما لا يخفى **قال** لان كون الجسم الذي هو كونه بسط **اول** معارضة معني لا شعارة بعدم
 البشوت لا تناسب المقام لان ثبوت الجسم السسط بما لا يسميه قد تقرر انه ان تركيب كل
 جسم مركب من جسم مركب آخر الى ما لا يملك ما تملك كونه كونه المادة وسائر الاحصاء الجسم
 كذلك غير ثابت الا انه ذكرنا لا فلا وجه للثبات في بساطة **قال** بل اللازم ان لا يكون
اول لا يخفى ما فيه من الاطراب فانه كان كونه ان يقول بعد منع الاستلزام المذكور
 اذ كونه ان يكون الجسم السسط كما قاله ذيقر ليس مركبا من اجسام مفردة فانه لم يسم
 الوحد دون اكارحه فلا يثبت وجود الهولي **قال** وبه يحصل الخط **اول** ولا حاجة
 الى ما في عدم المنع من جهة الارام اليه كما توهمه صاحب المواضع **قال** ان الجسم
 لا مانع وذلك لان لا يكون لازما لهية والا فخر نوع في شخصه فممكن مفارقة
 عند فرض زواله يكون قابلا للاتصال والاتصال ويحصل المطلوب اذ يكفي لنا
 في اثبات الهولي قبول الانفصال الخارجي ولا حاجة الى وقوع ذلك الانفصال
 بالفعل وانما قلنا ان القول المذكور يكفي لنا لان هذا الاستدلال ان يقال ان
 قابل الاتصال لا من اصحاب مع الاتصال على عدم وقوفه وليس من شأن
 الاتصال ان يحجب مع الاتصال على عدم وقوفه فبما ان انما امر آخر غير
 الاتصال ولا دخل في تشبيه بوقوع الاتصال بالفعل ثم انه لم يصيب في قوله
 عند فرض زواله يكون قابلا للاتصال والاتصال لان قبول الاتصال والاتصال
 ذاتي فلا رول لما في خارج ولا وصف بوقوعه على زواله وآت دفع الفصل راع

شخص

راع اصطلاح متعدد قبول الاتصال والاتصال قبول العمل ولم يدرك ان خرقا شيع على الواقع
 فان القول الذي الذي كلفنا له لا يكون لا العمل وما يتنوع الى ما لا يكون ولا العمل
 هو القول بمعنى السكان الاستعدادي ولا مجال لان يقال اراد بقوله القول الاستعداد
 القول اذ في الجدي تغيرا زائدا في وجه ما ذكرناه انما كما لا يخفى **قال** اذ كان ما كان
اول قد مر ما سبق هذا وذكر **قال** بل هو من قبل استنباه العارض للموضوع **اول**
 وتفصيل ذلك ان الجسم اذا طرأ عليه الاتصال انعدم عارضه لادام اعني الجسم العلمي الذي
 كان قبل الاتصال وصدرت عارضه ان اذا ان اعني الجسم العلمي انما كان هذا الاتصال
 وقابلية الاعداد لازم للجسم لطبيعي لا يمكنه عدم انفكاك جسم علمي ما عنه فانوع الجسم
 العلمي الواحد متصل واحد ومع الجسم العلمي متعدد متصل متعدد كما يقولون في الهولي
 انه مع الصورة الكلية الواحدة متصل واحد ومع الصورة المتعددة متصل متعدد فانهم
 يقولون في الصورة الكلية متصل في اده لا يعمل الاتصال بل ينعدم عند وكثرت
 صورتان اذ بان والهولي لكونه في عدد اده لا متصلا ولا متصلا باق في كماله ان
 كس يقول المتصل في اده انما هو الجسم العلمي وهو الذي ينعدم ويكثر والجسم الطبعي
 لا متصل في اده ولا متصل بل هو موجودا في كماله في كماله فلا حاجة الى انما الهولي
 بل يقول لان ان الجسم اذا طرأ عليه الاتصال لم يكن قابلا للاتحاد العلم عاينه ما في
 انما ان كان قبل الاتصال قابلا لاعداد الاعداد وصار بعد الاتصال متساين
 كل منهما قابلا لها فاما كونه الجسم من جسم وحدة وطرا عليه كثر في الجسم حال الوحدة
 هو عند حال الكثرة لم يعدم قط فكما يقولون ان المادة شخص هو عند الاتصال هو
 جسم عند الاتصال كذلك يقول ان الجسم هو عند الوحدة اعني الاتصال هو عند
 الكثرة اعني الاتصال عاينه الا انه لا يقول ان الجسم شخص واحد بل شخص كثير
 وفي هذا المقام بعد كلامه تطلب من شرحه الجواب **قال** وقد ذهب اليه جميع
 اساطين الحكماء كما فلا طين **اول** ليس من حيث اختلاف القول بالعدم ما هو العلم
 من انما هو الاتصال وصدرت ههنا ان الاتصال انما هو انما هو الاتصال

على الجسم المصطلح في حد ذاته بل يذهب ان آفة ما يخل الى الاجسام ما يحسم الفصل جوا
مصل قائم بداره غير حال في شئ آفة وهو الجسم المطلق فهو عند جوهه بسيط لا تركيب فيه
حسب احواله اصلا وقابل لطريقتي الاتصال والافتصال عليه مع بقاءه في حاله
في داه فهو من حيث جوهه واداه سمي جسما وسمي قبوله للصور النوعية التي لا توارى
الاجسام سمي بسولي فما ذكره المصنف من ذلك القول الباطل الى ملاحظ فريته
ما فيها حريته وقد قلده في هذه النسبة صاحب الحجاب وقد كشفنا فيها علقها على
الاشارات وشروطها في القواعد العظيمة عن وجه خطئه ثم نزع القائلون بوجوه
السولي والصوره وتركيب الجسم منها في رددها بطلان ان المحدث والمذكور
يلزمه على ان يصح عنه الفصل السليم حسب حال في مره للموافقات تعلم ان هذا
انما يصح اذا سمي ذلك القائل ان هناك جوهه او آفة هذا الجوهه المصطلح على السورانه
سول ان هذا الجوهه المصطلح قائم بحد ذاته وهو حسم الجسم ومحل الاتصال الذي هو
الوحد والافتصال الذي هو الكثرة على معنى انها عرضان يكملان فيه على الثقب
كما دهم له اطلاق من ان آفة ما يخل الى الاجسام هو هذا الجوهه المصطلح في اجسام
كلها فلو ان الورد علمه انه يلم من ذلك ان يكون السولي اعدا بالكلية وايجادا لجسمين
آخين من كتم العدم وهو لا الى سلكه وقد عرف فتمسح ان هذه الملازمة في
معروض الاسكال وان الجسم حسمه بحال الفصل والقابل وعلى تقدير سورها السجيت
حتى يكون اللزوم المذكور في حكم الانزام صحيح لانه لا لازم الى الفصل المور
قال اما ذات وضع اي ماديها **اول** اما احتياج الى السور لكان الاثر في
الوضع قال المصنف الطوسي في مره للاسارات والوضع يطلق على معان منها كون
الشئ كشيء على الاشارة الى حسمه له ومنها حال الشئ كشيء بغيره او انما هو
ومنها ما هو المقول المشهور والمراد منها هو **اول** **قال** يلزم ان يكون السولي جسما
اول لو قال يلزم ان يكون السولي صورة جسما لكان اولي لان كماله لا يلزم
ان يكون صورة جسما لانه كشيء الجسم لعل عليها انهما ماديها **قال** لانها الجسم في

في بادى الراى لا مباح **اما** **اول** السلسل الاول لعل اطلاق الجسم على الصورة الجسم
فان معنى السور المذكور على ذلك السور والسلسل الثاني للملازمة الماز ذكرها قال ولا شك
انها قائمة للصوره الجسم **اول** هذه المصطلح لاجلها انها آفة الجاهل لعل
سوان امساج يتجوز السولي على الصور مطلقا والكل لا مباح في ان السولي الذي في
الجسم الساب قدمه بالسان ان لعل ذكره لا كور ان يكون حده صلا لعلها
للصوره الجسم وكونها في الجسم كشيء في ان يقال وان كان ذلك فعند حصول
الصوره الجسم فيها فاما ان يحصل له والمصطلح بغيره على الوقى من المقام
سرد الكلام منها كما سددوه **قال** فاما ان يحصل في جميع الما جاز اول التوم
انما اثرها هنا عبارة الحكم على المكان لان بطلان القسم الثاني انما يظهر اذا كان
المذكور في التريد كونه دون المكان لان الاول لازم للجسم دون ان يكون على نزيه
ارسطو ومن تبعه والاصحاح المذكور على اصلا والمصطلح غافل عن هذه الدقة
على ما وصفه بادن **قال** لان السولي المصطلح الى الجسم **اول** لا يخفى في هذا
الكلام من المسمى فان الجسم ما هو اي هل من انضمام الصوره الجسم الى السولي لا
السولي المصطلح لهما الصوره الجسم **قال** ان يقول لان الصوره الجسم اذا اتصلت
السولي لا بد من حصول جسم من حلول احدهما في الاخرى وكل جسم لا بد له من جز
معين **اما** **قال** ولا يمكن ان يكون جسم واحد في زمان واحد في مكان **اول** كان صفة
ان يقول في جسمين بل قول في مكانين لما ثبت عليه انما من ان الحكم من المكان
تمشيت الاصحاح المذكور على اعتبار الحكم دون المكان فمد **قال** كور ان يكون
هناك صوره بوجه **اول** فله ان السولي الى الصور النوعية على السواء فحصل
صوره نوعه مخصوصه كحصى لا كحصى واصل تلك الصور النوعية حادثة في
لانها حصلت في السولي بعد تجزئها على صورته وقد عرف ان كل واحد من سوقي مادة
سائق ان معناه انه سوقي مادة مستعدة مستعدا مخصوصا فاذا ارجع بالاف
الى كونه مخصوصه في السولي فلا حاجة الى تبسيط الصوره النوعية اذ في كلف

ان يقال كذا ان يكون في السوي اسعدا وخصوصا بخصيصه ههنا في حتم
 فيرجع مال الكلام الى اجواب الآتي ذكره بوجه **قال** وليس من سوي الجسم
اول مبنى هذا الكلام على عدم الوقوف على المكان والوقت ما بالاول
 اعم من ذلك نص عليه في مواضع من السعفاء والبيان فيها قوله في طبعها السعفاء
 لا جسم الا وكنه ان يكون له خزانة مكانا واما وضع وترتيب ومنها قوله فيها
 ايضا كل جسم صلب طبعي فان كان ذا مكان كان صره مكانا ومنها قوله في
 طبعها السعفاء وللجسم كلها اجاز ضرورية وهي التي يتبين بها الاجسام في
 الجهات باوضاعها وبعضها امكنه وهي الاجسام التي يخطها اجسام اخرى وهي
 تحققت هذا اصولا خاصة في تشيئة ما ذكر الى تعدد المكان بل هي السعد في
 اعم الذي جرحه الى السعد في الاوضاع المكنة ولا مجال للخارج **قال** قوله الكلام
 في المواضع اخرى **اول** لا كفي في هذا الخبر من اجل ان هذا القول ليس من
 اصل السعد لانه بل هو في رد احوال الذي ذكره بوجه لا يقال نعم على قوله
 وتخصيص الاوضاع لا يجازها ما ذكره في رد اجواب المذكور مكانه ان لو رد
 عليه ثم نذكر في دفعه هذا الكلام ثم ان ما ذكره هنا صريح في صحة اجواب المذكور
 ودفع ما ذكر في رد بوجه لا ما هو قولنا وجه للسعد في هذا حال ورده كما لا يخفى
قال اذ نصف السوي في حال كذا **اول** هذا ما ذكره الامام في سائر الاسرار
 بوجه ولعل ان يقول لم لا يجوز ان يكون السوي المحرر موصوفه بصفات معانه
 موصوفة كصوابها بعد الجسم في غير معان كما كان موصوفه بصفات معانها
 بوجه معناه وان كان عليه القليل الطوسي في سره له فان السوي مع تلك الصفات
 ان تخصصت بوجه معين في غير جرده والا يكون سويها الى جميع الاوضاع على السوي
 وهذا ما ذكره في قوله فان قيل **وقال** القليل الذي في الخاتمة وهذا موقوف
 على ان يعد الوصف لا يكون الا وصفها والامام طمس بجمع ان يقال عند الصفا
 لا كصفي السوي لانه لا يوصف الا انها بعد الوصف معان حتى اذا انتهى السعد الى الصفه

الاحمر ثم السعد بالوضع المعين في تخصصه الوصف المعين والاصل في السوي ان
 ان اورد بطريق العقل لا جالي امكن دفعه بالحق وان اورد بطريق العقل لا جالي
 لم يدفع اصلا **قال** هذا كله اذ اجابنا **اول** هذا الكلام بوجه ان يكون ما ذكره
 فعل هذا مبني على ان الفاعل المحار وليس كذلك فالاولى ان يقال هذا كله على ان
 المحاراة معهم سلم ما هو الله من في الفاعل المحار **قال** وليس الا مكانا متعقولا
 سعة **اول** لغز على الوجه المذكور في كتب النجوم والامكان ان وجوده في ما ذكر
 في محله من ادلة وجوده سدي محلا لا مساع قيام الامكان مع موجوده اذ لعل
 فقام الصفه الوجودية بالمعنى وليس ذلك المحل نفس الحادث اه والاصل خلق كفي
 المحرر حسب اقتضائه على ما كان كونه او اوصافه ولم تعرض لسان وجوده وقد عرفت ان
 مواد الاستدلال المذكور عليه وقد اصاب صاحب الذخيرة في السوي له الا انه اطنب
 في ايراد الادلة الصفه المذكورة في مائة **قال** اذ لا تصور كونه محلا لشيء **اول**
 حقا ان يقول لا لا تصور كونه محلا لشيء بل وجوده اذ لا صفة في كونه محلا لشيء
 غير موجود **قال** ولا اذ لا يعلق به اصلا **اول** لا كفي ما في ذكر هذا الاصل الآتي
 ذكره عن غنة لانه اعم منه والاطال العام مسمى لاطال الحاصل مكان بكنهه ان يقول
 من اول الامر ولا او منفصلا عنه في تقيها كذا وهو ان يوصف بغير كذا لال
 المذكور على هذا الوجه ان يكون المراد من المادة هنا ما هو جزء الحادث وهذا على
 خلاف ما صرحوا به من السمع الخارج عنه **قال** القليل السري في شرح قول صاحب
 المواقف **قال** ان كذا الحوادث بمعنى الموصوفه بالعدم استدعي مادة اي محلا اما موصوفا
 ان كان الحادث عرضا واما السوي ان كان الحادث صورة واما حقا سعي في الحادث
 ان كان **قال** واهو ان يقال **اول** فيه اطلاق بلا طائل اذ كان بكنهه
 في اجواب ان يمنع المبدء العالم والامور لا صفة او غرضه ويقول من الامور لا صفة
 ما لا وجود له في الخارج بل هو امر اخباري فهو ان يكون الامكان لذلك لا سدي
 محلا موجودا ومسمى الاستدلال المذكور على استدعيه محلا موجودا لوجوده في الحادث

قال فان الامكان من الامور الخارجية **اول** لاحاطة الى هذه الدعوى بل كلفه
 مع كونه من الامور الموجودة في الخارج وانما تعدى غير محذرة والنزاع بالانزاع
 من الدعوى انكم عليه المناقشة مع لروم ليس على قدر كونه موجودا في الخارج بل
 انتم في بعض المراتب الى امكان اعتبارها فان وجود بعض افراد طبعها لا يلزم
 وجود سائرهم **قال** فانه باطل عند من رآه الفعل **اول** بعد ان يقول بغزوة العقل
 او عند العقل بالضرورة: فقل عليه في حكمه فان قيل ان الحكمي اصرح بان مثل
 الامكان من المعقولات العامة فكيف يكون من لوازم الماهية قلنا معنى كونه لازما
 انه لا يمكن اعتبارها باعتبار وجودها في الذهن اي عارضها لا بسبب الوجود المطلق
 وقيل في المراد اسى ولا تدبر عليك ان هذا الجواب مخالف لما ذكره في الكتاب
 مع انه معنى كون الامكان لازما لاهية الحكمي هو انه كلما كلفا للوجود في الذهن او
 في الخارج كان اللزوم باسالة لا صريح في انه عارض لاهية سبب الوجود المطلق ولا
 دخل فيه كلف الوجود الالهي فالجواب ان الجواب ان يقال ان المراد من اللزوم
 ههنا ما يقال في الخارج فلو ان الوجود هذا المعنى لا يقال المعقول انك بل هو اول
 او يقال ان الامكان الذي قالوا انه من المعقولات العامة هو احدى الكليات
 التي عارضة للماهية المتصورة من الوجود ووجودها وانما من الامكان انما ما يكون
 عوارض لاهية ومعناه عدم اعتبارها واحدا من طرق الوجود والعدم قائم وقد
 اطلس الكلام في كنه هذا المقام في بعض تعليقاتنا **قال** لا يقال الامكان عبارة
 عن عدم **اول** لا انتجاء لهذا الوال لان مراد المتدل من الامكان ما هو من العوارض
 اللزوم لاهية من حيث هي المفتركون لاهية في هذا ما كتب يستوي الياهية الوجود
 والعدم لعدم اعتبارها واحدا من طرق الوجود والعدم في ان الامكان بهذا المعنى وجودي
 وليكن جلوبا باعتبار وجوده موصوفه في الجملة اي في الخارج او في الذهن **قال** تساوي
 ان لم في عدم **اول** ما هو عند من بقيام الياهية بالاهية مساواة الموصوفات
 المحول بين الياهية والعدم لانهم زعموا ان موصوفات الياهية ان لا يصح في الوجود

الموصوفات المحول وجود الموضوع كما لا يصح ان الياهية لها في الصدق و
 قدر زعمهم هذا في موضوع التخصيص في هذا المقام يطلب مما علقناه في كنه الوجود
 الثاني **قال** فلو لم يكن لحدوث قبل ثبوته **اول** مبني ما ذكره على ان الممكن الحادث
 يصدق عليه في بعض الاحوال ان يوجب في الذهن والخارج ليس يمكن على ان يكون
 الطريقة المذكورة في الحكم الموصوفات ان التردد في ان عليه الحكم المذكور ما اذا فرغ
 ثبوته في بعض الاحوال ولا هو كذلك المبني لان الممكن بدون الوجود في الجملة لا شيء كنه
 فلا يصح ان يكون حال من الاحوال النفس اجرة ظفاله وتوجب المبني المذكور
 ان يكونا قبله المذكورة حاله في بعض الاحوال ثم انه رد من الاوس المذكورين
 زاعما انه اثبات يصح عليه الحكم المذكور وهذا زعم مجرد عن السناد لم يشهد له البديهة و
 لا قام عليه **قال** لكان المسجع حال عدم ثبوته في الذهن **اول** بل ان يقول ليس
 يتمنع حال عدم ثبوته في الذهن حتى يلزم المحذور المذكور لما عرفت في محله ان صور الياهية
 كلها حاصلة في العادة العالمية ولم تنزل حاصلة فيها وان ذلك الحصول وجودي مبني
 لتلك الياهيات فالسوء في الياهية لاهية لا يمكن **قال** بل هو قاطبة الوجود
 والعدم **اول** حصر الامكان بهذا المعنى غير مشهور ولا مذکور في كتب الفقه وعلى قدر
 ان يكون قاطبة الوجود والعدم من معاني الامكان فلو ان يقول بل هو قاطبة الياهية
 للوجود والعدم لان الامكان حال لاهية من حيث هي حقيقة لا غير ما يثبت
 لها ذاتها لا بما يثبت لغيرها بل **قال** او يقال اما على **اول** لا يقال
 في ان كل واحد من العوارض المذكورين في المثالين ذكره صحه على حدها وانما
 في هذا المثال فالعارة العامة لاهية على حقيقتها ضرورة ان الماد لا يبقى ما
 عند حصول الصور العامة بولاف الصور الخاصة في مادية اما الثاني ما ذكره كلام الحكم
 الذي يدل لونه بلون آخر فتدبر **قال** وجمع هذه الامكانيات بحاطة الى موضوع **اول**
 هي شي وهو ان اردنا الموضوع او غير الحكم الذي صار اربص وغير الماد الذي
 صار هو آء فلان ان الامكانيات المذكورة محتاجة الى موضوع لذلك التعليل

الذي ذكره معلوم ادلائه ان يوجد الشيء حتى يمكن ان يكون سببا في ثابت الحادثة الى
 مثل ذلك الموضوع وان اردت ما يتبعها فلا حاجة الى التمسك بالامكانات المذكورة
 وذلك **قال** فلا حاجة الى ان يوجد ذلك الشيء **اول** اراد به الشيء الحادث ليس في
 الكلام فانه في الممكن الحادث والحادث حصل لان الممكن بهذه الامكانات كان
 قبل وجوده ممكنا فلا مرد للمناف مع احقر مما ذكره والتحقق بوجود الجرد **والفرد**
 ان غير الموجود مع امکان وجوده **اول** لعل ان يقول لا يصح لهذا الحمل لان الامكان
 المذكور صفة الحوادث غايته يكون سببا في وجوده في شيء آخر او مع شيء آخر
 صفة الشيء لا كونه ان يكون غير ذلك الشيء ثم ان يعدد الوجود ليعمل بالمرضى لم يصب
 محتملة لان الكلام في امکان وجوده بالمراد **قال** كان ميقنا بالامكان **اول**
 فركب وهو ان القدم الممكن الذي لا موضوع له ولا مادة تشارك في حادث في كونه
 ممسوقا بالامكان لا سيما في الازعاج وفيما يلزم في زعم هذا العامل لعدم الموضوع
 المادة من عدم تعلق امکانه بوضوح دون موضوع قلتم المحذور والمذكور في التقديم
 الممكن قطعنا على ذلك الزعم **قال** اذ لا علاقة له بشئ **اول** لا يذبح عليك ان هذا
 السعليل انما يتم لو ثبت انحصار العلاقة في الوجود المذكورة وذلك لم يثبت بعد لا
 سببا له الدية ولا التعاقب **قال** فليزعم ان يكون امکانه جوهرا **اول** لا يخفى
 في ان هذا اللزوم على عدم ان يكون الامكان موجودا ووجوده لم يثبت بعد فاستح على
 القائل المذكور ان يقال ثبت العرش ثم نقض **قال** كان داء الذات **اول** فتمنع في
 لان اللازم مما ذكر ان يكون اذ لم يثبت على عدم وجوده لان يكون سببا لان عدم بعد
 الوجود لا ينافي القدم واللازم من عدم حدوثه انما هو القدم لا الوجود اذ لا وابدأ
 نعم المحذور واللازم من سبق الامكان على عدم تمام سببه لازم من سبقه على الالحاق بها
 الا انه لا يمتنع عدم تمام انصافه كما ذكره فتمنع **قال** اظناب لانه صفة **اول**
 بل يطول مما طيل لان عدم الوجود الى سبب والتوضيح لتوضيح الامكان واثبات
 الحاجة الى المحل في السوء الاول منه لغو محض فان نوعه كونه من الامكان لا بد منه

منه لكل حادث سواء كان موجودا او خروفا معرضا عنك بالحق الى ذلك الوجود والاول
 واصحاب ذلك النوع من الامكان الى المحل كما في تمام المصوب كما لا يخفى **قال**
 غير مسلم **اول** هذا المنع غير موصوف لان الكلام في ضرورة الشئ سببا في الخارج على
 ان يكون الخارج خروفا لعل الصيرورة وح لا احتمال لان لا يكون الشيء الاول موجودا
 صفة **قال** فرد علمه **اول** والسرف الفصل او دلت على آفة حصل في سرفه لم يصب
 وفردك لان علمه بذلك الشيء الذي هو موضوعه تعلق ذهني لا خارجي فلا يدل على
 وجوده في الخارج واثبت ان واحداهما لم يوف حق الامر اذ لا اضاف في تعلق
 امکان الوجود في الخارج لشيء موجود في الخارج في المحل فلا وده لما اوردته لعل على الامكان
 ولا يثبت في ان تعلق امکان الموجود في محل او مع محل موجود في الخارج فلا وده لما اوردته
 الفصل السرف على الاطلاق الفصل الذي من ايج سببا ما ان يقال ان اردت ما تعلق
 العلوي الخارجى فتسوية غير مسلم في الحادث الذي لا تعلق لاسكانه لغيره **قال** وان ارد
 به مطلق العلوي فلازم ان يخصص المحل الموجود فان العصى له هو العلوي الخارجى **قال**
 الطريق **اول** هذا الذي اثاره وهو ان يكون مقتوم في اثبات مطلبه المذكور طريقا
 على ان يكون كلامهم في هذا المقام وبه اخذ الفصل السرف في كونه شئ في حد ذاته
قال في قول الراجح الاصحها في واما اصغارها كاد الى المادة فلا ان كل حادث قد
 كان قبل وجوده على الوجود واللازم الازعاج انما يمتنع على ان لا يتدلال هنا
 بالامكان الا الى كما هو الظاهر من كلام الرس فلا يتم ح منع لزوم الازعاج واما
 التسدال بالامكان الاستعدادي على هذا المطلب كما هو المشهور في كلامهم لعل على
 طريقه اقوى كما اوردت في هذا المقام والذي يؤدي الى انه انظر الدقيق و
 لخصه الكشاف ان الطريق واحد على ما مضى علمه صاحب المواضع الواقف على
 الصواب وبه اخذ الفصل السرف في سرف ذلك الكتاب **قال** فتمنع ان طاهر علمهم
 نوع التسدال بالامكان الذي فآراد توضيح المرام فقال وكيفية اى كسوف كلامهم
 في هذا المقام الى آخر ما ذكرتم **قال** لان المبدأ تام في فاعلية فلا تصور **اول** لا حاجة

الى التمسك بها تين المقدسات فان الكلام على تقدم تمام علمه الصدور بانضمام الامكان الى
المعلول على قدره الفاعل القادر والعلول لا تخلف عن علته العام واما وقوعه الا
عليه الفاعل السرف مما قاله في شرح قول صاحب المواقف ان الممكن ان يكون في
صدوره عن الواحد المكنه داهم من العلل هذه العبارة لان الواحد عام
في فاعله لا يقتصر في نفسه ولا يتخلل هناك ولا قابلية الامس جهة الفاعل فادرك
ان المكنه الذي كاف في حصول العوض لم يتصور كلفه عنه وكان دائم الوجود وتمام
الواحد كالمعلول الاول الا انه صرف من الكفاء على العمل الى العلول فظهر الاحتياج
الى التمسك بها تين المقدسات والتمسك بغيره عنه تم قدر الكلام كما قرره ذلك الفاعل
فكان في كلامه الاسدراك على الوجه المذكور في ههنا سعيه لا بد من التمسك به وبيان
السرف الفاعل لم يصعب في العرف المذكور لان عبارة صاحب المواقف صريحة في
خلافه وبه تنظم الكلام ويتم المرام فلم يكن يجبه في العرف المذكور مشكوكا **قال** كما كان
العمل كالتشاكل **اول** كاف التمسك بغيره عنه مثلا الا انها تزداد في عبارات
المصنفات مصصا على المراد **قال** الحرف المذكور قد مر ادله السند **قال** كان مثل هذا
الممكن امكانا **اول** لا يكفي ما في هذا القول من التطويل بل اطلال كما لا يخفى على من
تأمل في جعل الكلام في هذا العام وهو ان الحادث ان لم يوصف على او حادث
لغيره عدمه وان يوصف عليه ولا بد من وقوعه ايضا على حادث آخر لا ذكره وبعكرا
لا بد من حادث آخر قبل كل حادث لا الى ههنا بل يفتحق الامكان لا استعدادا في كل
حادث قبل وجوده ولا بد من محل موجود حسب المطلوب **قال** والتمسك بالاعداد
العام **اول** لم يصعب في استعداد الاعداد بالعام لان الامكان الاعدادي يتنظم الاعدادات
المفارقة بالعموم والصعوب ويطلق على كل مرتبة ههنا مائة كانت ماضية وتكون
اسهل على كونه موجودا في الخارج على ما افصح عنه صاحب المواقف حيث قال وهو يسمى
بالامكان الاعدادي وانه موجود في نفسه بالعرف والعدد والعموم والصعوب
قال كحصوله عند وجود السرايط **اول** بل كحصوله عند انهما سلسلة المعدلات واما

واما ارباع الموانع وحصول السرايط فلا بد من ههنا في حصول الوجود الى وعلام
الحال هذا الوجود عن عام الاعداد لا بد من على يوصف العالي على جميع ما سوف
عليه الاول لان يوصف للاربع على او لا السلام بوقوع الموضع عليه **قال** سفار ما سا
اول صوابه ايضا لا جامع الى ان يكون ولا بد من هذا العدد كالممكن ان يكون للاربع
من حيث لا العاق وما ذكره المصنف لا يعدو ذلك لان السعي الرما في قد يوجد في العلم
السادس الى كل مع المعلول وقابلية المواقف قد تدارك هذا بعضه من شيع كما
لا يخفى على من تأمله **قال** وعلى ان يكون للامسوق **اول** صريح وهو ان لا يلزم
ح مطلق السعي بالحادث لا السعي به زمانا كخصه حتى يلزم خلاف الموضع وذلك
لان حدوث العلم لا يلزمه ههنا على المعلول الحادث زمانا وهذا ظاهر وان جاز على المصنف
قال اما ان يكون له يعلق **اول** عبارة المواقف وشعره ولا بد له اي ذلك المجموع
من محل كخصه اي الحادث الموقوف او لا وآلا اي وان لم يعلق ذلك المجموع محل
كذلك كان احصاءه اي احصاءه مجموع تلك الحوادث كحادث دون حادث ترجيح
بلا حرج فانه اذا لم يعلق المجموع محل اصلا او يعلق محل لا احصاءه كحادث معين
كان له الحادث مع كسبه الى غيره فلم يلزم حدوث احد ههنا من المبادي بسوطة ذلك
المجموع اولى من حدوث غيره وبهذا الفصل المناسب لتتبعه بين ان المصنف كان حسب
في قوله وانما ظاهر البطلان حيث ترك السان في موضع الحادث كذا لم يصعب في القول
عن الرد على الوجه المذكور انما الذي هو ان يذكر آدج لانه السؤال الذي ذكره
بقوله فان قلت اه ولا يحتاج الى الحجاب وادله علم بالصواب **قال** صغى الاول
اول مرد عليه ان ما نحن به هو ان يكون له يعلق هذا الحادث واما ان يكون عليه بان
لوجوده او مع علم علم عليه الرمان ولم يهدد السد به **قال** وهو المعنى بالما دة **اول**
لما نفع ان يقع احصاءه المعلق بالحادث في الماده المعنى المذكور ويقول لم لا كورا بان يكون
عليه من ههنا في غير الخلول والتبدير وعلى بعد ان يكون عليه من تلك الجهة فلم
لا كورا ان يكون الحادث حوهر اخر حسا الى حاله في حوهر آخر كذا اذ لم يثبت بعد

مطلق هذا الاتصال **قال** طلب لا لا تصور اما **اقول** لا لا تصور عندك ام لا يفيق
 التوضيح لسان كون على الارض لا لا تصور موجوده ثم ان تصور الارض المذكور به عدم
 الساسي مما لا حاصه في تمام المرام واما ذكر ذلك سوف الكلام على فحق معتدتم
 في هذا المعام **قال** لا لا تصور في الحقيقة **اقول** كانه ينكر قرب احدث من الوجود في
 الحقيقة ولا وجه له ثم انه لم يصب في الحق على ذكر اى له عدم الطمان الكلام في
 على شقي المرام كذا لا كفى على دوى الا انما **قال** والعول بان المبدأ موجود عالم الغوص
اقول اصح عبارة التبريد ان اصل الواقع في سره للمواقف وسمى هذه والقول
 بالانكاس ساء على ان المبدأ عالم الغيب ايا ولا كفى فاما من اجل ان القول بالانكاس
 غير مسمى على كون المبدأ عالم الغيب الا ان ما ذكره انما لا يحل لان مبنى
 الكلام في هذا المعام على كون المبدأ موجودا غير محار واما عدم حصة الجمع للملكات
 فلا دخل له في تمام التبريد ما لا بد لان على الوجه المذكور **وقد** وهو ان هذا القول
 عالم لعل احد من الوعاين فكيف يكون ساء الابدال من احد الطرفين علمه ايا عدم
 القول من المسككين فظاهر واما عدم القول من الحكما فلا ميم صرحا ما لا بد من
 السمة المخصوصه من العلم والمعلول حتى بعد صدوره عنها على ما لم يحصل في
 الفصل الرابع ولا يصح على ما قل يدعى كفى السمة المخصوصه للتأثير من الواصف
 ومن كل عكس يقبل الوجود لان اثباته مما دونه خوط القفاذ ثم انهم قالوا ان ملك
 المخصوص من الواصف على والمعلول الاول بعد ان على وتوجب هذا القول
 منهم ان لا يمكن تأثيره تعالى في عدم المعلول الاول وهو من جملة الملكات والتوجه بان
 المراد من الملكات في قوله بالسمة الى جميع الملكات لغيره عبارة الا انى دى قوله فلا يصح
 اكاد سوس دون بعض اتمامه مع السوس لعدم المعلول الاول دون الاول الاول
قال الا لا صلاح بعد ادان التواضع **اقول** في الحق المذكور بط لا ان القاس
 ما لى المذكور لا يقولون بمعلول المأثور في اكاد الواصف كالعقول والقول
 ان سعة عبارة بعد ادان الساس وتكفى ساقى الكلام تمام المرام كذا لا كفى على

احد

على دوى الا انما **قال** وعدم بل المبدأ الاول ايا **اقول** قصر في ايتا حوى المعام
 حيث قصر الكلام على ما سعلق بالمبدء الاولى من المنع والند وقد انتهت فيما تقدم
 على ان دارة المنع تسع المقدمات فكان صرحا ان معنى المنع المبدء الساس انما
 بان حال ولا ثم ان المبدأ الاول عام الغيب الساس الى جميع الملكات فان العوض موص
 على المبدأ من المبدء الساس ولم يتم في كفى ملك المبدأ من المبدأ الاول و
 كل ما كان وجوده ولم يشهد به العقل **قال** على ان لا يتم انه كفى **اقول** هو
 مما عدم ان في تصور الكلام على وصف ما ذكره موله طلب لا لا تصور من المبدء من
 الوجود ايا استقام للمبدء العالم ان ملك المبدأ الالام موجوده من غير المسك
 قالا غير ان على المبدأ بعد ذلك منع ملك المبدء خارج عن قانون التوجه **قال** ولا ثم
 ان لا تصور اه **اقول** هذا المنع غير موص لا لا لا من ان لم كون الوجود في
 الخارج او منع وعلى الاول لا مجال له غير ما ذكر من قرب لعدم من الوجود على
 محله وعلى انك فالجبرة لملك المنع دون هذا لان المنع الاول يتفق عن المنع
 والمبدأ كغيره من **قال** واما ما لا يعلقه بالحل اصلا **اقول** مبنى هذا الاصل
 على القول على تسكيب القوم في مشتة الكلام في هذا المعام وهو الاى بعلاده فمضى
 من المواقف وسمى فله حقه **قال** واذا عرف هذا **اقول** لا يذهر عليك ان ما ذكره
 ليس من حصول الصوع الى الابدال ما لوه المذكور بالاطال بل من حصول كفى
 تقدم من وجود الاطال على نهج البسطا وسى الوصول موله فله جمع الى ما كان
 مصدوره وهو كواب خارج عن كون المبدأ كذا لا كفى على دوى الا ان **قال**
 في الاطال قوله في سورة العالم **اقول** قد انتهت مما تقدم على ان كلامه في هذا المعام
 انما شق ابطال المبدأ على ابد العالم وابطاله لا يتقدم ابطاله **قال** صاحب
 المواقف قناء العالم فرع صدقته **قال** ان عدمه **قال** لا كفى عدمه ومن **قال**
 ان ما دى **قال** كذا زفناة ولم يخالف في ذلك احد الا الكراتية فانهم مع المرام
 كحوت الاجسام قالوا انها ابدية فتشع قناة **قال** واثق ان هذا العالم وجوده

سج

سج

ان يكون الوصف المخصوص من جملة ما لا يدوم في وجود العالم ولا يحكي انه في سائر احوال
 على تقدير الاحاط الصاطلا و قد تضمن الكلام في صورته بالعلم العالم ان كان كرم
 انما سم على عدم كون المبدأ موحدا و اتصالا عام الى العوض على الارادة في الاول
 لوجود العالم في وقت معين **قال** لان عدم الوصف الذي **اقول** من علمه ان يوصي
 العوض المذكور هو ان يكون العوض لا يلى لوجود العالم في وقت معين من جملة ما لا يدوم
 في وجوده لا ان يكون الوصف المذكور منها والحق بينهما واضح والاحتفاء في ان الاول
 لا يسلم ان كان هذا السطام لا ذكر مع سائر الكلام لما لا يحكي على دوى الا انما **قال**
 او يقال من جملة ما لا يدوم **اقول** لا بد من علمك ان في كل الكلام بهذا الوصف انما يتب
 احوال على الاستدلال بالوصف المذكور على ان له العالم واما احوال على الاستدلال على ان
 فالتناسب ان يقال من جملة ما لا يدوم في وجود العالم التعلق باحوال الزمان **قال**
 ولا يحكي انه في عدمه لا بد من العلم في ذاته تعالى ولا في صفاته **قال** والعوض الذي
 يكون كذلك لا يكون معدوم **اقول** لا يحكي ما في هذا العوض من احوال والى هو ان
 ما لعدم في عدم الوصف ان كان له العالم هو ان يقال وهو البعد من العلم بالزمان
 فليكن ان يكون عدمه معارفا زمان يكون الزمان موجودا حتى لا يصح معدوم **قال**
 في العالم على لوجوده **اقول** ان يقال ان يقول ان العالم كونه على الوجود في جملة ما لا
 اما كونه على الوجود اولا واما او كونه احسن من الاول في من كان ولزم الاطلاق
 على عدم الاول **قال** واما **اقول** فمصرها انما كانت في احوال على طر
 العوض العوضي والحوال بطريق العوض الاجالي ايضا **قال** لما لا يحكي على من تأمل
 في سائر الاستدلال **قال** فلو لم يكن ما لم ترك احواله **اقول** **قال** صاحب الذفر
 وفي هذا نظر لانه لا يلزم من فناء العالم ترك احواله الا اذا لم يوجد بول ما هو بمنزلة ولا يلزم
 من فناء ذلك فالتكليف لو وجد بول لم يقف العالم لانه انما العالم اذ العالم كل ما سوى
 الله تعالى كما ذكر والمراد بقضاء العالم الذي حكمه ما مشا فناءه بالكلمة والاطلاق في
 فناء بعضه بل في وجوده على الدوام والاعتبار طفت مدعاه ان هذا العالم المسمى بالحوال

عدمه

لا يجوز فناءه ما كلمه و قد مر ما ذكر ولا بد من علمك ان في هذا النظر يد على الاستدلال
 بالوجه المذكور في ان له العالم انما صدر بقى بهما شئ وهو ان الدول اذا كان على الاحاط
 مع الاصل يلزم المحذور المذكور وهو ترك احواله لعدم افاضته على احواله في
 عام النظر المذكور لا بد من مقدمه في وى انه كذا ان يكون البدل على ان لا يمكن جمع
 الاصل **قال** في صور الرابع **اقول** لا يحكي ما في هذا العوض من احوال وانما ذلك ان
 بعض معدوم انما يتبشى على ان يكون المراد من الامكان الاحتمال الذي وصي بعضها
 على ان يكون المراد من الامكان الاستعدادي كنه والامكان الذي لا يتصور قيامه
 بعوامل **قال** صاحب الذفر وكذا انما الرابع انما حاربه بها كذا ان كان بناء
 الاستدلال على الامكان الذي انما اذا كان بناءه على الامكان الاستعدادي
 فلا اذ لا يعلق له معناه العالم واسمائه فناءه ولم يدان ما لعدم في زمان على
 كائن بعد ما لم يكن معنوا المادة جارية في بيان ان كل فاسد بعد ما كان سائعا على
 فالتسك بالامكان الاستعدادي في معناه العالم وعدم حوافه ميسر ايضا **قال**
 واما ان الامكان **اقول** فمصرها انما كانت في احوال على طر
 الا في ايضا **قال** وهو المادة **اقول** فمصرها وهو ان لا يخرج من ان مراد بالما
 الا على خصوصها كما هو الظن من قوله مسلزم للصورة فلانما سبب فناءه من نعمها
 غير باحت قالا ان الامكان المذكور فمصرها بالموضوع اذا كان الممكن عرضا وبالبدن
 اذا كان معا وما لا يولى ان كان صورة او مراد بها ما لم العلم المذكور كما هو الظن
 من الموصول ان في ذكره فلا يتبشى مع قوله وى مسلزم للصورة لا يقال الاستلزام
 لها سبب في صورة البدن والموضوع انما صوره ان العوض لا يعوم بالحق دعائه
 الاستلزام فيها ما لو اسقط فان البدن لا بد منها في كل واحد منهما وى مسلزم للصورة
 لا يقال معدوم الاستلزام يكون في مسدده على عدم كون المادة موضوعا او بدنا
 الغرض من هذا اثبات كنه وى ما يدونها لما من الاخر آف ما ان الموضوع كالبدن
 جسم على ان احصا من العوض بالاجسام عالم تقع عليه شبهة ففناء عن حجه فلا وجه لبناء

الاستدلال عليه بالعرض لسانه **قال** لو كانت الشمس فصل الاعدام لحقها الاول **الاول**
 من علمه ان ما ذكره على قدر ما انما يدل على عدم وجود الاعدام لا على عدم حصولها
 فلو ان يكون جالسا للاعدام ولا تنعدم مانع منه **قال** والظاهر **اول** اصاب في
 زعمه انه شبه كلامه الا انه لم يصح في قوله اصل السند فان اصلها ما اوجب به الشبهة
 على فاعلم العالم ما سمع من عدمه فان كان له لو عدم وجوده فاما ان يكون
 عدم الاعدام معدوم او له زمان صدق او لا صدق شرط وتقرره على ذكره الامام في
 الحال العالم ان هذا العالم لو عدم بعد ان كان موجودا كان لسبب ضرورة ان
 تبدل الوجود بالعدم من غير سبب محال وذلك السبب اما قادر او موجب والموجب
 اما موجود وهو بيان الفقد او معدوم وهو روال الشرط والاول وهو ان يعلم العالم
 لان الفاعل المتعارف ما ظل لان الفاعل صدق مؤثره فلما لم يمت اثر والعدم في
 محض سلب صرف فسمع ان يكون اثر المفعول والآتي وهو ان يعلم العالم بطريقه
 انما ما ظل لان الفاعل اثر مشترك بين الطرفين فلم يكن روال المفعول لاجل طرفي الثاني
 اولى من اندفاع المتأخر لاجل تمام المفعول والصدق طرفي الثاني والشرط
 روال اللى ولو كان روالا معلقا لكان الطرفي لوقع الدور وهو موجود ايضا
 حصول هذا الفقد اما ان يكون حال وجود العالم او بعده والاول يحصل الجمع بين
 الوجود والعدم وعلى انه امتنع ان يكون ذلك لعدم معلقا بهذا الفقد لان المتأخر
 لا يكون على المفعول والآتي وهو ان يعلم العالم لروا الشرط لتمام اللى لشرط
 اما ان يكون مفعولا او غير مفعول فان كان مفعولا لعدم اللى في كونه مفعولا وان كان
 غير مفعول هذا محال لان كل ما دخل في الوجود كان قابلا للبقاء والالزم الاعلان
 الامكان الداعي الى الاصباح الداعي وهو **وهذا الكلام** اما معر على قول من يقول
 الا ان اقل ما في هذا خلاصة كلام الامام في فصل هذا المقام **وهذا** الترتيبين ما
 في قوله المصنف من اخلل في **قال** لوقع للمؤثر **اول** مصنف من الكلام من التعرض
 لاصحاب احد الوجهين بالوجود والآخرة بالعدم ان يقول بهذا لا يخص بدل قوله

كلام

قوله للمؤثر ومفصلي الحاجة **قال** وهو ضروري الاحتمال وهو موجب مساقه في تعليل
 ما ادعاه من انه لا بد ان يكون له سبب معدوم ان يقول كما قاله وتأمله لا النظام كلامه في
 هذا المقام للتدافع بين مساقه والحاجة **وهنا** في هذا القول من مصنف المقام وهو ان يقال
 لان عدمه معدوم لوقع للمؤثر **قال** وذلك السبب لا يجوز ان يكون **اول** من
 السند هذا الاحتمال وهو ظاهر الطلوع على ما ذكره وترك الاحتمال الظاهر وهو ان يكون
 موجودا لا غير متضاده في الاصل **قال** لوجب ان لا يوجد ابتداء **اول** لعل ان يقول
 هذا المألوم ان لو كان مفعولا مطلقا لعدم او لعدم المستمر اما اذا كان مفعولا
 لعدم بعد الوجود فلا يلزم المجدوز المذكور وقد ذكر مثل هذا في جواب عن الاستدلال
 على كون الزمان واجبا لانه معدوم قبله لعدم بعد الوجود وانما ما ذكره مفسرنا
 الغير العادة **قال** لان الفاعل ليس امره في الوجود **اول** لا يثبت عليك ان من قال
 انه هذا العالم كلمة الله تعالى اما قاله لا يثبت ان اراد ما لعل ان يكون موجودا او لا بعد فيه فان كثيرا
 من اهل التفسير قالوا ان اكل في قوله تعالى خلق الموت والحياة معنى الاجاد وان الموت
 او وجودي كالحياة ولا فرق بين العباد والموت فليكن ان طالب الاستدلال ببيان
 ملك العدم **قال** ولو كان كذلك لم يوجد ابتداء **اول** منه منع وقد مر سنده فذكر وقد
 فصل الفاعل عند المعر له من الاغراض التي ليس من شأنها الفناء وهذا معنى الاعدام
 منه **قال** والها لوطي **اول** لان الفاعل لا مساقه لهذا التردد بعد ما صرح بقوله كما
 ذهب اليه المعر له لانه لا يجري في تمام الاستدلال دفع ذلك الاحتمال المخصوص بل لا بد
 من توسيع الدائرة ثم الابطال والمراد من ذكر القول المذكور بيان ان هذا الاحتمال
 مما دلت عليه جماعة العقلاء ولا يخفى ان الفناء اعم من العباد والبطال الخاص للعدم
 انطال العام وما ذكره بقوله والها لوطي وان كان مفعولا بعد ما صرح بقوله لوطي
 في قوله لوطي خلق الفاعل هو تمام بدلالة لان ما ذكره نعم جار في الفناء الآخر فذكر
قال كان جمعا له ولو في طرفة **اول** مانع ان يمنع ذلك ويقول كذا ان معدوم العالم
 كما حصل هذه فلا يلزم الاصحاب ولو آتانا كما لا يلزم اصحاب الصواب في مادة الكون

والفساد لا خلقا عنها **قال** ولا في محل **اول** لم لعب في رماذه هذه المقدمة في
 فيها من الاضلال كفي الابدال بطريق الرد الى الحصر اذ ج سعي احتمال آفة
 وهذا ان كلوا لاجي دات العالم بل في محل آخر **قال** من اسعد ذلك القدر **اول**
 حق العار من ايد فاح ذلك الصفة كما وضع في لغز الامام لان لا سعاد لا يكون
 الا بعد الحصول واعمار الحصول له ذلك الصفة لا ساس المقام كما لا كفي **قال**
 لان المشاهدة **اول** كانت زعم ان الاضلال من حصل الجسوس بل من حصل
 المصير ولا كفي لطلانه فان من الاضلال ما لا سعلق به كالحسن كالا في **قال**
 قدح في المرويات **اول** لم يضمن ان يمتنع ذلك وحول نقاء الاضلال من حصول
 مسلم واما ما ذكره من صفة ملا دليل علم والعقل الصالح لا حكم سلطان ملا ضرورة
قال والقديم نفي كفي **اول** اي لا خطا له في الوجود فلا يصلح اثر الفاعل في المحار
 لان ما سعلق ضرورة لا بد له من الوجود هذا على جعل الاساءة من الحكماء واما
 الحكماء فقد جوزوا ترتب العدم على القديم بطريق الاكابر فالتصميم في زيادة
 قوله بل ولا لفاعل اصلا لما قدم من السعدى على حصول المستدل والتخلي عن حدة الى
 اصل المتخالف **قال** كذا ان يكون انحصار دانه **اول** هذا الجواب خارج عن
 سنن الصواب اذ ج يلزم كلف العلول على علمه العام لان الموقوف على ابطال الداء
 بشرط الوجود في الزمان بل في عدم العالم في الزمان الا لا يمتنع ان لا سعي في
 من اجزائه على وجوده والا يكون في عدمه دخل لا سعاد ذلك كذا فلا يكون جواب
 مسئلة بالسرط المذكور الموقوف خلافة **قال** سرط وجوده في رماي **اول**
 ترد على ان السرط لا بد ان كاسرط و عدم الشيء في زمان لا يمكن ان كاسرط
 وجوده في زمان سابق على **قال** الصواب ان يمكن ان يصلح الموقوف بطريق الامداد
 وقال كذا ان يكون انحصار دانه عدمه موقوف على استعداد حاصل من وجوده
 في ازم من بعد علمه **قال** قلت المقصود بسبب **اول** قد قرر من قبلنا ما سعلق
 بهذا المقام من الاعتذار من جانب المستدل في التوفيق لا بطلان احتمال القديم

هذا الجواب خارج عن سنن الصواب اذ ج يلزم كلف العلول على علمه العام لان الموقوف على ابطال الداء بشرط الوجود في الزمان بل في عدم العالم في الزمان الا لا يمتنع ان لا سعي في من اجزائه على وجوده والا يكون في عدمه دخل لا سعاد ذلك كذا فلا يكون جواب مسئلة بالسرط المذكور الموقوف خلافة قال سرط وجوده في رماي اول

القديم ليس الغناء بخصوصه ثم يعمد الى الاضلال له وغيره صدق **قال** قد عرفت جوابه
اول اراد ان الذي ذكره لعله واحتمل من ان السبب انه وتخي لعله **اول**
 ما في لغز ذلك الجواب من الحصول على من الصواب **قال** وان اردنا التمسك بالمعاده
اول لعل ان يقول عدم التأثير غير مسلم ودلوى الضرورة يناس من حصل الحكمة
 كما لا كفي على من النصف وبالنسبة عن النصف **قال** فاذا انتهت الى الاول
 عنه **اول** المستدل ان حصول الامتياز الى الامتياز في حد من حدود تلك الاموال
 دون فيما قبله وفيما بعده مع الحان الامتياز في كل منها لا بد من تخصيص فنقل الكلام
 الى ذلك المخصص فلو لم ينس **قال** انما وقع امتناع العدم **اول** صواب انما يقع
 امتناع الاول على عدم زوال بعض الامور القابلة لغيرها لا على عدم زوالها تسويها
 الاول المذكور على عدم رماي انما يدل على عدم وقوع الزوال لا على امتناع **قال**
 بقاها لاني وجود **اول** لا بد من علمك ان قد اتزما لان لا يكون العلم ان
 لوجود الشيء كانه في بقاها ضرورة انها لو كانت كانه في ما اضحاج الى آخر
 لا اضحاج اليه في حصل الوجود وعدم كفاية العلم العام لوجود الشيء في بقاها
 بل من كلف العلول على علمه العام وهو لا يوافق وقد قام على بطلان البرهان
 في موصوف **قال** وانما كذا ان يكون الارادة **اول** وعلى هذا لا يكون السعلق
 ايضا متغير بل يكون دائما والمعلق قادرا وبذلك يفارق الوجود الاول **قال**
 فلما لام ان العدم الى **اول** حده ان سول لان ان العدم المحض لا يصلح اثر الفاعل
 كماله ولو سلم فالان من ان عدم متجدد لا عدم محض ولا خلاف في حوا كونه اثر
 فاعل مختار واتي ذلك في العدم المستمر **قال** هو انه لم سعلق ارادته بالوجود **اول**
 هذا في استناد العدم الذي الى ارادة القادر المحارطاهر واما في استناد العدم
 بعد الوجود الذي كفي بعد ذلك الكلام فيه فالظاهر ان حال هو انه لم سعلق ارادة
 بالبقاء ضرورة انه قد سعلق ارادته باصل الوجود فلا وجه لبقية **قال** ثم ان
 هذا الدليل متقون **اول** خض الجواب بطريق النقص الا في هذا الدليل وقد انتهت

جوابه

فما من على عدم الا حقا فقدر **قال** وانما من الا اقول لا اضله **اقول** كانه شئ
قديم من ان يشبه الكلام في مثل هذا المقام لا سوف على ان يكون المصاد على معناه
الاصطلاحى بل سطر الكلام ويتم المرام على عدم ان مراده مطلقا الساتى الشال
لمج اصنام النقال **قال** ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد **اقول** هذا من قول
الفلسفة لاس مطالبها كالمسألة الخارج بها فخرجها من الصامى العوايد لاس المطالب
قال الفلاسفة كما تسكوا بهن القاعدة في اسات مطلبهم المذكور في الفصل الاول في
اسات مطلبهم المذكورة في الفصل **اقول** كوك تسكوا اسلك القاعدة في اسات مطلبهم
الآتى ذكره في الفصل الحى على سبغ علمه ما دونه على فلا وه للوقى على
تسك القاعدة على بعد احد بها من اصول المطالب المذكورة في الوصول وول الاقوى
مع كونها احدى منها لا لا عار لما اشترنا البية آتفا من تسكهم بها في المطالبات العلمية
دون اختها فان تسكهم بها في مطلب ادى في منها فصاحب الذخ اصحاب في عدم
الوقى من القاعدة على المذكور من حيث لم يجعل واحدة منها من المباحث بل عرطا
منها من المقدمات المذكورة في صدد اسات المطالب **والفصل** في الوقى
بينها بعد الاول من المقدمات والاساس من المطالب **قال** ولا اعساده **اقول**
في ذلك وهو انه لا يخرج من ان مرادنا لا اعساده منها ما ينظم الاضافات والسلوك
هو الظاهر من اطلاق الخصوم المذكورة في تعمر الدليل الا الى ذكره او مرادها
ما لا يكون من اصل الاضافات والسلوك كما هو الظاهر من قولهم المطالب الآتى
ذكره في الفصل الحى على هذا الامل وعلى الاول يلزم ان يخرج هذا البحث
عن جيز صلاحته لخلاف على العقلاء وعن قائله التسك به في مطلبهم المذكور وقد ثبت
على هذا السبغ الفصل حيث حال في كواش التي علقها على سبغ حكمه العنى و
لا يمكن ان شاقش فيه عاقل فكيف يجعل مثل هذا محلا للنزاع الواقع بين العقلاء
وانما الحكماء جعلوا هذه المقدمه مبداء لترتب الموجودات على ما هو من مبداء
العقل الاول عن البارى تعالى فحفظ ثم بابعده بتوسط وعلى ذلك ان لا يمكن جازيها

بها لجواز ان يصدر عنه امور متعددة لكن بتعدد الجهات كما ذكره الى هنا كلامه الا انه
اخطا في السبغ الذى ذكره بقوله لجواز ان يصدر الى ان هذا السبغ هو ان يذكر
في الشق الآتى ذكره **والذى** يتناسب هذا المقام هو ان يقال لمجوايات
في المبدأ الاول من الاضافات والسلوك فلا يبرز تحت الكبرى المذكورة وعلى
اكت لا ينتهض حجتهم الا الى ذكره على المطالب المذكور لجواز ان يصدر عن الواحد كجس
بالعنى المذكور امور متعددة متعدد جهات وحيثيات من الاضافات والسلوك و
سيأتى في كلام المص ما يتعلق بهذا المقام **واقسم** ان العدد المذكور قد سكت عما قدما
وانما لوقى له المتأخرون قال صاحب حكمه العنى في بحر هذه المسألة ان السبغ
غير تعدد الآلات والقوابل والشروط لا يصدر عنه اوان **اقول** رجوعه على قول
الشيخ في جواب سؤاى بهمنيار عن هذا المطالب **قال** ويلوح من هذا انه يجوز ختم
ان يصدر عن الواحد اكثر من واحد من جهات او جهات وان لم يكن الشرط ولا
الآلات والقوابل متعددة **ولعل** هذا ما اخترته المتأخرون انتهى **وحكم** صاحب
المواقف موافق لبحر العمل المذكور الا ان رجوع السبغ قرره على وجه
الطريق على اخترته المتأخرون حيث اعتبر عدم التعدد من جهة العدد لا عساده
في بعض الوصدة المذكورة في هذا المطالب **قال** ولا بشرط **اقول** قصر في بحر المقام
حيث قصر الكلام على ما ذكر ولا بد في تمام المرام من زيادة قوله ولا بعد ولا ما راع
مانع اما احكامه الى زيادة قوله ولا بعد وقطاعه لانه قسم آخر من اصنام العلة السامه
المغاير للشرط والآله **واما** الحاجة الى رما ده قوله ولا ما راع مانع لان عديم الشرط
للعدمى من لا يجدى نفعا لقيام الوقى على عدمى والعدم قائم فان طلب اليس
فيه تصور من جهة اخرى حيث لم يوضع لبقى التعدد من جهة العال وهو ايضا معتبر في
هذا المقام على ما وقع التفرع في كلام صاحب المواقف وغيره **قلت** المراد من القول
بنا الامكان الاسدادى لا الامكان الدالى اذ خرج الكلام عن جاز اللقوا ذما
من اثر الاول الامكان ذاتى فالمراد من القابل المبدأ المنفردة للوجود فالقادر من جهة

القابل مرجعه الى التعدد من جهة المبدء ولهذا سكت من ذكره عن ذكر المبدء فلا تصور في
 كلام المصنف من جهة اخرى غير ما ذكرنا في بيان وجه تخصيصه باعتبار تعدد
 القوابل بالعقل الفعال بناء على زعمهم ان آثار سائر العقول قد تآءت والحق
 بالامتنان الاسعادي لا يكون الا حادثا **قال** ورد ما احتجوا به **الاول** ان
 العلة اسم على هذا المبدء ثلثة اوجه اورد ما صاحب المواضع وما اورد في المصنف
 هنا اول تلك الوجوه الا انه عدل عن لزوم السهولة وهو انه لو كان الواحد كالمصنف
 فالمعنى المذكور لو كان مصدرا لاشق كان مصدرا لهما غير مصدرا لهما فانه خلا
 او دخل واحد منهما في لزوم الترتيب وان فوجا او خرج واحد منهما وكان الآخر
 عينا لكان ذلك الواحد مصدرا لتلك المصنوعات الحارصه وعاد الكلام فيها والتمس
 واما عدل عنه لورد الالفاظ في علمه ظاهر انما يصحح المصنوع الى المصنوع الذي
 يكونها اعساره غير محتاجة الى علم وهذا الالفاظ في العبدول المذكور مستطوري
 الموافقة وسره وهذا الفصل بين ان ما ذكره المصنف ليس بزيادة ما احتجوا به
 على المطلب المذكور بل تغيير للمقرر السهولة لاصد وجوده يعني في هذا المقام موضع
 كلام آخر وهو ان موجب اليوم على اليوم السهولة هو ان لا يصدر عن الواحد
 البسيط الا الواحد سواء تعدد جهات من الصفات كالمصنوع والاعساره او لا وسواء
 تعدد بشرط وآلة او لا ضرورة انه على تقدير صدور الالفاظ عنه لا يكون مصدرا
 كل منهما عينه فلا بد من مغايرة احدهما وبساطة يبطل احتمال الدخول فتعين وجوب
 احدهما فلا بد من مصدر اخر في قولهم التمس والاكبرى بعد الصفات فتعاقب
 دفع المحذور المذكور **قال** هو ان العلة الموحدة للعقول كمال **الاول** لا بد من ذلك
 انه لا دخل لهذه المبدء في تمام البهوت على اليوم المذكور فلا وجه لمصدر كلامها
 بعد التصرف بطوى التكليف وتكليف الزبوة من الزبوة آما احاطة اليها في تمام
 ما اورد في السرف العقل في شرحه للموافقة على احكام عن الوصف الاول بقوله فليس
 لاشك ان العلة الموحدة يجب ان يكون موجودا قبل العقول قبلية بالذات وانما

يجب ان يكون لها خصوصية مع ذلك العلول ليست لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لو لا ما لم يكن
 اقتضاها العلول مع اولي من افعالها لا يقدح ولا تصور صدور غيرها في كل صدور
 لا وان يكون للمصدر قبل ذلك الصدور خصوصية مع الصادر ليست له مع غيره والمراد
 بالمصدر هو هذه الخصوصية لا الا والافاق التي يعقل بها الصادر ومصدره
 لانه متاخر عنها **قال** لا بد من ذلك ان المبدء المذكور في ثلثة قوله في كل صدور لا
 ان يكون لها فاعلم في عدم تلك الخصوصية مع عدم احكامها في اليوم ما ذكره عليها لم تكن على صفة
الاول فانه منع ظاهر فان اللازم في صدور شئ عن شئ رجحان صدوره عنه على ما صدور
 عنه لارجحان صدوره على صدور غيره **قال** والحق واقع والادام على اليوم المذكور
 انما هو صدور الرجحان كمالا **قال** انما يكون كمالا **الاول** المراد يكون
 كمالا هو ان لا يكون كمالا آخر غير الالفاظ صفة كان ذلك الام او آله او شرط
 وتعليق بقوله لان الموضوع في صرح في هذا المعنى فلا اتجاه للسؤال الذي ذكره
 بقوله لا تعال كذا ان يكون انما ان يقال سلمنا ان تلك المصنوعات انما يكون كمالا
 لكن لا كذا ان يكون الالفاظ الذي يكون بعد ذلك ذات العلول ما يكون له العلول
 مناسبة لعلة معينة ولا يكون غير تلك المناسبة فكون وجه الصدور عنها على صدور
 غيره عنها **قال** ان العلول المعاني لا يعصى على مبدء على مبدء على مبدء
 لا يتأخر ما ذكرنا لان كل ما في الرجحان لا في الوحد فهو ان يكون المناسبة التي
 ذكرنا بغير مبدء العلول الى حد الاقتضا **قال** وجوابه ان لا يقدح **الاول** لعداها
 في الاقتضا على احكام المعنى لان احكام السلف الذي دلوه السرف العقل في
 شرحه للموافقة بقوله وليس سلم انه لا بد من خصوصية مع كل صادر عنه فذلك لا يقدح لان
 المبدء كالمصنف في نفس الامر بسلوب كثيرة بل له ارادة معدة لتعلقها بما جاز ان
 عنه من هذه المحتويات امور كثيرة **قال** لا يقدح ذلك في كون واحد افعالا كسفة
 خارج عن قانون المصنوع لان الكلام في هذا المقام في اساس القاعدة العامة ان الواحد
 كالمصنف المعنى المذكور لا يصدر عنه الا الواحد لا في نفسه وضررها في احكام المشاهدة الاتي

٢٢

قال على تصور صدور غيرها

ذكرنا في الفصل الخامس فانه اقر آخ و آراء المطلب في هذا الملف **قال** فلا يمكن ان يكون
لها معلول آخر **اول** لا فاصد في نوع هذا الكلام على عدم من قوله فاذ كانت العلة
الموصدة ذاتا بسيطة لاكثر فيها نوع من الوجود فلا شك ان تلك العلة هي انما تكون
حسب الارب الى بوسط قوله فاذ اقر في لها معلول آخر كانت للعلة تحت اهلها
منه لم يفسد من غيره افعلا بل لا وجه لما فيه من الاخلال حتى الاساطم في الايام
لما لا يمكن على دوى الاقناع **قال** حتى لا يخرج في تكثر ما وتأثيرا الى العلة **اقول**
هذا القدر من الكلام يكفي في هذا المعام في دفع ما ذكره من مقطعات الاوام التي
لا ينبغي ان يفسد لها ذو والا فانه ولم يكتف به المص بل اني بالافاضة الى في علم
المرام فوقع فيما وقع على كسيف عليه باذن الملك العلام **قال** وهذا واحد **اول**
بني هذا الكلام على ان لا يكون في الموجودات وجود خاص و آراء كصحة الوجود
المطلوب وهذا مع انه خلاف ما اشتهر فيما بينهم لايجاد يمكن اشارة **قال** فلا يلزم من
تساويها **اول** تفريع هذا على تقدم من قوله تانزها على المحل بل هو وانها لا يجوز صحتها
في لا يخرج في تكثر ما وتأثيرا الى العلة ولا دخل في صحة تفريع على المعنى المذكور الذي
ادخل المص في البين **قال** نعم تانز افراد **اول** فيه منع ظاهر والذي ذكره لا يفي
في اسائه لان المحذور المذكور انما يلزم على عدم عدم الاسماء الى عوارض محكم
فلا نافي كصحتها لما ابتدأ عوارض معصية الحقائق وهذا ظاهر وان على المص
قال والا لا يحتاج بكثرها **اول** صوابه ولا لا احتياج بكثر العوارض لان
الكلام على فرض اتفاقها في كسيف معادة كها في لا تناسب المقام **قال** فلو صدق
عن الواحد كصحي **اول** هذا على اصل من قال ان الهمم بجمولة وان الاثر
الصادق في العلم هو نفس هذه المعلول فكأنه ذيل عما قبله من ان الفاضل عين
العلم الوجود او غفل عن ان ذلك الكلام على اصل آخر وهكذا يكون حال من غفل
في فضول المقال وبسط التوضيح قبل اتفاق الاصول **قال** فالحق ان الحكم
اول هذا ما ذكره الفصل الطوسي في سره للمساواة الا انه قال الحكم المذكور قريب من

من الوضوح والمص غيرة الى ما عجز به عن المعنى المذكور لان المناسب يكون المذكور
في صورة الاستدلال التبيين هو ان يكون الحكم المذكور بديها دون ان يكون قريبا
من الوضوح كما لا يخفى **قال** لا فاصد **اول** بلذا وقع في السمع المذكور ايضا
وقوله المص على العمى والعود الى الصواب ليعقوبهم قال الحكمي غفل عن الشيء و
انغلب عنه غيره وانغفلت الشيء اذا تركته على كثرتك **قال** فلب هذا الحكم قد خالف
فيه **اول** اختلاف في هذه المسئلة غير منقول من اهل الملل في الكتب انما النقول
في خلافهم في الاصل الذي تمسك العلام في اثباته هذه القاعدة وترجع خلافهم
فيه الى عدم اندراج المبدأ الاول تحت هذه القاعدة لا الى خلافهم في القاعدة بل لوجه
وكلام السرف الامل في سره للمواقف صريح فيما ذكرناه تحت **قال** في رد قول صاحب
المواقف كوز غنونا يعني الاشاعة استنادا متقدمة الى مؤثر واحد بسيط و
كيف لا ونحن نقول بان جميع الملكات مستندة الى الله تعالى واسطة وتوحيها
الاستعداد آله او شرط او قابل واما البسط الواحد كصحي من جميع الهمم فلا يجوز
ولا يكتسب عليك ان الاشاعة لا استواء لك صفات كسيف لم يكن هو وسط كصفا
واحد من جميع الهمم فلا يلزم على رايهم في هذه القاعدة انتهى وهذا هو الفصل
تبان ان المص لم يصيب في زعم ان اختلاف في القاعدة المذكورة في انما شئ لا بد
من التبيين عليه وهو ان صاحب المواقف انما زعم اندراج الواجب على ابي
الاشاعة في القاعدة المذكورة لانه قد راعى ما ذكر في كتب القدماء ولم يحسن فيها في
التقدم من جهة الصفات وقد ثبتت فيما سبق على انه من ثمرات المتأخرين **قال** ع
الاصل لعدم ثبوتهم على ذلك او رده عليه ما اوردته فدأبوة الايراد على اراده لا
على المراد وليس لصاحب المواقف ان يقول ان الصفات التي اشتها الاشاعة
لهم تقال استنادا له تعالى فيلزم من القول باستناد المتقدم الى الواحد من جميع الهمم
اذ لا تعد قبل صدور ما من جهتها آدلا يلزم من القول باستناد الصفات المذكورة
له تعالى القول باستناد الكل اليه تعالى ابتداء بل كوز ان يقول انها تستند اليه تعالى

على الترتيب بان يستند بعضها بواسطة بعض فلا يلزم صدور متعدد عنها في هذه
قال فكيف يمنع فيه دعوى التدرج **اول** حاصل دعواه مع كون القاعدة المذكورة
 مدعى وما قدمه من المنع وصاحب الذخر اجاب عن السؤال المذكور بوجه آخر
 حيث قال وتخي بعول اذا حمل هذا الحكم على ما نفهم من الالفاظ المعبر عنها
 فلا نزاع في قرينة من الوضوح بل في كونه في عام الوضوح لانه اذا علم الوحدة
 المحررة التي لا يكون فيها ولا منها عدد لوجه من الوجوه ولو تعدد القول لم يمتنع
 صدور المعدد وكيف يصور صدور غير الفاعل من الفاعل لكن يكون هذا حكما
 لغوا لا فائدة فيه اصلا اذ لا يصدق الواحد هذا المعنى على شيء من الاشياء
 لا في الخارج ولا في العقل الا بطريق الخفى كسائر الكلمات الجوهرية والآلية
 في معرفة حكمه وانما كثر مدافعه الناس في ان الواحد الحقيقي الذي هو الله تعالى
 على ما هو عليه في نفس الامر من احواله بعد التنزل وسلم كونه موجبا بالادب وان
 ليس له صفات موجودة بل كثر ان يصدر عنه متعدد ام لا فحقى نقول ان الجهات
 التي بينها ولان له داما وجودا ووجوب وجود وكيف صار هذا في المعلوم
 الاول جهات بعد الفاعلة ولم يصرف عنها آلى ساكنا وتنتهوا لغفلت عن
 معنى العنول المعبر عنها فانه حمل على معنى الامكان الدلالي والمراد منه معنى
 الامكان الاسنادي على ما ساه فها هو وعبر الفاعل بالمعنى المذكور كوجود
 عن الفاعل كيف واقتدأ على راي الحكماء صادرة عن الفاعل ولا قبول فيها
 بذلك المعنى وما لا كثر عن الفاعل انما هو غير الفاعل بالمعنى الآخر فتدبر واما
 ما ذكره بقوله ولان له تعالى داما وجودا ووجوب وجودا فوضعه الفصل
 الثاني بعيد هذا الفصل وكيف على فصل ثم نادى الله تعالى **قال** مالي سكر
 والاصحاب اما ان كل بالوحدة **اول** لقد اصاب تحت حرر احوال على وجه
 التردد ولم يورثه على وجه يعطى باخذ الشقين كما فعل صاحب الذخر حيث قال
 قلنا المتاني لتلك الوحدة تعدد الصفات لا عسار بالعدم الا صافه والاشياء

وهي المراد بالاعسار بالعدم في بعض الوحدة والآ لا يوجد واحد حقيقي اصلا
 اذ المبدأ الاول منصف بعدم الادب على العالم ومعيته بالزمان لم يندم وعنده
 عليه مطلقا عندنا والتقدم والعدم وصفان اصحابا اعسارا وان وكذا هو منصف
 ما ليس بحتم ولا حتم ولا حتم ولا حتم الى غير ذلك آلى ساكنا لانه ما ذكره معارض مثل
 ما في الحال المتاني لتلك الوحدة تعدد الصفات لا عسار بالعدم الا صافه والاشياء
 وهي المراد بالاعسار بالعدم في بعض الوحدة والآ لا يتشبه بالاحتياج عليه بالو
 المذكور اذ في كثر ان يكون للذات السببية باعسار اضافة او سلب خصوصية مع معلول
 محس لا يكون تلك الخصوصية مع معلول آخر وما عسار اضافة او سلب
 خصوصية اخرى مع معلول آخر لا يكون هذه الخصوصية مع ذلك المعلوم فيصدر
 باعتبار تنكك الخصوصية عن المبدأ المذكور فانك المعلوم لان من غير لزوم مخدور
 وعلى وجه المص لا يمتثل هذه المعارض ثم ان قوله ومعيته بالزمان لم يندم
 ودود لان الواحد تعالى ليس بزمان عندنا انما والمعتبر بالزمان انما يحق
 بين الراس ان الاله لم يصف في ذكره الا صفات هنا اذ لا فائدة اليه في اراد
 ما ذكره ولهذا لم يوافق لها في يومه بابل لا وجه له لان الاضافه بين السبب والنتيجة
 الا كقولها فلما احتال لوجود التقدير من جهة الاضافه في المبدأ الاول وكذا
 السلب ما ذكره من ان السلب سبب سبب لا سبب على كقول سبب من الطرفين **قال**
 فان كان الاول بطل الى **اول** لا بد من ذلك ان اللازم مع عدم تمام تفرع تلك
 المسئلة على هذه القاعدة لا عدم صحة المسئلة المذكورة لان بطلان التفرع لا يمتنع
 بطلان التفرع فان اللازم من عدم الاثبات لا عدم السبب في نفس الامر والآق
 واجد وان خفى على المص وقد مر نظائر هذا الخط من فالتصواب في ابطال
 الاحتمال المذكور ان حال يفتقر الغرض عن من وقع هذه القاعدة لعزيم راج
 المبدأ الاول كثرها فلا تيسر لم اثبات ان المبدأ الاول لا يصدر عنه امور
 بالقاعدة المذكورة **قال** لكونه سلب عنه **اول** اقتصر على ذكر الصلة السببية

على قول السبب سبب سبب
 سبب سبب سبب سبب
 سبب سبب سبب سبب

وكان المناسب لساق الكلام ان نذكر منها ايضا واصنافها ايضا ومثل هذا
 التوضيح يظهر في غيره السق التي من الترتيب حيث قال باعتبار سلب خصوصية
قال لا يقال لا كذا **الاول** انما نساه هذا السؤال من خصصته بالسلب بالمر
 فانه على عدم اصنافها واصنافها لا يسبق بحال لا يرد السؤال المذكور كما لا
قال لا يعنى سلب السلوب **الاول** لانه ليس عليك ان تكفي في رد الجواب
 بل كذا منع لزوم المحذور المذكور على غير سلب هذا السق واما اسباب هذا
 السق هو المراد المطابق للواقع فلا حاشا انه ينبغي ان يكون على حوله
 ولا يلزم منه بطلان ما فزعوا به فان المقدم الذي تصدى لبيانها في معرض المنع
 لان السلب على عدم اصنافها السلوب في الخارج اما عدمه مطلقا ولا يلزم منه
 ان ينضم الى السلوب عنه في الجداثة فلا يصح ليعرف ما ذكره بقوله فثبت السلوب
 انما يكون ما عدا وجود السلوب مع على عدمه من حوله لا يعنى سلب السلوب
قال فلا راع في صدور معلول **الاول** ليس الامر كما توهم فاننا ذكرنا احتمال
 في كنه صدور العالم عنه تعالى على عدمه انما امكن القاعدة المذكورة فيكون
 بتلك القاعدة عند ما هم كنه صدور العالم عنه تعالى على زعمهم لا يلزمون ذلك الا
 كيف وجب لا يشر لهم اسباب العمل الفعال واما رد صاحب الذخيرة هذا الاحمال
 بقوله انهم اذا اعترفوا كذا من صدور سبب من لواحد احدهما كسب دانه والآخ
 باعتبار صدور الاول عنه صار حوله الواحد لا يصد عنه الا الواحد والكل
 التي ارتكبوها في سائر وانما في كنهها ضارعا كنهها من غير ترتيب ثمة معتد بها عليه
 اذ في كل موضع يريدون ان يثبتوا بان يلزم من سبب صدور الاساس على الواحد
 كنهها وكثيرا ما يفعلون هذا في حق كنههم ان يلزم من بانه لا يحال
 اذ صدور واحد ما كسب دانه والآخ باعتبار صدور الاول في غير تمام لان قوله اذ في
 كل موضع يريدون ان في معرض المنع فاقم قد تسكوا بتلك القاعدة في اثبات ان
 الصادر الاول في الواحد لا يكون لا كذا ان يكون عدا فانه ان العرف سري

في وجوده لوجوده لكونه معلولا اولاً الخان على اوسطه لوجوده لكونه لان
 المبدأ الاول واحد من جميع الوجود والواحد من جميع الوجود لا يصد عنه
 اسواء قدم الدور في اسات انه لا كذا ان يكون جسما فاما ان يكون معلولا
 او لا يلزم صدور الكثر من الواحد كنهها اسواء وهو في واحد من هذه
 لا يتلوا كنهها ان يتفوه ما ذكره ثم انه لم يصب في زعمه ان العمل الطوسي انما قال
 في سمره للاشارات ان لكل مفعول على صدور الكل منه به جل جلاله وان الوجود
 معلول له على الاطلاق فان تساهلوا في تعاليمهم وآسندوا معلولا الى ما يليه كما
 يسندونه الى العمل الاعلى والعرض والى الشرط وغير ذلك لم يكن من قبيل
 لما اشبهوه ونحوه عليهم بل في دلائل الاعتراض على تسليمه بالقاعدة المذكورة
 في اثباتهم العقول عند ما هم كنه صدور العالم عن الواحد تعالى بان يقال كذا
 ان يصد عنه تعالى جميع الاحكام والنفوس اسواء ملاحم الى بوسط العقول
 لا بالبداهة ولا من جهة اخرى **قال** واما سلب السلب **الاول** حصل الامر
 مع اصنافها السلب وجود السلوب مطلقا ولقد اصحاب في لا يصار عليه وهذا
 الذخيرة قد عني وتصدى باثبات عدم اصنافها السلب وجود السلوب في العمل
 حيث قال الاضافات والسلوب ايضا فاعلم له كنهها سواء فعله ما قبل او لا
 ولا لم يصدق عليه حكم العقل عليه سلب الاضافات والسلوب ويكفر ارتقاء
 التعصبات عنه ولا شك في بطلانه لان صدور ال له لا يعنى سلب وجودها
 كان او عدمها للذخيرة على العرف في موضوعه فانه من ان لم يصد له السلب
 لزوم ارتقاء التعصبات ومنه من ثمة سوء الفهم حيث توهم ان صدور السلوب يعنى
 حصول حاله في السلوب عنه زائدة على ذاته ثم انه قال ولو سلم فليكن المراد من
 الاضافات السلوب ايضا كونه كنهها ان يرضى له هذه الاضافات والسلوب
 ذكره في المصدره فان حصل لا يصد هذا في الاضافات والسلوب لانه يلزم من انضاف
 المبدأ لغيره كنهها وهو ما قلنا قلنا لانه لانه في صدره مع قطع النظر

قاعدة انما هي ان يصد
 فان قوله لا يصد
 يعنى عنها لا يصد
 في المصدره

هنا نذكر ثانيا في ابطال ذلك الاحتمال وليس فيه تعرض لتفصيل الوجه الاول
 فلا يضر في ابطال **قال** وفيه نظر **اول** ترك وجه النظر لظهوره فان المطلق لا يوجد
 له الا في ضمن احوال وعلى تقدير توافيق جميع احوال احوال الصولي لاسيما احتمال اشتراك
 المطلق في احوال **قال** وان لم ارها وما شربا مسر وطه بالمادة **اول** في اساره
 الى ان احوال بطريق المانع الصانع وتقرره لانه ان النفس لا تؤثر الا بالآلة جسمانية
 بل قد تؤثر برونها ونفس حوارق العادات كالجمعة والكراثة والهم من هذا الفصل
 على ما صرح به **قال** صوره السدائد السلب معلوما **اول** في ان السلب اذا كان جهة
 الصدور لانه من جهة في نفس الامم وكيفية في نفس الامم مستدعي كنه معلوم وفيه
 توقف صور العمل على كنه السلب يلزم الدور وقد والى له انما لا يعصى وجود السلب
 لعدم توقف على كنه السلب في نفس الامم وعلى هذا لا بد عليه ما اوردته **قال**
 مردودا انه **اول** لا بد من كنه ان الكلام المذكور على اخذه المص لا يليق ببيان
 ذلك الحكم المحقق والذي سبق به ما ذكرناه العا ومناه على الوجه في صدق الاله
 وكون السلب حصصه الصدور سوف انك على كنه السلب في نفس الامم وعدم
 توقف الاول علمه وعلى هذا يتضح وجه المقال **قال** الا ان تلجئ مستح ومحال **قال**
 وذهب بعض المتأخرين **اول** قد فرغ المص من ابطال هذا الكلام في الفصل
 الرابع فلا حاجة الى ذكره هنا واعادة احوال **قال** وتعلل بك الاسماء
 امور موجودة **اول** فيه نظر لانه ان اراد ان تعلل بك الاسماء امور موجودة
 في الخارج فلا بد ان يكون **قال** وان اراد انها امور موجودة في نفس الامم ولو في الدنيا فلا
 فرق بينها وبين الوجود المطلق وسائر الخشبات الماعساره **قال** وما عساه يرد
 الرابع **اول** الذي يترأى من هذا الكلام هو ان يكون للعقل الاول محمولات
 ومع لا يقولون به كما عرف مما سبق **قال** ولو اسطر العلم بالوجوب علم **اول**
 هذا صرح في ان بعض علم العلم جهة الصدور بعض آخر فلا يكون كل واحد منهما جهة صدور
 معلول عن الفعل الاول كما هو الظاهر مما قدم من قوله وما عساه يرد انهما

هذا هو الوجه في ابطال ذلك الاحتمال
 وهو ان النفس لا تؤثر الا بالآلة
 جسمانية بل قد تؤثر برونها
 ونفس حوارق العادات كالجمعة
 والكراثة والهم من هذا الفصل
 على ما صرح به

هنا تفصيل ذلك الاحتمال تدافع بين **قال** خلافا لاحتمال **اول** قابل
 ان يقول كما ان الاحتمال نسبة بين هذه الممكن ووجوده بل كنهه نسبة بينهما كذا في الوجه
 كنهه نسبة بين هذه الواجب ووجوده فكما انه لا احتمال لان يكون الاحتمال من
 هذه الممكن او على وجوده كذلك لا احتمال لان يكون من هذه الواجب او على وجوده
 وتعالى ان الواجب بالذات في الواجب بالذات يكون من الذات فاما هو على تقدير
 كونه موجودا في الخارج فما ذكر في سانه رسل في كنهه على ف كونه موجودا في الخارج
قال في وجود الواجب بالذات من هذه فكيف يحقق لهما نسبة بينهما فلهذا هو من
 جهة وجوده في احوال والنسبة انما تحقق بين هذه **اول** وجود المطلق على ما بين في
 شرح المحرر وخاتمة الشرح الشرعي والآخلاف بين القوم في زيادة الوجود
 المطلق على هذه الواجب بالذات وتوهم ان الواجب احوال في الواجب بالذات
 من الواجب حصول لاختلاف في زيادة الوجود المطلق عليه وكفي ذلك في نسبة
 ما اوردته **ال** **قال** اذ لو كان زائدا علمه فاما به **اول** هذا على تقدير ان يكون
 الواجب بالذات موجودا في الخارج على ما بينناك عليه انفا وهو غير ثابت فان ما
 ذكره في صدر اثباته من البشاهات الواهية **قال** فلا يكون المعدا الاول واجبا
 لانه **اول** ليس مانع ان يمنع هذه الملازمة وهو ان اللازم من انعقاد الواجب
 بالذات وجوبه من غيره لا استعانة وجوده منه **قال** والتمنا في كونه واجبا بالذات
 انما هو انك دون الاول لان الواجب اذا كان معقدا من الغير يزول بزاله
 فلا يبقى الواجب واجبا بنفسه لانه كذا ان يكون زوال ذلك الغير معقدا بالذات
 كزوال النفس والآن البتة للزمان على رايهم ويكون استلزامه ان لا يكون
 الواجب واجبا على تقدير فرض زواله من قبل استلزام المحال محال لا آية بل ان
 الواجب اذا كان معقدا من الغير لا يكون وجوبا بالذات بل يكون وجوبا بالغير
 فلا يكون الواجب بالذات واجبا بالذات بل واجبا بالغير وبطلان
 ظاهر **قال** فلا يحتاج الى علم **اول** بل يحتاج اليها لانه ليس اعساره كنهنا

بل واقع في نفس الامر فلا بد من علته الا انه لا يلزم ان يكون علته موحدة في الخارج
ولهذا لا يلزم هنا المجدور المذكور في الوجود المعنى الاول **قال** وفيه **اول**
وجه النظر ما قدمه في رد الحكم المحقق بصره ليس الطوسي وقد مر هنا ما يعلق به
فذكر **قال** فان قلت فقول **اول** فيه ان الفناء الموعود لم يصب بحال العلم
تفريق ما صدر به من السؤال على ما سبق عليه من المقال **قال** وفيه **اول**
وجه النظر ان انقضاء الذات الوجود انقضاء تاما مفهوم وعودي عام يلزم
ان يسلبي هو عدم الاصلاح الى الغير فقول ما له سلب الاحصاج الى الغير
غير مسلم **قال** اما ان يكون من العلول **اول** لاحاطة الى هذا الترتيب بل كلفه
ان يكون من اول الامر ان مثل ما ذكر من الكثرة في العلول الاول حاصل في
المبدأ الاول لا ان انقضاء العمل دائم فعمل غيره فهو ان يصدر عنه المقدور
كما يجوز ان يصدر عن العلول الاول **قال** فلا يكون واحدا من جميع الوجود
اول لاحاطة الى ادخال هذه المقدمات في السبب على اننا لا نعلم بطبيعتها في تقريرنا
المذكور انما وعلى تقدير ذلك ما يتم الاعتراض ولا يحتاج الى قول فهو ان يكون
ما عساه هذه مبدءا للكثرة وبالجمل في ذكر كل واحد من المقدمات المذكورة في
عن الاخرى كما لا يخفى **قال** هذا الزعم فاسد **اول** مستاء هذا الرد العقول
او التعاقيل عن قول ذلك السوفى وان لم يعلم مبدءا فلم يعلم نفسه على ما عليه
وهو حال فان المراد من ارادة دفع هذا المضاف على طريقه جواب عن دخل تقدير
قال فان قيل **اول** هذا الفصل ما ذكر من اجواب عن السؤال المقدور بقوله
ان لم يعلم مبدءا فلا وجه لارادة هذه الطريقة ولا فائدة في السلوك اليها سوى
تكثير السوداء والله المادي الى الرشد **قال** فلتخرج نفع **اول** هذا الجواب
عما ذكره ذلك السوفى بعد ما تارك دفع السؤال المقدور المذكور في ما ذكر في السابق
لفول لا يخلو تحت مستوى بطول ذلك المقال في فصل القيل والقال **قال**
ولو كان العلم بالمبدأ **اول** فيه بطر لان ما ذكر في توجيه زعم ذلك السوفى هو ان علم

علم المبدأ بالمبدأية عين ذاته لا ان العلم مطلقا للمبدأ وان لم يكن تلك المبدأية فيه بل في غيره
عن ذاته حتى يلزم ان يكون علم العلول الاول عدائته للمبدأ الاول غير ان **قال** الا انه
لا اعتداد لهم **اول** ولهذا لم يعرض اليه ولم ينفى لفتنة مسائر العلاسفة عند ظهور قولهم
بالاجاب في الفصل الاول **قال** من ذهب الى انه علم كماله **اول** فيلزم ان لا
يكون صدور ما عساه مع علم بهم بل يكون صدور ما عساه على كصدور الاشياء عن
السمس وصدور الاقارح عن النار فقول المص في الفصل الاول وقالوا انه تعالى مو
بالذات لا المعنى ان فاعلمه كفا علمه المجاور من دوى الطباع الحسية كما هو حال النار
واشراق الشمس بل على معنى انه تام في فاعلمه يجب منه ما تم استعداده للوجود من غير
باستغاث قصد وطلب مع علم لعلوله وصدوره عنه مطبوعه لانه نسب الى العلاسفة على
الاطلاق ما لا يصلح له على أصل العلم من علمه تعالى حضورى **قال** ساء على ان
الفاعل **اول** فيه انه لا يصلح مسمى لما ذكره اد لا يلزم من عدم كون العلول مبادى
ان لا يكون علمهم حضورا **قال** فلو كان عالما بها **اول** لا بد من علمه ان لا يعلم
هذا القول من الكلام ان الثابت به علمه تعالى مع العلم بالاشياء لا ان العلم
بالصوره غير العلم بذي الصورة كنف وقد مره بان علمنا بالاشياء انما هو من
حصولي وعلمنا تلك الصور حضورى بل لا بد من بيان علمه تعالى بالاشياء بواسطة تلك
الصور حتى يتم تخرج قوله فلا يلزم خلوه في الاول عن العلم بالاشياء احادها الا
في السابق المذكور بخلاف استقف علم **قال** كذلك هو علم الله **اول** يرد عليه
انه لا يلزم ان لا يكون علمه تعالى عن ذاته كسائر صفاته بل يكون عامرا به وانما يلزم
ان لا يكون علمه تعالى حاصلا في ذاته بل في محل اخر مغاير له والاول خلاف ما اشتهر
منهم في عدم الوفا به وصفه في كونها على الذات في الواجب تعالى والآلى
ما شهد له العقل معنى اهما موصوفات وهو ان العلم بالاشياء كجسمان احد هاسمى
حصوليا وهو حصول صور الاشياء في المذكر والآخى سمي حضورا وهو حضور
الاشياء انفسها بعد العلم بكونها ذاتا والامور القائمة بها اولس فيه ارتسام

وانطباع بل حضور المعلوم كصفه لا يتأله عند العالم وعلمه تعالى بالصورة المذكورة وان
كان حضوره لكن علمه بالشيء ليس كحضوره لعدم حضورها معها عند عالمه والاشهاد
لما عرف ان في الحضور لا بد من حضور صورة المعلوم في المدرك وليس للعلم قسم ثالث
غير الحضورى والحضورى وانما يحتمل معنى اذكر على اخره قسم آخر للعلم غير الحضورى والاشهاد
قال كذلك هو علم الاول لا كفى ما في هذا المذهب من الفساد اذ يلزم ان يكون
صورة واحدة على العالمين وان يكون علمهم بوجوبها بغيره **قال** اذ ليس علمه **اقول**
هذا العبادة لما فصله فصل هذا بلا افادة امره **قال** فانها وان لم يصفى العلم الاول
فيه ان العبادة مخصصة بالانسان المقام بل لا يفيده في صفة لان لا يصفى يكون عن
حاسب العلم وان يكون من جانب المعلول والذي من جانبها انما هو الاصحاح الى العلية
قال والاشهاد ان الله ما عاين الوجود **اقول** هذا الكلام لغو في هذا المقام
تمام السور دونه كما لا كفى على ذوى الانعام **قال** والعلم علم المعلوم **اقول** اراد
التغايير الاشارة الى بعض اخرى وبشوت الوصف الاشارة الى كفى في تشبيه ما اورده
ولا بد من كمال على ذكر ما لان في الاسلام ليس على العلم حصة العلم الحضورى والاشهاد
بالدات مع المعلوم ومع العالم الصا اذ كان المعلوم نفسه فاذكره الص من اجواب
خارج على من الصواب **قال** احدها انه لو كفى من صوره وهوولى **اقول** كان حجة ان
معلوم من صوره ليس وهوولى اذ ما من فلك الا وصورة نوحه مخصصه غير الصورة
اكتسبه والمقام مقام اظهار الكسب في الفلك الصا **قال** فاختصاصه بذلك المقام
اقول كانه عاقل عن ان يصفى المصدر الصا كما يحتاج الى علم وجهه صدر ورغبتها لان
على عدم حضور هذا المعنى عند ان يصفى له او لا ثم كفى من مقدار معين من
المقادير **قال** فانه وجوده كفى **اقول** حجة ان يقول فانه هو مجرد والذى ذكره لاس
المقام بل لا يحتمل في صفة لان المعلول الاول وجوده راجع على سبب فلا يكون
وجوده كفى **قال** حتى انهم خرجوا في مواضع غير مذكورة **اقول** قال الامام في
المختص انهم خطبوا عبادة اعتبروا في العقل الاول ليس وجوده وجعله على

علمه للعقل والاشهاد وحصوله علمه للفلك ومنهم من اعتبره بل علمه لوجوده والاشهاد
علمه للعقل وفلك وتارة اعتبروا كثره من علمه اوجه وجوده في نفسه ووجوده
ما يغير والاشهاد لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار اوجه فباخبار وجوده يصدر عقل
وباعبار وجوده بالعرض يصدر عقل وباعبار اشهاد لاشهاد يصدر عقل وتارة من اوجه اوجه
فراودا علمه بكل الغير وجعلوا اشهاد علمه ليهوى الفلك وعلمه علمه لاشهاد **قال**
فلك دفعه ما في **اقول** ونحصل بهذا على ما وفق ما في شرح الاسرار والسلوك
هو انه على ان يصفى كثره **اقول** المخصص لاشهاد لاشهاد عن الواحد على وجه
لا بد من ذلك ما في **قال** اذ افرضا مبداء اول ولكن آو صدر عنه سى واحد ولكن
هو في اول مراتب معلولاته ثم من اجل ان يصدر عن آو سبب سى ولكن **ج**
وعن **ب** وحده شى ولكن **د** فكون في ثلثة المراتب لسان لا تقدم لاشهادها
على الآخرة وان جوزنا ان يصدر عن **ب** ما لفظ الى آ شى آخر صار في ثلثة
المراتب لانه استقام من اى امر ان يصدر عن آو سبب **ج** وحده سى وسبب **د**
وحده ثان وسبب **ج** **د** معانث وسبب **ب** **ج** معاربع وسبب
ب **د** معاربع وسبب **ب** **ج** **د** معاربع وسبب **ب** **ج** **د** معاربع وسبب
ج **د** معاربع وسبب **ب** **ج** **د** معاربع وسبب **ب** **ج** **د** معاربع وسبب
عاشرة وعن **د** وحده عاقل عشر وعن **ج** **د** معانث عشر ويكون هذه كلها في
ثالثه المراتب ولو جوزنا ان يصدر عن السبب ما لفظ الى ما هو سى والاشهاد لاشهاد
في المتوسطات لى يكون فوق واحد صار ما في هذه المراتب اصغافا مضافا ثم
اذا جوزنا هذه المراتب صار وجود كثره لا كفى عدد ما في مرتبه واحدة **قال** فكون
يصدر الهوى والصورة **اقول** كانه عقل عن ان في كل فلك صورتين اصلهما
والاخرى نوحه والآلما سابع له ان يقول ما عاين اشهاد لاشهاد ثم يصدر عن اشهاد
قال بعضها بواسطة الصورة **اقول** حجة ان يصفى الصورة بالوساطة مما لا وجه له
لان كلامه الهوى والعقل صالحة لان يكون واسطة في الصدور والآلما عقلى لان

مصدرا **قال** ونفس الحركة بالارادة المحركة **اقول** لعل ان يقول ان يجمع الارادة
المحرك ونفس الحركة فانه ما اراد به سرح الحركة على السكون واما نفس الحركة فكلية بالاعمال
في كل مادة غير مسلم اذ كذا ان يكون بعض المواد غير قابلة للحركة كالمعادن والمعادن
ان يكون بعض المعدن لعدم قبول القوى غير فله ان كثر منها ان كان يكون يقاس
الحركة لعدم قبول التحرك غير تلك الحركة المعينة ووجه لا يسمي ما ذكره بقوله في الكلام اه
قال كان كتحصيل ذلك الغرض اولى به **اقول** هذا مسلم لكن للفاعل المذكور ان يقول
ان غرض نفس الفلك هناك لا ينفج فل وان كان حصول ذلك الكمال
في نفس النفع المذكور وذلك انه لا يخفى في ان النفع للغير من وجه اخر واخر
كحال لتجربة بل انبهة **قال** ورد هذا الوجه بان المعنى **اقول** فيه ان النظام من هذا
الكلام هو ان يكون الحصول المذكور غرضا بالذات لا بالعرض وتسلك على
بينه صاحب الذخر حتى في المحل هي من غير ان يحصل ان الحصول بالذات قد
ترتب على الفعل لا واسطه وقد ترتب عليه واسطه او وسائط ووجه يكون هو
ايضا غرضه لكن بالعرض فما ذكره في المحل السابق ان غرض الفلك من حركته
اخراج الاوضاع من القوة الى الفعل المراد منه وهو من الغرض واما غرضه
الاصل فقد قالوا هو التسليم بما هو المكن منه فكلون هذا كمالا للنفس العقلية في ذاتها
وما سبق كمالا لغيرها **قال** وهو ان يحصل له اه **اقول** لعل ان يقول ان الغرض
ذلك لكن لا يتم تساوي حركات في كسب هذا الغرض بل كذا ان يكون ما يخرج
بعضها من الاوضاع اكثر مما يخرج بالآخرى فقوله فاذن احوال ان يحصل له
في موضع المناقشة بان يقال كذا ان يكون في اي على صدر ما ذكرنا اتفاقا يكون
السنة بعض الحركة على وجه ابلغ واتم فافهم **قال** اذ لا فرق **اقول** لما منع ان
يمنع عدم التوفيق وذكر في موضع السداد قد منبانية **قال** او كمالا على ان يكون
اقول **قال** صاحب الذخر وهو بطرانا لان ان الاو كمالا على ان يكون
غرضا لحركات غيره وطاه ان كل من يسافر للتجارة ويتحرك حركات غيره لا

لا يجب ان يقصد تلك الحركات حصول المال المعنى لوى لصير موقفا على امور عسى
ان يدعى احواله احاط العلم بها على حصوله بل يكفي في تلك الحركات ملاحظة حصول
المال والعقد له على الاطلاق او بوجه مخصوص لا الى هذه الحركة كحصوله وانما
انه لا فرق في هذه غير ثابت وكفيم في ذوات المنع **قال** اي حس اه **اقول** مني هذا
الاشكال على ان يكون صدور تلك الكواكب كلها بما صدر عنه فلك الثواب بالذات
وهذا مما لم يعلم عليه سبب فصلا عن كذا واذ اجاز صدور بعضها بواسطة بعض فلا
اشكال من جهة كثرة الكواكب واما الصادر منها او لا فكلور ان يكون مدوره
عن الفعل كذا بواسطة جرم الفلك او صورة جسمه كحاج او بوجه **قال** لا يقال
اقول لا اجماع لهذا السؤال بوجوه هذا ان كل كلامه بقوله انهم ذهبوا الى ذلك ولم يكن
مفترفا في اسناد ذلك القول اليهم كيف وكتب الحكمه مشحونه به **قال** فيلزم ان يكون
في المعلوم الاول **اقول** بل في المبدأ الاول ان يكون هناك منزلة
لا تطلع عليها **قال** لان حركتها للتشبيه بها **اقول** هذا مختلف فيه من الفلاسفة
قال صاحب الذخر ولم اختلف في ان التشبيه في الكل شيء واحد ثم تعدد
قد يثبت بعضهم الى ان التشبيه بالنسبة الى كل الافلاك هو المبدأ الاول تعالى و
بعضهم الى ان كل فلك تشبه بما هو محيط به والفلك الاقصى تشبه بالمبدأ الثاني
وردت على المذهبين بان كلامهما مسلم ان يكون الفلك في هذه الحركة والسفر و
البطون متوافقة وليس كذلك الا في العليل **قال** على صدور واحد من السر والبطون
اقول هذا غير مسلم اذ كمال ان لا يكون بعض الافلاك قابلا للحركة السرعيه اذ كمال
لبعض آخر **قال** السادس ان الاحكام طيبة واحدة **اقول** مني هذا السؤال على
اخر من احد ما ان يكون الاحكام طيبة بوجه وانك ان لا يكون لاختلاف في بعض
سببا لاختلاف الآثار ولم يثبت واحد منها بعد **قال** فكيف يصدر اه **اقول**
اي كيف يكون جهة صدور الفلك الاقصى تارة اه هذا هو وادان بل لا انا تسامح
في العبارة لظهور المعنى المناسب للقيام كيف وهو عالم بان الجهات المذكورة ليست

مصادر جمع فالحسن في اخذه على ظاهره وكان عليه ان يحسن الظن في حال بل
قال واي مناسبة **اول** لم يرد الا بفسار كما ظنه الحسن بل اراد الاستعداد والانتظار
قال انهم لم يقولوا **اول** قد ثبتت فمما سبق على انه لا وجه لعدم كراهة تبيين هذه
المصدر بل الوجه ان يقول اسد آية لا يلزم ان يفعل غير القول الاول بمفعله اه **قال**
ولا مصدر غير غيره **اول** هذا الكلام لاناس المقام لان لا يلائم كون الامكان
جهة صدور تلك اخرى على غير تلك اخرى على دل عليه صريح قوله ونادة فكل مرة **قال** اذ
محصل كلامه اما **اول** فانه لا يلزم ان يكون هذا هو الكلام بل هو ظاهرة فاني
لكون احد ما يحصل الاخر وذلك ان في الكلام ان في جزاها بان ما ذكره توجيه وتبيين
ومما ذكره هنا يجوز ان يكون مبنيا ذكره التحويلات مع قل هذا لا يكون توجيهها و
تبين **قال** بخلاف او متوسع **اول** وفي الزفر اما خطا او مجاز بطريق الاستعداد
ولا وجه لو اريد من التردد من المذكورين وذلك انه اذا كان الكلام عاقل يحمل
صحيح لا كونه نسبة الى اجزاء او اخطا، هذا في كلام واحد من العقلاء فكيف
في كلام جهل من العقلاء، ثم الظاهر انه من صلب الحمار المرسل على انه ذكره المحقق
وارادة المطلق وذلك سماع شائع في كلام العرب ثم صاحب الزفر بعد ما قال
اما خطا او مجاز بطريق الاستعداد يجوز ان يكون المراد من لفظ الفعل مطلق الاجازة على
طريق الحمار المرسل وقال انه باب واسع **قال** بدليل انه لو سلب **اول** تعالى ان
يعول لادلالة فيه على ان الاستعداد شرط في الفعل المحقق او كمال ان يكون الشرط
فيه هو الصدور المقارن للشعور بالمصادر ويكون مبنيا على الامادة ذلك لا يترا
قال وقول العرب النار **اول** وفي الزفر فاصل بعمال لفظ الفعل وصيغ
الافعال المصدر فمما سبق لا اراده شائع في كلام العرب واما في تعريف مثلا قال
النار حرقا والسيف بقطع واخبر بفتح والاء يروى ومثل هذا في تعريف
الاهل في الاطلاق وكيفية تحمل هذا الكلمة على المجاز بدليل غير معقول ثم اجاب عنه
معه ولا ينبغي ان يكون بغير دليل وهذا الدلائل محقق مثل تصريحه انه الوجه بان

بان اسناد القطع الى السكس والقتل الى السيف والاشباع الى اخبر والآراء الى الآراء
وامثال ذلك من صلب الاسناد المجازي الى الاسناد الى عمر الفاعل ومثل الطباق
جمع العقلاء على ان الامور المذكورة آلات للافعال المذكورة مع اتفاقهم على
الوقوف بين آية الفعل وفاعله ومثل صريح الفعل على هذه الامور ما في المثال
فعل القطع الكائن بل فعله السيوف المتعلق للسكس وكذا في غيره وورد عليه انه لا
دلالة في المصدر المذكور على ذكر لان حيا الفعل ان ينسب الى كاسية صفة والى الله
مجاز عند اجتماعها وعند ايراد الآلة مسيها كمال حال احق النار اذا لم يكن ثم
مباشرة لا يقادما وقيل التأثير ليس بشرط في الاسناد المحقق للعقل فاني الاشتراط
يوصف الاختار كيف والامور في الوجود لا الله تعالى عند جهل العقلاء من
محقق المكاني والعلامة على ما بين في موضعه **قال** لان معنى قولهم النار حرقا وانها
يفعل الا و **اول** تعالى ان يعول لانه ان معنى القول المذكور ما ذكره بل معناه
التأثير بتب عليها الا و **قال** اضافة العقل للعلم **اول** صوابه اضافة
العرف للعلم لان الاضمار في العلم انما هو العقل فلا وجه لذكره في مقابلة ليس
الامر في معاملة النقل للعقل كذكره فان في الفعل خصوصية رائدة فاعلم انما كوز
مما يلزم للعقل المحرر عنها كلاف العلم فانها تلو عن خصوصية لها دخل في الاضمار
المذكورة كما لا يخفى **قال** لم يصف العقل **اول** صوابه لم يخص اصناف العقل بالعلم اه
لان موجب ما ذكره اسما، لخصيص الاضمار للاسما اصل الاضمار **قال** وعقلا
اول قد قرأ ما يتعلق به فليذكر **قال** بطريق الاكساب **اول** حقان لا يدركها
حتى تنظم التعليل الآتي ذكره بقوله ادلس ببينة له بطريق الاضمار عديم **قال** ومقصود
كلامه **اول** صوابه وتفصيل كلامه لان ما قل فمما سبق يحمل بالنظر الى هذا التفصيل
قال اعني كون الوجود مبنيا بالعدم **اول** قد ان مضى ما قدم من تعريف
الاصوات باخراج الشيء من عدم الى الوجود وان يعرف الحدود كخروج الشيء من
العدم الى الوجود **قال** قلت عرضا ليس لانهم **اول** قد ان طلاقهم على الاسما

كان قبل ظهور الاسلام قلما احتمال لان يكون الاطلاق المذكور لما ذكره **قال** غير وارد هنا
اول لا وجه لقوله هنا لانه يشترط ان يكون له وجه في مقام آخر وليس كذلك لان مقتضى الايراد
 عدم الوقوف على المراد من الفعل كحل على معنى التأثير والايجاد ولا يتحمل العبارة على
 قوله في كون الوجود مصلا وبعد ما ظهر مشتق اطلاق الكلام لا سيما وجه اتجاها في مقام
 اصلا **قال** حوجه ما حكاه في قانون اللغ **اول** فيه ان حمل الالفاظ العربية على
 المجاز وهو ابلغ من كونه لا يخالف قانون اللغ كيف وكتبها العترة مثل الصحاح
 والاساس والقاموس مشحونة بالالفاظ المجازية **قال** الا توهم كون **اول**
 كان هذا ان يقول كون الفعل في موهومات هذه الالفاظ والكون بالاحتمال معتبرا
 في أنواع الفعل وكل منها في موضع المنع **قال** بانه ان اراداه **اول** فانه كلام العام
 في الاسلام صريح في المعنى الاول فان قوله في مقام التعليل معال هو القائل دون
 التار قد دل دلالته ظاهرة على ان المعنى اصناف الفعل اللغة العقل الى الارادي
 دون غير الارادي والآية تسامح في ترك قوله دون غير الارادي الجهاد على
 ظهور المراد في التماسيح آخر وهو ان الكلام اذا كان مدلوله لا العقل المنع
 فالذي لو رد عليه من المنع لا بد من مرقم الى مقدمه من مميزات الدليل الذي
 ذكر في سابقه فالتسليم الذي اوردته المص على المدعى مصروف الى مقدمه الدليل
 الذي ذكره المسند لقوله فان من التي ان تارة تكون هذا المنع والآية
 اوردته على الدليل المذكور متقدما على قانون المبادى فلا وجه لايرادها في صورة
 المنع على المعنى **قال** ولم ان يقولوا **اول** لانه يستلزم ان هذه العباد
 لهم والذى قصده محقق لقوله فان حصل الحكم لا يكون اه من وارد واحد في
 ذكره ثم في رد ذلك السؤال على ذكره هنا ايضا فلا بد من كون عدم حصى هم لم
 العباد **قال** ومحصل كلامه **اول** حقه هنا ايضا وتفسير كلامه في هذا الجاه
 في الكلام المذكور نظرا الى هذا المعنى الطويل الدليل **قال** مطلق قوله الواحد الى
اول في تمام هذا التوقيع نظر اذ لم يظهر من السائر ان يكون العقل السدس

ان يقول م

التي ينتهي اليها السلسلة يلزم ان يكون واحدا من جميع الوجوه وقد رقت ان حرام
 من الواحد في القول المذكور الواحد من جميع الوجوه **قال** فانما اذا وصفا
 المبدأ الاول **اول** قد ثبت فيما سبق على ما ذكره الكلام والمص لم يذكره على
 وجه التمام كما لا يخفى على من تأمل في الذي ذكرناه فيما سبق **قال** في محرم **اول**
 عبارة محرم لا تناسل المعام اذ لم يظهر في هذا الفصل عدم قدرتهم على الاستدلال
 بوجه آخر غير ما بطله المص والذي يناسب هو ان يقال في شأن عدم تمام العلم
 على وجود الفصل **قال** للعالم الذي هو السدس **اول** كما يغفل عن ان
 العالم عند المستدل يشتمل المحركات الصامات العقول والنفوس والاولا والآخر
 على ما ذكره **قال** ولا تنس لامساحة **اول** لاحاجة الى هذه المقدمة هنا بل
 لا وجه لذكرها لان الكلام على هذه صروف العالم وهو عبارة عن جميع ما عدا التوابع
 العالي من الملكات الموجودة وذلك ظاهر وفي الذخر اعلم ان الملبين لما قالوا
 محدثات العالم لزمهم لزوما بينا احصاها الى صانع لا يكون في وجوده محتاجا
 الى غيره دفعا للتس اذ اصحاب كل موجود لو جده لا يخفى على ما قل بل حصل هو معلوم
 كقولهم انهم ايضا ولا يخفى انهم من اختلف فان اللازم لروايتها هو اصحاب العالم
 على قدر صدقته الى محدث وانما ان ذلك المحدث لا بد ان لا يكون في وجوده محتاجا
 الى غيره دفعا للتس فحاج الى البطل والتعليل الذي ذكره لقوله اذ اصحاب كل
 اه انما ثبت الاول دون الثاني وذلك ظاهر **قال** بل ينبغي الى عدم **اول**
 لا بد من عليك ان تمام النوب هذا القدر مني على ان يكون القدم الرامي من حواس
 الواجب وهو لم يثبت بعد فان قلت الكلام على عدم ان يكون العالم وهو ما سئو
 الواجب على من الموجودات ما دنا قلت في من ان من المقدمة القائمة و
 لا تنس لامساحة سها ومان هذه المقدمة مدافع فاقم **قال** وان كان ظلما بالنظر
اول فيه ان الكلام على عدم ان يراد ما لعالم جميع ما سواه من وطلد ان قوله
 ظاهر بالبداهة لا بالدليل **قال** فتكرار العلم ان كان **اول** فيه قصور لا يترك

احد شقي التردد وهو ان لا يكون لها وجهه ان تذكر وما ان خرج من المطلوب
قال لا يكون ان يكون **اول** لا انظام لهذا الكلام في هذا المقام اذ لا مجال
لان يكون الوجود الذي لا علم له علمنا وما ذكره من اقسام الممكن **قال** خارج
جملة العالم **اول** فيه انه لم يظهر ما ذكره الخرج من جملة العالم اذ ليس فيه يدل
على اكفاء العالم في الاقسام المذكورة **قال** سئاس الاطلاق **اول** للسيد
ان يقول ان سئاس الاطلاق لا يتغنى عن العلم بالمكان والكلام في المدة المتفق
عنها **قال** والواحد ليس كذلك **اول** كان وجه القول والوجود الذي
يستغنى عن العلم ليس كذلك لانه المناسب لسباق الكلام ومعنى المقام اذ
على زعم لم يستبعد ان ذلك المعنى علم العلم هو الواحد تعالى بل لا بد من
سان حرم على اقسام العالم **قال** فلا يصح ان يطبق **اول** لا يقال للعلم
الا في ذكره انما يدل على عدم حوز التطبيق لا على عدم حوز الصورة لا ان لم يرد
عدم حوز التطبيق والتعريف عدم الصورة شائع في عبارات المفسرين **قال**
ولا في الالهي لا في الاله **اول** قد قرأنا من هذا المقام من الكلام من قبلنا
في الفصل الثاني **قال** اذ ليس بينهما وجه ما **اول** قد يقال وقوع كل
واحد من آحاد الجملة الناقصة ما ذكره واحد من آحاد الجملة الناقصة اذ ان كان
الجملان موجودا في سئاس الامور المحلقة وان لم يكن بين آحادها ترتيب العقل
نفس ذلك المحلقة قطعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الوجه الى ملاحظة
آحادها معصلة بل يكفي في غير ذلك وقوع ذلك المحلقة ملاحظة اجمالا في زمان
التطبيق بل على ان الامور الغير المتناهية الوجوده معاج مطلقا سواء كان
سما رب او لا **قال** العلم اذ لا يفظ **اول** عبارة العلم لم يصيب بحال
الغرض من تفهيم الكلام بها نوع تضيق بها ولا فائدة له بل لا وجه لانه قد رآه
بقوله لكن العقل لا يقدرا في مقام التعريف بالرد الاشارة الى الضعف
في الاستدلال **قال** لا ما يقول ليس غرضنا **اول** لا انظام لهذا الكلام مع

منه

مع سباقه لان التسوال المذكور توجيه من جانب الحكماء فان قوله لعلمهم ولعلمهم
صريح فيه قوله ليس غرضنا الى قوله جعل اجنبي في المقام فجه ان يقول استدلناهم
قائلون بان علوم العقول **قال** او لعلمهم لا يشقون **اول** فيه ان اى احد الى
لعدم قدرة علمنا على اكفاء ما لا نهاية له دفعة ولا في زمان مساهة والاشية
لهذا التعليق في المادى العالم لانهم قادرون على اكفاء ما فلا فائدة الى
الترتب في تطبيقهم من اجزاء الجملة **قال** كما يعرف من قواعدهم **اول** لقال
ان قولنا يعرف من قواعدهم هو ان لكل حادث معدة سلسلة الى غير النهاية وانما ان
الكل حادث يوصف على حادث اخر فجميع معرفتي الوجود او علق من جهة اخرى كفضل نسبة
الترتب ليس من قواعدهم كما لا يخفى من تصحيح كتبهم وتفصيل احوالهم **قال** علم
المادى العالم بالاسماء **اول** فيه ان الثابت عندهم هو ان العلم بالعلم المعصم
العلم بالعلوم المعنى بدوى العكس وانما ان العلم بكل علم معصم علم للعلم بالعلم المعصم
فلم يشهد به العلم ولا قام عليه البرهان ومن لا يدعون ذلك ثم ان الترتيب في العلوم
كفي في التطبيق من اجزاء علومها كما ان الترتيب من احوالها كفي في علمها سئاسي بل
هذا اولى منه فلا فائدة الى اسباب الترتيب من العلوم اصالة **قال** انما وضعه حسب
رب اجزاء الزمان الواقعة في زمانها **اول** كان وجه القول احادها في زمانها لان هذا
الترتيب انما هو باعتبار حدودها لا باعتبار موضوعها لا باعتبارها في زمانها لانها في زمانها
قال ورد اجزاء **اول** لكنه حود دلالة على اصيلها المذكورين مما سبق
لا محالة بل من العلوم غير متناهية من جهة الحدود في الزمان فيها ولا يفرق
جملة اخرى لا احاد بل لعل **قال** وقد حصل منها آحاد **اول** هذه المقدمة
مسددة اذ لا دخل لها في سئاس الود المذكور فان حصوله ان ترتب حدوث العلوم
غير لازم لجوار ان كانت جملة منها في زمان وجملة اخرى اكثر او اقل في زمان آخر
انما حصول آحادها في ارضه مترتبة ليس بعدا في زمان البرهان المذكور لانها
عدم كما لا يخفى **قال** وانما السمع منها **اول** جواب دخل فقدر جزمه في عدم

منه

حيث قلنا لكنه قد ورد على أصلها اه تكرر ذلك في جواب ليس بصواب لأن اجاد السبل
 مجتمع ولا ترتب باعتبار ارضه حدوثها فبقي في الطسق اذ لم يكن في الطسق كونها
 ذات اوصاف بعضها انطباع كل منها على بطله في السبل الا في على الاتساق
 وهو حاصل منها حتى انها كفي و هو ان في تعريف المص ارجاعا لاخذ وجهي
 الرد الى الآخر وذلك ان احوال المذكور رد بوجهين احدهما ما ذكر اولاً والآخر
 ما ذكره بقوله واما البعض منها اه فانه وجه مستقل في رد احوال المذكور وقد
 جعله تيمنا للوجه الاول على عرف من شأنها آتفا ولا وجه له لما لا كفي قال واما
 الاتحاد الثاني فلا يرتب بها **اقول** فله نظر لانه ان اراد انه لا يرتب بها فلا
 نعم كلف وقد عرفت ان بعضها يرتب بالواسطة وان اراد انه لا يرتب بها بالآلة
 فليس ولكن لا يفرد ذلك لان اللازم في الطسق مطلقا ليس سلا اليرتب
 بالذات وقد عرفت انه يكتفي في الطسق كون الاو اذ ذات اوصاف بعضها
 انطباع كل منها على بطله في السبل الا في على الاتساق وهذا المعنى موجود في
 الاتحادين **قال** فسيم اسان المساء الاول اه **اقول** زعم ان عالم اسان
 باطله ليس في العلل وليس الا في الخارج فان المساء الاول موجود ذات شئ
 هذا الزمان على قدر مائة بلا توسط الطال ليس على السقف عليه ما دون السقف
 وقد ثبت صاحب الذوق على هذا المعنى حيث قال فان قيل لماذا قيل على استحياء العلل
 الى غير الزمان دون ليس باسواء بل على اصل المدعى المعنى هو ان علة للعالم واجبة
 لذاتها **قال** وهو انه لو استدل كل على اه **اقول** تعبر الزمان المذكور
 هذا الوجه لا يطال ليس وبقية شئ الواجب على وادار الزمان اسان الواجب على
 بلا توسط الطال فبقوة انه لا يمكن في وجوده ان يستدل الى الواجب على
 استواء او ان ياتي اليه فذلك وان سلسلت المكنات بعضها من حيث هو ممتنع على الاحتمال
 الى جهة الذي غيره فلا بد له من علم وهي لا يجوز ان يكون معه ولا في ذكره الا في
 فاذن هو او خارج والموجود الخارج عن جميع المكنات واجبة لذاته وهو المطلق

٥٨
 واشترى الفاعل راد على يد ابي سره لواقف قوله ولا بد ان يستدل به شئ من
 تلك المكنات اسواء فبقي السبل ولا حاجة اليه اذ كان تعريف الزمان لا يثبت
 وجود الواجب لذاته والذات قطع صاحب المواقف الكلام عند قوله وهو المطلق
قال فله علم **اقول** كان حقه ان يوصف العلم المذكور هنا بالمتفكر فيكون
 قوله مما لا ياتي لان الموضوع ان كل واحد من آحاد السبل علة مستقلة لا في مطابقتها
 للواقع **قال** فلا بد ان يكون علمه لغير ذمها **اقول** لا وجه ليقول ذلك الكلام من زيادة
 يحصل لاحقة اليه في تمام المرام اذ يكتفي فيه ان يقول وذلك ان لا يجوز ان يكون
 المعلول الا في او المتوسط والا يلزم توارد الموضوع على معلول واحد مع ان يكون
 اذ لم تكن الا في الحد المتكرر فبقي السبل **قال** فحيث ان العلم بها **اقول**
 يمكن ان كان بوجه آخر وهو اننا سئلنا ان كل ممكن لا بد له من علم مستقلة بالمعنى المذكور
 في الاستناد الى الشئ كفي الاستناد الى جزء من اجزائه والذات انهم يستدلون كقولهم
 والآن انما الى الاجسام وهي في كنهه لصورها النوعية وكون ذلك الاستناد مجازيا
 لا فير السبل الشئ المستدل اليه في العلم **قال** لنرم ترجح المبرج بل ما خرج
اقول فله المص في بعض اللازم ح السرف الفاعل الا انه لم يعب الى اللازم
 ح ترجح المبرج بل ما خرج على ما صرح به الفاعل الدواني في بعض تصانيفه والحق
 انه يكون في الاول وقوع المبرج بلا سبب وفي الثاني يكون وجوده مستند الى الزمان
 على السواء وقمحي فله نظر علم السبب لعله ما ذكره فيكون له سبب العلم
قال ويراد بالمكن ما لوجوده علم **اقول** كان حقه ان يوصف العلم بالزيادة على
 الممكن حتى ينظم لما في كلامه من سبب **قال** الا ان اراد بالواقف **اقول** في خبر
 نظر فان الابواب نزول معبر بها على اي وجه كان **قال** فليس يعلم **اقول**
 قيمة ان اراد ان ليس يعلم له فلا ضرورة وان اراد ان ليس يعلم للظاهر في
 هذا المقام في غير مسلم **قال** فهو نفس المطلوب **اقول** هذا لا يناسب المقام
 لما لا كفي على دوى الا انما حقه الاقتصار على قوله فلا مانع **قال** والزمان

مؤخر
 مقدم

في
 في

عندهم قديم **اول** تمامه واخره الذي يعوم بها لا حظ لنا من القدم وتعالى ان يقول
واحد من الزمان القديم هو الآن السال ولا يوجد له واما الزمان الذي اخرا
فواحد من قديم **قال** واما الدورات **اول** اراد ان يسميها بمرحلة العدم
الزمان واما حالها واما المجموع لا اول له ولم يقل والمجموع قديم اذ لا وجود لتلك
الدورات مجتمعة والقديم من اقسام الموجود فانهم هذا فانه قد فعل على المعنى على
سقف عليه ما دون الله تعالى وتلك ان يقول انما اراد بالواجب معنى غير متعارف
وهو ما لا حاجة له في وجوده الى الخارج على ذاته وحكمه ان مجموع الملكات واجب
بهذا المعنى وانه متقوم بالملكات كذلك اراد بالقديم معنى غير متعارف وهو ما لا
عليه زمان حال عنه وعن اجرائه وحكمه ان مجموع الدورات قديم بهذا المعنى وانه متقوم
بما ساء كل منها حادث بمعنى انه ممتلئ زمان حال عنه فلا يقيح في نسبة كونه هذا
الى العلاء **قال** وكل موضع عساه **اول** يعني ان الحكماء المذكورين يصدق
على كل موضع من تلك المواضع المعنى ولا يصدق واحد منها على مجموعها ليدل
احوالها بطول النهار وقصره قصص منها نظم في النهار عند استقصادة الاثر
فتدبر **قال** ما لا اول له **اول** صواب ليس اول **قال** انه لا يسيل لهم الى الاول
اول هذا غير مسلم اذ لا يلزم من عدم قدرهم على اسباب ما عاين من دليل على عدم قدرتهم
عليه اصلا **قال** ويرجع فيهم الى العلم المحض **اول** فيه ان اراد رجوعه الى الحكم
في اثبات المبدأ الاول كما هو الظاهر من المساق فلا وجه وان اراد رجوعه اليه
في مستند اخرى فلا استطاع من سائر الكلام **قال** في غاية العلم **اول** كان عليه
ان سأل هذه البقعة بكشف الغطاء عن وجه الحق وسأل الخطا في قوله والزمان عديم
عدم **قال** ليس بشئ **اول** قد عرفت ان شئ والمفعل الذي ذكره بقوله
اذ لم يفعل اهذاه مناه العقول غير المراد فتدبر والقياس الهادي الى الرشاد **قال**
في بيان كثرهم **اول** قد عرفت في الفصل ان الحق ما يعلو بعمارة البحر صدره ودرهم ان
هم ان يقول في محضرهم كما قال ثم او يقول في بيان كثرهم **قال** وان لم يعصوا لها

لادوم لهذا الصلا لانه لم يسي
في هذا الفصل ٢

الفصل السابع

لذا انها **اول** مانع ان يمنع ذلك وكذا ان يكون للاقتضاء من حاسن العلم طلائع
الاصحاح الى غيره فلا بد من ابطال هذا الاحتمال في تمام الاستدلال ولقد اقرضنا
المواقف وابطل ما به من ملزم الدور لان الوقت الذي هو الذي هو من الوقت
ان يكون موقفا على ما عداه فلو كان السمع هو المعنى للوحوت ملزم ثاقف على المعنى الا
انه يحكي عليه ان يقال انما ملزم ذلك ان لو كان السمع معصيا ليعرف الوجود وهو غير متم
للمانع بل كلفه ان يكون معصيا لا يعصاه على الوجود فانهم **قال** ويكون ملزم واجب
الوجود **اول** لا بد من ملكك ان ملزم ان يكون وجود الوجود در ابد الله مشتركا
بينها وبين الزمان المذكور على ان وجود الوجود نفس ذات الواجب على ما صرح به
في المواضع وشعره فمرجع ما اوردته المص الى منع ذلك المبني فيقول الى احوال السبل
المذكورة في الكتب **قال** فان الوجود احيى الواحي **اول** قد اوردنا لادخل الوجود
المقدم في تشيئة الكلام في هذا المقام فان حاله الوجود احيى الواحي لوجود
الملك لا يستلزم حاله الوجود احيى الواجب اذ على عدم تعدد الواجب لانه
قال لو كان الوجود مشتركا **اول** يعني ان يقول سلما ذلك لكن على عدم
التعدد في الواجب لانه لا يلزم ان يكون معه الوجود مشتركا بين الاثنين لان الوجود
عديم على ما سبق في المصباح في انشاء تصور هذا الزمان نفس ذات الواجب والمعنى
من كونه نفس الواجب انه يظهر منه اثره الوجود لا ان يملك كنهه عن يده العدم
فاللزم على عدم اشتراك موحدين في كونها واحيى الوجود ان يظهر من نفس كل منهما
اثره الوجود والامتناع من اشتراكها في وجوب الوجود بهذا المعنى وتمايزها
بتام كنهه **قال** واذا كان الوجود نفس الوجود **اول** قد عرفت ان وادهم من كون
الوجود نفس الملك واما ان السمع في هذا المعنى لا ساق في الامسا ز تمام كنهه فلا حاجة
الى الامسا بالسمع **قال** وهذا ما كنعهم امام **اول** بل تشريك بين الملكين في بعض
المعنى ولا يابس فيه **قال** فلو لم يعتبر فيه سوى المسمى **اول** قد عرفت ان لوصف هذا
ملزم ان يكون له كنه لا زبا لكل فخر في وموجه ان لا يكون الواجب لذاته فخرنا لا كنه

التركيب فيه ولا كفي صاده فالتحق ان اشارة السمع في الوجود على انه قد امكن في
 المنع المذكور لان ما يمنع القيد يمنع المقتضى من حيث انه مقتيد بما ذكره في بيان بطلان
 السمع التي مقتضى اجمالا ولا ينفصل **حال** واما ما ذكره في الجواب من **اول**
 قد ذكرنا ما يتعلق بهذا المقام من الكلام فمقدم وانما يصح ان يقال ان الوجود
 هو السمع الحارجي والسماع لا يكون جزءا منه لانه اذا امكن ان يكون له وجود
 جزاء من الوجود الحارجي والكل من حيزه المشترك بينه وبين غيره اما هو موجوده فاللازم
 دخول السمع في وجوده وصدق وجوده عليه لا يلزم ان يكون صدق الوجود **قال**
 فكيف يكون نفس حصة الواجب **اول** نعم اذا كان المراد من النفس معناه الظاهر
 لا كونه يكون الوجود بالمعنى المذكور نفس ههنا الواجب على ان يكون قد ثبت ان
 مرادهم ليس ذلك المعنى بل معنى آخر ببناء ما هنا فلو كانت اشارة الى السمع في حقيقة ذلك
 المعنى كما لا كفي **قال** قلت ذاته وجوب خاص **اول** هذا بيان آخر لوجه الغلط
 في التبريل المذكور لا يصح للسان ان يمدح ما اورد عليه فاذ لم يقدح على تمام ذلك
 السان حجة ان لا يتركه في حدود الظاهر وجه الغلط في الدليل المذكور **المراد**
 حتى يهتاشي آخر وهو ان المقدم الذي صدر به الجواب على التي حكم عليها فيما سبق
 بانها تنقض مصادقة الضرورة فلا وجه لبناء الكلام عليها في تمام الجواب **المراد**
 وجه فساد التبريل المذكور بوضوح ما ان اجالا ما من مصاد على السفسطة نعم كونه مثل
 ذلك في مقام الالزام **قال** وهذا يدل على ان السمع اه **اول** فيه بحث وهو ان
 ذكر لا يدل على راد السمع على ذات الوجود الواجب قطعا بل يدل على زيادته على
 طبع الواجب المشترك بين الاسان على عدم تعدد الوجود الواجب والذات التي هي من
 المسلك التي هو انه لا يرد على ذات الوجود الواجب في الواقع لا على التعدد المذكور
 فلا ترفع منها **قال** حتى لا يصدق احدى معني الدليل **اول** فمكرر ان نشأ
 عدم صدق احدى معني الدليل ليس كون حصول المسلك الاول ما ذكر بل كون
 السمع نفس الواجب على صرحه بقوله ادلا يصدق في اي على عدم حمل السمع

٦٠
 عين الواجب احدى مقدمتي السمع وحصول المسلك الاول لا يوصف على هذا الجعل على
 سمع علمه بعد هذا ما ان السمع على كل لم يحصل له هو انه لو كان الوجود اه **اول**
 تعالى ان يقول ليس هذا حصول ذلك المسلك كيف وقد اتى في ضرورة هذا المقدمة لاحاطة
 ايها في حقيقة ذي قوله لو كان الوجود مشتركاً بين الاسان لم يكن تعيين الواجب نفس السمع
 فالتحليل ليس معنى التردد المذكور بل هو لان طبعه واحد الوجود اما ان يصدق ان ذاتها
 السمع او لا يقتضي على راد السمع على الواجب **قلت** لا بل بناء على زيادته
 على طبع الواجب المشترك بين الاسان على عدم التعدد في الواجب وقد بينت على هذا
 فيما سبق **قال** ضرورة ان اشارة ايراد طبعه واحدة **اول** كما عليه ان يقتيد
 الطبع بالنوع اذ لا يحتمل ما ذكره في غيرنا **قال** فانضمام احداهما الى الآخر **اول**
 لا بد من عليك ان الانضمام المذكور يستدعي سببا سواء كان سببا لزوما او لا فالتبريد
 ضائع اذ كلفه ان يقول بعد بيان زيادة السمع في فانضمام احداهما الى الآخر يستدعي
 سببا وليس كذلك السبب نفس الذات والالزام سببا لزوما والضرورة من السمع يكون
قال فمعنى ان يكون او اشارة **اول** هذا ان هذا السمع على عدم بطلان
 السمع الاول مكانه عدم ما يظلام **قال** فالضرورة من السمع اه **اول**
 مانع ان يصدق ذلك اذ لم يسهل التبريد على احد المذكور ولا قام عليه **قال** لزوم حذف
 التبريد **اول** لا بد من عليك ان لزومه على عدم ان يكون على السمع الوجود المطلق
 المشترك بين الاسان واما اذا كان علة الوجود احدى ضرورية غير مسلم **قال**
 لزوم كون الوجود الذاتي بالعدم **اول** تعالى ان يقول فساد هذا اللازم غير مسلم على عدم
 دخول السمع في الوجود وكونه ذاتا لها كما هو محار المص على ما صرح به فيما سبق اذ اللازم
 ح هو ان يكون على الوجود ذاتا للضرورة الواجب ولا شيء فيه سوى لزوم التركيب في
 الواجب ومشتاؤه كون السمع ذاتا للضرورة على ما سبق علمه فيما سبق لا كون السمع
 للوجود **قال** وان كانا او اختلافا عنه **اول** تبقى ههنا افعال اخرى وهو ان
 يكون تلك العلم هو الواجب لا طبيعة المشتركة فلا بد من طالع الفاضل

الاستدلال فان كان كقولهم بعد الصيام النقص فكيف يكون سائلا قلت نعم
 لكن بعد الصيام الى الله لا بعد الصيام الى الوجوب فلما منع من ملك الحكم يكون عليه
 الانقياد **قال** ويكون ما منه كل منهما **اول** لاحكام الى هذه المقدمات في هذا المقام
 تمام كونها لا تخفى على ذوي الافهام **قال** واسماء مثل هذا التركيب **اول**
 من هنا يتبين ان حق الرب ان يقدم ما في الفصل العاشر على ما في هذا الفصل فهو
 بعض مباحته على ما في ذلك الفصل من عدم حواجز الواسع من احسن الفصل ما قدم
 ما في الفصل الخامس على ما في التاسع لعله الوصف **قال** ان اراد ما ذكره في الاستدلال
اول هذا الاحمال وان كان يتحمل الكلام ويساعد على قوله لذاته الا انه لا يحل
 المقام لان الامام المذكور نسب الاستدلال بالوجه المذكور الى الحكماء ولا يصح لتلك
 النسبة على هذا السبيل بل لا يصح للمعنى المذكور في حد نفسه على الخلف به المعنى والكل
 ان يصح في حد نفسه مطابق لما قاله في بعض بصره هو معنى لا ارادة قاله في
 المذكور في غاية البقع لا فائدة سوى استيوارهم الورق **قال** فجوابة النظام
اول كان حجة ان يوصف اجاب بالعلم حتى يتنظم مع قوله لان ما ذكره لان اراد
 منه معنى العلم على نحو الذي ذكره في الاستدلال لا في بصره وتعمق في توصيف النظام
 ان يكون المنقضي لا يورث ذلك كقوله ولا يلزم منه معنى العلم **قال** فمعنى ان جعل سوادها
اول كان حجة ان يقول صليهم ان لا يكون السواد لونا لذاته على العدم المذكور
 اما الذي ذكره فهو اللازم على عدم كون اللون داما للسواد سواء كان معقلا
 بزاوية او بعلته فارجو **قال** يلزم اسقاء اللون ما سقاهما **اول** لاحكام الى توطيط
 هذه المقدمة في تفرغ عدم كون السواد لونا لذاته على من ثمة وهو ان يكون عليه ثبوت
 اللون للسواد فارجو فان لزم المحذور المذكور في نظام ولا دخل فيه لتلك المقدمة
 نعم هو محذور آخر لازم ايضا **قال** يلزم اسقاء اللون ما سقاهما **اول** لاحكام
 الى هذه المقدمة الصافي هذا المقام تمام المراح بدونها فان على تقدير كون العلة ذاة
 لا يلزم ان لا يكون السواد لونا لذاته وهذا الصاطح **قال** ليس شانه ثبوت بوجوب من

من الوجوه **اول** لانه يجب عليك ان من جملة هذه الوجوه الكثرة بحسب الخراف
 فكان حجة ان عرض لغيره الصافي كذا الفصل كما تعرض له صاحب الذخيرة قال
 والكثرة في الاشياء تحقق اما بحسب الحساب كما قال في الان كثره الى افراد
 مقدرة او بحسب الاجزاء الذي ما يكون منه السبع حركه من حركه فصل او بحسب
 الاجزاء اي حركه ما يكون داه حركه في الخارج من اجزاء اما ما توه في الوصف كتركيب
 الانسان من الرأس واليد والرجل وسائر الاعضاء وتركيب المركب من الاعضاء
 واما غير مما توه فيه كتركيب الاحصاء من الهولي والفتوره على زعم الفلاسفة او بحسب
 الموضوع العارض وهذا على وجهين اما ان يكون موجودا عارض يكون موجوده
 كما في جميع الملوك عند المهور واما ان يكون موجودا عرض له موجودا آخر كما في الموصوفات
 وصفاتها الموجوده هذه اصناف كثره تنفي الفلاسفة جميعها عن الله تعالى الى
 كلامه وقده الصاوي فان في الكثرة بحسب الموضوع العارض وجه آخر سيقطع
 انقضاءه تعالى وهو ان يكون موجودا عرض له امر عارض كالجو في الامكان وبما
 الصفا النفس اوجه التي لا وجود لها في الخارج **قال** وهو على غيره **اول** هذا غير
 معتبر في معنى واجب وان كان لا ريب **قال** الفصل الثامن في ابطال قولهم **اول**
 لاشياء في ان المعنى لم يتوض في هذا الفصل باطل القول المذكور نعم تعرض لابطال
 ادلتهم التي اوردوها بالاشياء ولكن لا يلزم من بطلان الادلة بطلان المدلول ثم ان
 هذه المسئلة كالتى في الفصل الرابع نسب من مقاصد اعم من معنى من جملة القواعد التي
 اشتملها لاثبات مطالبهم الاصلية فحيث ان تذكر في الفصل الثاني ذكره بعيد هذا الفصل
 لكونها مبني على المطلوب المذكور في ما صرح به بقوله وينبوا على ذلك استيعاب انقضاء
 الواجب بصفاته حقيقه نعم هي شائني ارجو وهو ان المبني المذكور على عدم علم
 كما يكون من شائني الصفا احصيه علمه تعالى كذا يكون شائني الصفا الاحصاء
 علمه تعالى لان الموصوف لا بد من قبوله للصفه ولو كانت احصاءه حتى يصح احصاؤه
 بها فتوصيف الصفا المذكوره ما تضمنه لاشياء تمام لان المنوع منه احصاؤه

فصل الثامن

الحكم المشترك بها كما لا يخفى على ذوي الافهام **قال** وكذا القابل **اول** كانه
 يوفق بين الوجوب بـ والوجوب مع فان المحقق في صورة الفاعل هو الاول
 المحقق في صورة القابل هو الك على ما صرح به في الكون وانما فان في الكون
 بان شي يستند الوجوب الى ذلك الشيء بخلاف الوجوب مع و لا يوفق بين شي في الشرط
 والاصح مع فان اي صفة الصورة الاولى هو الاول وفي الصورة العامة هو
 الك على ما نفى عنه نفسه وهذا هو الوجه في صلا وجوبه لكونه وكذا القابل و
 صاحب الذخيرة ترك قيود به ومع فسيم نعمره عن الفصل الاول **قال**
 واحسن ما في العمل اه **اول** رد صاحب الذخيرة هذا الجواب بكونه وقد يطر
 لانه ان اراد ان المقبول اذا كان مما يجب ان يكون له محل قابل له كما هو محل
 النزاع ففاعله قد يكون وحده في بعض الصور مساعدا موجبا له فيكون اذ لا بدح
 من القابل وان اراد ان المقبول اذا لم يكن له ذلك ففاعله كذا ان يكون مساعدا
 فيكون مسلم لكن لا يلزم من هذا تناقض في محل النزاع اذ لا استلزام لشي من الفاعل
 والقابل بالاجاب بالنسبة الى المقبول المقبول ومن شرط الثاني ان يكون هو
 المتساوي بالنسبة الى شيء واحد ثم انه انما هو على الاستدلال بوجه آخر غير ما ذكره
 نعمره انما لا يلزم ان يسمي الفاعل بعض الاشياء التي هي في الواقع للوجوب بل الاشياء
 العامة المحتمل له فان كثيرا من المقولات مما يجب لقبيلها ولا يجوز ان يقال لها فاعله
 كل قبل ليهيولاه وتشكل كل قبله عندكم وكراره العار ووطوب الماء لها فلا يلزم
 تناقض ثم قال وقد اخبر عنه ان الاشياء العامة محتمل للاشياء التي هي وكذا ذلك من
 عدم القول من حيث انه مقبول مع وجود قابل له و لا يتم التوفيق ثم رده بكونه وقد يطر
 لان هذا لو تم لزم ان تستوعب اصناف شي مع ما تناقض فيهما من كانه قابل لا كذا ان يجمع
 كون الشيء اسف مع كونه ما شيا لان كونه ما شيا يحتمل ان يكون اسود واني صلا ان
 ان اردت يكون الاشياء العامة محتملا للاشياء التي هي احتماله في محل النزاع
 فيكون وان اردت احتماله في محله فلا يلزم منه تناقض ولكن ان كان على الاراء

33

الزى ذكره بان بعض نية القول من حيث انه قبول الاشياء التي هي القابل للوجوب
 وما يوجد في بعض المقولات من الوجوب لقبيلها انما هو انما الفعل لا القول فلا دلالة
 فيه على ان بعض هذه القول الاشياء العامة المحتمل للوجوب ثم ان عبارة واني صلا
 لا يناسب المقام لان ما ذكره ليس صلا لما قدم كيف وما قدمه نفى واني صلا
 بعض بعض **قال** واستثناء من ذلك **اول** قد منع ظاهر لان المذكور عدم الوجوب
 للاستثناء والكون واضح **قال** وقد يراد به التقييد **اول** لا يناسب عليك انه لا فرق
 بين هذا وبين القسم الاخير لان التقييد الى محل هنا حاصل فيه ايضا كما ان التقييد
 الى محل فيه حاصل هنا ايضا فان السعة من ذلك المذكور فلا وجه لبعض اصنافها
 بالتقييد والاخر بالتقييد **قال** الا ان يصاف الله **اول** يرد عليه انه يصح
 التقييد بصفة العالم بل هو ان يكون بدل ذلك التقييد هو الله تعالى **قال**
 وان اردت ان القول **اول** لا مساعدا لهذه الارادة اذ في مقتضى الدليل
 بان لو تم لزم اسباع ان يكون شي فاعلا لشي وقابل له ولو من جهات اذ في مقتضى الدليل
 بعض وجوده وجهه فاعله بعض وجوده وجوده ان يكون واجبا له في بعض
 الامم وغير واحد له فاعله لا لا تعدد لهما لا يصح جمع المساهل ثم كذا ان يصح
 به شيء وجوب شيء آخر ولا يصح لهما الا في وجوده والوجه بين عدم الا
 واحسن عدم بين **قال** لزم كون الذات الواحدة **اول** لو قال بول هذا لزم
 كون الجهة الواحدة خصوصية لكون الذات سببا للوجوب وغير خصوصية لا يفرق
 الجواب الثاني ذكره **قال** فاعله **اول** تاما لهما وجودا واما لا يفرق الجواب
 المذكور ما في تغيير في عدم حصل على سبب فاعله **قال** ان اردت ان القابل لا يكون
 فاعلا صلا **اول** هذا التردد بعد ما وقع التصريح بان المراد هو الشق الاخر في
 تمام العمل **قال** فعلى عدم تسليم **اول** كانه غفيل من انه تنزل عن الفصل في دليل
 المستند اذ لا وجه لمقتضى الضم بعد التنزل المذكور **قال** لا ينفك ولا يفرق **اول** هذا
 بمنزلة عما قصد الفصل المذكور من ابطال حواجز الوجوب بعض لا يكون قابلا فاعلا

33

فصل الثاني

نقش واحد انما ارتباطا بما قدم من قوله وهو على ذلك امتناع انصاف الواحد على الصفا
هضبة فحق ان يذكر في الفصل الآتي بعد هذا **قال** وهو ان العول والعقل **اقول**
رد صاحب الذوق هذا الوجه بانه لو تم ما ذكره لم يمتنع كون الشيء الواحد قابلا للشي
وقال لا لا في ذلك **قال** بان الله تعالى لو كان له صمم رايه **اقول** عدل
على الصور المتساوية المذكورة في المواضع وغيره وهو انه لو كان له تعالى صمم رايه على
ذاته لكان هو فاعلا لتلك الصمم لا يستند جمع المتساوية وقال لها انصافا
بانه وقد قدم الطالع ولم يصب في الاول عنه على مقف عليه بعيد هذا باذن الله تعالى
قال ولكن ان يقال ان **اقول** لانه من يملك ان هذا البحث انما يتجلى على صور
المص واما على صور صاحب المواضع فلا اتجه له ومن هنا يتبين عدم اصباته في
العدول عنه **قال** واما استغناء **اقول** لا حاجة الى هذه المقدمة في تمام البحث
الذي اوردته على التعليل المذكور انما فايدتها في دفع احتمال تتم الكلام بتغيير اللفظ
قال فلم يزل عليه **اقول** بل قد دلت الحج القاطعة في بعض الصفا كالخو
والعدول على اصحابه الى غير الواحد ضرورة ان ذلك العبر مناجاة عنها فلو تافا عنه
لزم تافا على بعضها مرتين وذلك محال **قال** ما ذكرته على الدعوى **اقول**
ليس الامر كما زعم فان المقامة بينهما بحث المعنى ظاهرة غاية يستلزم احدهما الآخر
ثم ان قوله وما لا يدل عليها لا يناسب المقام لعدم اصطلاح مع ساق الكلام كما لا يخفى
على ذوي الاقدام ثم انه لا حاجة الى التوسل بهذا فان كونه تعالى ناقصا في صلاته
متكفلا بالغير وطلانه انكس ان **قال** فلا يكون واحد الوجه دلا لواجب
الا في **اقول** لا حاجة الى توسيط ما بين المحدثين في ترتيب قوله وهما كما يملكون
على ما سبق من قوله والمالك يستلزم ان يكون احدهما وهو ما يحتاج الى الا
معلولا **قال** مع عدم غداة **اقول** ليس الامر كما زعم فان المحال قد سمعنا من جهة
المعنى انما ان **قال** حتى كان حق ان يقول هذا المسلك خلاصة الاول حيث
حرفه التردد بين فساد السان الاولين لظهور بطلانها **قال** وان

وان اردتم نواح الوجود **اقول** لا وجه لهذه الارادة فان واحد الوجود بهذا
المعنى غير متعارف ثم لو قال وان اردتم نواح الوجود ان لا يكون محال جاف في
ولو الى قابل لكان له وجه كما لا يخفى **قال** ولا يدل على ان لا على **اقول** مانع
ان يمنع ذلك وبعول ان يبرهان السطوح وهو المعول عليه في هذا الكتاب يدل على بطلان
الشي في سائر التعليل لجمعه في الوجود بل في العلوك لا انصافا على ما في موضع **قال**
مما مرر به في الآخرة **اقول** رد عليه انه لو كان ظهورا في بعض الاحتمالات
بشيء لم يخلو لكان القسم الاول ان من التردد المذكور في المسلك الاول حتى
بالتكرار لان فسادها اظهر لان في زعمهم فخطيل في الواقع انها **قال** فليس
بطريق **اقول** لا يخفى على من انصف وما يقبض عن التصف انصف ان اذكر
في المسلك الثاني لا يحل السطوح على ذلك المعنى **قال** جاز وقوله نظرا الى **اقول**
تعال ان يقول اما حاذ وقوله نظرا الى ادم مسلم واما ان يكون بسبب فهو في موضع
المنع اذ كذا ان يكون لاحد في بعض المتساوية لانه يكون ذلك الطرف متسع
الوقوف لا الامتناع عنه حتى يوصف وقوع الطرف الآخر على صفاته بل لعدم
ارتباط معلوم شئنا ان توقعه فذوقه وهذا لا ساق في امكانه اذ لا زعم الاكس
عدم الاتساق في وقوع كل من الطرفين بالذات الى ادم وذلك لا يستلزم ان يكون
لكل من الطرفين ارتباط بعلة **قال** لان اولوية احدهما سابقة لاولوية الآخر
اقول مانع ان يمنع ذلك وهو اولوية احدهما فان نظرا الى الذات لا ساق اولوية
الآخر نظرا الى الغير بل لا ساق في وقوعهما كلف وقد يفتقران كما في السطوح كما
عن شكل الكون فان ذلك الشكل قد وقع بسبب خارجي فهو اولى بالذات من شكله
الطبيعي اولى بالذات الى الذات وتلك الاولوية لم تنزل بزال الشكل الطبيعي
لان مرجعه الى الاسباب لا الى الالكاب وما وقع في كلام بعض الفلاس في التشبيه
يلغى الامر ان شئ لانه تشبيه المعقول بالمحموس فلا يقول عليه في الم بانيات
انما حصة وقوله في الخطا واجبات **قال** فلا يكون على الاول **اقول** تعالى

ان يقول سلمنا ان ثبوت الرجحان لا حد له في الملك موصف على عدم علمه الطرف
 الآخر لكن يوصف على عدمها في الحمل لا على عدمها كجمع اجزائها ولا ثبوتها في ان عدم
 ذلك الرجحان من اجزائها لانه من موانع وقوع ذلك الطرف فادفعنا داخل في
 علمه فيحتمل ان يكون عدم تلك العلم ما يرفع عدم ذلك الرجحان ويكون العلم عند
 عن وجوده فلا علم موصف وقوله على شيء آخر غير الذات حتى يلزم خلاف الموصوف
 فان حصل ان الكلام على مصدر وقوع الطرف الآخر مع ذلك الرجحان فلا يكون ان يكون
 عدم ذلك الرجحان من جملة ما موصف علمه وقوع الطرف الآخر اذ لا يمكن وقوع شيء
 مع عدم علمه من علمه **فقال** المقدر حواز وقوع الطرف الآخر نظرا الى الذات مع
 ذلك الرجحان لا جواز وقوعه بسبب في نفس الامر فانه غير لازم لعدم امتناع نظرا
 الى الدواب وقد ثبت فيما سبق على ان الاول لا يستلزم الثاني ولو ثبتنا عن هذا
 فقلنا ان يقول ان الممكن وقوع الطرف الآخر مع وجود ذلك الرجحان كما ينبغي ان
 يكون عدم ذلك الرجحان من جملة ما موصف علمه وقوع الطرف الآخر لكونه شائيا
 ان يكون عدم ذلك الرجحان من جملة ما موصف علمه الرجحان اذ قد ايضا يتصور وقوع
 الطرف الآخر مع وجود ذلك الرجحان والمستلزم لما ينبغي تبيينه دليله على هذا **قال**
 فليس ثبوتها ايضا ان يثبت هو العلم ولا يقال ليقول احد ما ورد في الآية بعد مشركه
 سهما لانه يحتمل **قال** فان سجد **اول** صوابه بان يروح حتى ينظم مع قوله كتاب الى
 منزه فان محذور الترجيح لا يندفع بوجود المرجح بل لا بد من وجوده كالمؤثر وقد ثبت
 فيما سبق على الحق من الترجيح لا يندفع بوجود المرجح بل لا بد من وجوده كالمؤثر وقد ثبت
 على الآية **اول** هذه المقدمة صحيحة الا انها لا تنظم مع قوله ومن اين يلزم ان يكون
 ذلك المرجح فاعلم **قال** قلت اصحاب احد المتساويين **اول** لا كلام في هذا
 الجواب الا انه في نفي التساكع عدم ايقاعه الى الرجحان اذ يكتفي ان يقول و
 اذا كان الطرفان متساويين نظرا الى ذاته يكون كل من الطرفين في وقوعه محتملا
 الى فاعيل بوقوعه وهذا ضروري حاصل في اوله العقول **قال** ومن لم يقبل به بل جوده **اقول** في

في تعليل من هذا العقل قصور ومن رام نقل كلامه تمامه ان يقول بل فوق ما مضى
 الدواب وجوده وصفه واعطائه الوجود لغرضه وجوه في الاول ان يكون المعنى الهندسي
 مني ولم يجوز في ان كانت شائيا على ان معطى الوجود لغرضه لا بد ان يكون موصوفاً داخل في العلم
 خلاف المعنى وجوده فانه لا يكون ان يكون موصوفاً داخل في العلم الا يلزم
 كحصوله في العلم وهذا التفصيل يتبين عدم لزوم ما ذكره معلوله ويلزم تجويز ذلك
 في جميع المكاتب فان ثبت عدم علمه من حيث دليل العقل تمامه **قال** وهذا هو
 لغرض **اول** قد ثبت فيما سبق على ان المدعى لا يرفع غير معتبر في معنى واحد الوجود انما
 هو لازم لوجوده في الخارج **قال** وادخل فادفعنا **اول** قد ان ما
 ذكره معنى المحار على ما صرح به السرف العقل في تحت حدوث الاجسام من كواكب
 الجوده لا معنى القادر فان معنى القادر على صرح به المحقق الطوسي في كخص
 المتخصص هو الذي يقع ان مصدر علم العقل وان لا مصدر وهذا لغرضه في العدة
قال فان ابي هو العقل الدراك **اول** والذي ذكر في الذكر من معنى
 كونه حيا انه ليس مثل ايجادات في عدم العلم بالاشياء ليس بذاك **قال** لا يكون
 راجعا الى ذاته **اول** تبقى رجوعه الى الدواب لا اساس المقام لعدم دلالة على ان يكون
 على الدواب بل الظاهر منه عدم العلم به ان يكون لا يكون من داه **قال** لانهم ان
 قالوا **اول** تقرير التعليل هذا الوجه لا يطابق العقل لعدم ثبوت الكثرة على تقدير
 وقوع السواك من الرد المذكور وتقرره المطابق هو هذا لانهم لا يخشون ان يقولوا
 يكون من داه او لا يقولوا **اول** بطريقين لكن فقد جاءت الكثرة **قال**
 ادفعنا وجوده **اول** فانه حارة ظاهرة وكان له ان يقول او تفعل عز ذاته ثم
 يزول غفلة اه **قال** فانه ذهب في الاسرار **اول** واما ما قاله في كتاب المبدأ
 المعادن الى النفس اذ انقلت شيئا احدثت بالعقول ثبوتها على انه وضع ذلك الكتاب
 لتقرير من حيث المشايخ لا لبيان ما هو المحار عده كما ذكر في اول الكتاب المذكور
 للعقل من هذا سوسم ان تخاره في احد الكتابين مخالف لما احاره في الآخر **قال**

١٤
 ١٥

واذا لم يكن الجسم متصل **اقول** هذه المبدء مالا كلام في تمامها الا انه اخصيه في
هذا المقام كما لا يخفى **قال** لا اشتراك بينها الا في الوجود المطلق **اقول** في الحقيقة
ظاهر فان هذه المبدء عالم تقع عليها شبهة ففصلنا في **قال** فلا يكون ذات مع قطع
النظر عن الغير **اقول** نعم ان يقول هذه المقدمة لا تغد شئ لان كون دائم على
بدون واحد من اجزاءه على قدر الكسب محال فلا خبر في استلزامه محالا لا في
ما ذكره من قطع النظر عن الغير والسادس بحجة عنه مالا حاصل له ان يقطعك النظر عن
الغير واعتبارك بحده اعنه لا يلزم بحده عنه في نفس الامر وما لم يلزم بحده عنه في نفس
الامر لا يلزم ان لا يكون كافيا في وجوده **قال** يسمى اجزاءها واحدا **اقول** في
اقول فيه ان صفة الفصل لا اساس واحد من المحلن المذكورين وذلك ظاهر
قال فيستند الوجود **اقول** فتمنع ظاهر فان جزء الوجود لا يلزم ان يكون جودا
كما ان جزء الجسم لا يلزم ان يكون جسما وهذا لان الاجزاء على نوعين احدهما اجزاء
معدوم والآخرة اجزاء اكسمة والاشارة لكل في الاسم واحد من جواهر الاول
دون اكد **قال** فلا يتم ما بيني عليه ايضا **اقول** وزاد صاحب الذخيرة على هذا ما
ذكره بقوله وليس لما ثبتت واحدا لوجود دليل يقول عليه الا انما لا النسب وهو
لا يعصى الا انما انما الملمات الى موجود لا يعصى الى علم سواء كان له اجزاء او لا
وانما الملمات الى اجزاء لسط لا اجزاء لها والاولى النسب في الاجزاء وهو ايضا
محال ولم يذكره دليل القول عليه على ان الواجب بحصل تركه ولا بد من عليه
ان قوله وليس لاساس الوجود دليل يقول عليه الا انما النسب منطوقه وقد
سهب على وجه النظر مما سبق فذكر ثم انه ان اراد بالعلم في قوله لا يعصى الى علم مطلق
العلم فاذكره مسلم الا انه لا ينضم مع قوله سواء كان له اجزاء او لا لان جزء الشئ
من حله علمه وان اراد بها العلم اكد فغير علمه انه لا وجه للخصص المذكور لان
اي حال النسب استلزم انما سبيل الملمات الى موجود لا يعصى الى علم اصلا خارجا كما
يذكر العلم او داخله اذ لو افترق الى علمه داخله نقل الكلام اليها ونقول انها لا

لا يجوز ان يكون واجب الوجود واللا يلزم ان لا يكون ذلك الوجود المفتق اليها وح
الوجود صفة كونه علميا فتقبل الكلام الى علمه فليزمن ان لا يكون سلبه الملمات مستتية
حق ولا مجال لنا للتشبيث منع السلب بعد الفاعل عنه **قال** فليكون ان لا يوجد في الحاد 2
نعم انما **اقول** واخى انه لا يجوز ذلك واللا يلزم خلف معصى الملمات احسب عنها
ثم ووجه ان صفتها على ذلك البعض من الانواع صديق نفس امرى لا صدق فرضي فان
انما لم يكن في كسوف الكلمة وانما في كسوف الحسب فلا بد من الصدق والنفس امرى على انما
قال ان اراد كل هذه موشة لسط **اقول** لا ادري ما وجه تقييد الملمات النوعية
بالسط فان ما ذكره من عدم افادة المطلوب لازم على قدر كسوف الملمات بالنوع
سط كانت او لم تكن ثم ان الصدق المذكور قد اخل كحق التزديد لبقاء احتمال آخر
وهو ان يكون الماد باذ كل هذه موشة مطلقا والمذكور المذكور وان كان الاصل ايضا
لكنه احتمال ظاهر فلا وجه لتركه وذكر غير الظاهر **قال** والطسوة الحسب التي توجد في الملمات
اقول نعم ان يقول هذا مسلم الا انه لا يغير فرض المحب لانه لم يبين جوابه على
ان معصى الطسوة الحسب التي توجد في الممكن وجودها اقتضاء تاما بل بناء على الطسوة
الحسب يجوز ان لا يعصى واحدا من الوجوب والامكان فالرد عليه انما يتوجب
بابطال هذا الاحتمال وباطاله باثبات ان مالا يعصى وجوده ولا بد من اقتضاء تاما
لعدم ان يعصى الامكان وليس مما ذكره ما يدل عليه فليكن ان يقول سوا الامكان
ح مسلم وانما ان ثبوته باقتضاء من البتة له فلا بد له من بيان فقد ظهر بما قرنا وان
المص في عمر الوقت المذكور ترك المص والى بما لا حاجة اليه في تشيئة **قال** وان
لا يصح لتلك الاجزاء مفارقة الجملة **اقول** فيه ان عدم المهارم من السلب لا يستلزم
توقف احد على الآخر وتام الكلام على ثبوت التوقف ومطلق العلق ايضا ان
من التوقف بقوله وتعلق وجود كل بالآخر لا يكره ايضا **قال** لكن ان لم يكن ما دل
الا على ان اه **اقول** فتمت لان ان لم يكن المعول عليه في هذا الباب وهو ان الطسوة

سواء كان اتحادا ذاتيا او عرضيا كما في حمل الاعمى على رند وما قدمناه من التفصيل
 على ان يسلد انه تعالى موجوده مدانه من غير انصار الى امر آخر بوجه خلاف
 غيره من الالفاظ صدق حمل الوجود عليها واسطة ومن خصه من الوجود لها فيضم
 ان حال انه تعالى فرد من الوجود المطلق بمعنى ان اثر افراد العارضة للمبدأ
 بهر حاله كما انه فرد للوجود المطلق لا كما في غير ذلك بل لذاته لا لوجوده
 العارضة لأن سواه على عدم الوجود من غيبه الوجود في الواجب وعينه في اثر
 الصفات كحقيقه على ارفع عنه ذلك الغالب في موضع حيث قال ليس هناك لا يتوهم
 بسطه لغيره في الما على سبب محله سبب محله كما يحمله كما يحمله سبب محله
 انه ترتب عليه الاثار موجودة وانما عسار ان ذاته مشتتة ذلك الترتيب وجوده كما انه
 ما عسار انه يجمع فرض السركه فيه معنى وانما عسار ان ذاته مشتتة ذلك الترتيب وجوده
 واعتبر مثل ذلك في سائر صفاته انتهى وانما اطينا الكلام في هذا المقام بزيادة
 بسط في توضيح المرام وتصحح النقل عن بعض الاعلام لانه منزه الاقدام و
 مفصلة الاقوام **قال** وان كان غيره عاد الكلام اليه **اول** لا حاجة الى نقل الكلام
 اليه فانهم يلزم ان يكون الواجب موجودا من حيث هو انتهى التام من حيث هو انتهى
 كما لا يخفى **قال** لان المبدء المعصية كغير تلك الوجودات **اول** قد علم ان ما
 يلزم ما ذكر ان لو كانت المبدء معصية للجمع ما مضى آخر غير تلك الوجودات والمبدء
 وذلك لم يشك بعد وانما انقضاء تلك الوجودات فردا في فردا في فردا في
 حفظ من الوجود ولا يلزم ان يكون لها وجودا راد عليها **قال** اصد ما ذكره
 الاشراف **اول** جاعلة ان الوجود امر عساري فلا كلام الى علمه وكون
 زبادة على المبدء في الدين دون الخارج عالادخل في تشبه ما ذكره فان كونه زبدا
 عليها في الخارج لا ساقى عسار من فكم من هذه العسار راد على موهوبتها في الخارج
 فصاحب الاشراف لم يصب في ذكر العسار على هذه الصواع على رادته على المبدء
 الدين **قال** ورد هذا الجواب **اول** لكنه ورد دلالات الخبث انما اجاب عن ذلك

هذا الجواب

البحر للاستدلال المذكور وليس في هذا الرد تفصيل ذلك المقوم بدفع ما اوردته المحب
 على بعض مقدماته بل عدول عنه الى غير آخر وهو في نفسه تسليم الخراب المذكور لارادته
 ومثل هذا وان كان معنوا في طريق المناظرة لكن لا يقال انه رد لما اوردته بل
 المحب **قال** لكن له احجاج الى علته **اول** لا خفاء في ان هذا الاحجاج ليس في
 نفس الالفاظ ولا في نفس الوجود ولا في انما من الامور العسارية ولا في نفس الما
 غير محمول بل في كون المبدء موجوده على ما في الصحيح به من المعنى فعبارة له لا سبب
 المقام **قال** لا يخفى على ذوي الالهام **قال** لا يقولون الالفاظ ليس بما **اول**
 فيه انك قد انتهت انما على ان الاحجاج والتاثير ليس في نفس الالفاظ كيف وهو
 كالوجود امر عساري بل في كون المبدء موجوده **قال** فائت به **اول** لا يخفى
 لهذا السؤال على قانون المناظرة آد ليس على السائل دعائه المذهب فليارده على ان حال
 انه على عدمه ما ذكرت تحتل امر المذهب الحق بانسداد طريق اسائه **قال** لا بد ان
 يلاحظه **اول** فيه ان اتحام الملاحظة لانسب المقام بل لا يحد في صريحه ان يحمل
 انما هو المحل لا ملاحظة محله ان يقول لا بد ان يكون له وجوده **قال** لا بد ان
اول قد انتهت على ما في اتحام الملاحظة فمدى **قال** مودة عن الوجود من **اول** وان
 عبارة مودة لانسب المقام لان الكلام في عدم الوصل للواحد من الوجود من في
 احصاء المبدء لازما ولا يلزم ان يكون انقضاء ما اناه مودة منها فان المبدء وان
 امكن توتها عن الوجود الخارجي ولكن لا يمكن توتها عن الوجود الذي الشامل للوجود
 في المادى العالم **قال** وان عتوا غيره **اول** فيه ان هذا الالهام لانسب المقام
 فان حقه ان لعنه انما هو محصور من منع استحالته كما فعله مما يتفق كيف الحكم
 بعدم استحالته انما يصح بعد العلم بخصه كما لا يخفى **قال** الا على مذهب النسخ في العلم
اول ليس الامر كما زعم فان برهان النطق كما يدل على انقطاع النسخ في العلم كذا
 يدور على انقطاعه في العلوات على ما ذهب عليه فمضى **قال** انما الاشارة في العلم
اول تعالى ان يقول كما يحل النسخ في القول كذا يحل في القول بل على

هذا الجواب

ما بين في محله فلو راعى ذلك لم يعرف استحالة ليس بذلك **قال** فان كان الوجود
اقول هذا السؤال قد افرغ بالسان السابق المذكور بقوله ورده هذا الجواب بان
 الوجود **قال** فان لاحظ الفصل **اقول** كانه لم يفرق بين تصور الشيء وحقيقته
 والوجود **قال** فان كان الوجود لا يفرق في الاول والآخر والاولى يلزم
 الوجود لا يمكن تصور ما دون تصور المضاف اليه بخلاف ملاحظه فانه كذا ان
 يلاحظ العقل ولا يلاحظ المضاف اليه وان كان كلاما حاصلان عنده فان
 للعقل مجرد الشيء الى ما هو عليه في الخارج ولا يلاحظ في البقايا اليه وحقيقته
ايضا قال وادالكاب له هذه **اقول** قد مر في بيان معنى الكلمة على المكان
 فرض اشترطه لا على المكان الشريك فالتزام على عدم ان يكون له واحد كونه ان
 يمكن فرض عدمه على فرد آخر لا على المكان عدمه على حقيقته في نفسه كانه
 لم يفرق بين الكلمة والكلمة فان الشريك في نفس الامر لا يلزم في التكون الاول حائل
قال لا فصل العدد **اقول** فمن ان يقول التقدير في الجملة لا يلزم للكلمة وعلى
 كلامه وقد مر في السابق على انه من قبيل بعض النظم **قال** وايضا فان الذي
 اطلق **اقول** هذا الراد على طرفه البعض لا على الجان ان الراد المذكور اولا على
 طرفه البعض المعصلي وحاصله ان ما ذكرتم في المبدء على تقدير زياده الوجود عليها
 يلزم في الوجود على عدم صفاته مقام المبدء وما هو جوهري عنه فوجودها عنها و
 ما ذكرتم في النظم سها عن حصول **قال** ورده هذا الاخر **اقول** فاصل هذا الراد في
 كلمة الوجود العام مقام المبدء في الواجب وقد تكرر في دفع هذا في تصور البعض
 الا على المذكور بان تمثل هذا النوع محال في المبدء ايضا على عدم زياده الوجود
قال على انه محال في نفسه **اقول** لا على هذا المبدء لا على ان يكون له فصل
 لانها من فروع عدم كونها على وجودها او ان يكون من اصحاب الوجود وقد حصل
 التوافق على سان الاصل في الفصل العاشر لا على ما هو من اصحاب الوجود هو الجسم
 الممكن ومطلق الجسم انما يحصر في الجسم الممكن ان لو ثبت ان الواحد على الاخر ان يكون

انفس لان ذلك

جسما لا يكون تارة هذا على كماله **قال** الدليل ان كل جسم متكرر اوله انما يفرق
 فانه كذا ان يكون في الاجسام ما لا يصل اليه اي وجه والتكرار كجسمها كالاطلاق على زخم
 فقولوا وانما ان كل جسم متكرر بالقسمة المتكررة الى اجزاء متناهية فظاهر ما ارادوه
 يعني انما شئ آخر وهو ان اراد ان كل جسم يمكن تنكته بالقسمة المتكررة الى اجزاء متناهية
 وبالقسمة المعنوية الى هولي وصورة تسمى الا انه لا يجدي نفعه اذ لا يتبع به القوت
 وان اراد ان كل جسم على الاطلاق يمكن ان او غير يمكن تنكته باحدى تنك القسمة
 فلام ذلك فان المذكور في الكتب انقسام الجسم الممكن ولا يلزم من انقسامه انقسام
 الجسم الواجب على تقدير وجوده **قال** انما يجب بما هو جوهري **اقول** قد مر في
 وجوب بعلية الكمال في وجوده وجوه من جملة ما سوف علم وجوده ولا يلزم منه
 ان يكون وجوبه **قال** وقد دفع **اقول** كانه ينبغي ما قدمه في الفصل العاشر
 عن الامام الغزالي بقوله ثم اعترض عليه بما حاصله ان المبدء انما يدل على انقطاع
 تسلسل الملكات لوجود لا يحتاج الى فاعل اه والاف هذا الدفع مردوده والاولى
 نقلته عن الامام الرازي في رد الاعتراض المذكور لا يجدي نفعه لانه ليس هو
 لذلك الوجه بل يشترط وجوده على ما ظهر من الفصل الواقع هنا بان كل واحد
 وبان احد في شدة **قال** الوجه ان كل جسم اه **اقول** لا حاجة الى هذه
 المبدء في تصور الوجود المذكور فانه كذا في الوجود ان الامتدادات بعضها على بعض
 بناء الكلام عليه لان فيه التزايا بالملزم وهو بيان ان جسم كل من الافلاك
 محال له جهة الاخر **قال** التي هي اجزاء الاجسام **اقول** لما نرى ان يكون
 الامتداد اجسامي جزءا من الجسم فان بناءه على تركبه من الهولي والصوره وقد رقت
 عدم تمام ذلك المبنى **قال** وما ذكره في **اقول** لما قال انهم لم يذكروا البيان كونه
 طسعة نوعه شيئا يقتضيه كان هو ان يقول وما ذكره في ايضا ليس يقتضيه لان ما
 ذكر من الاختلاف بالامور اي وجه مستم ولكن لانهم اكهارا حلالا فيها وما زاد على
 هذا من الفصل الاتي ذكره امادة ملا فادة **قال** فان احتجنا بوجوده في الخارج اه

في
 سائر

اول لا يذهب عليك ان الختم في هذا المقام في ورثه المنع فان منى ما ذكر على تركيب
 الجسم من الالبوتى والصورة وقد عرفت حال ذلك المبنى **حال** لاننا لم نذكر **اول**
 هذا على ما بهت عليه انما اعادته لما تقدم اجالا فان قوله لم لا يكون الطوف
 احسنه امرها تفصيل لما اسلفه لقوله ومطلوب الامتداد احكاما يكون حسا و
 قوله وايضا لم لا يكون اذ بيان لا اجمله بقوله او عاصا عا بالهكس اليها
 لانواعا **حال** فان قلت **اول** لا يذهب عليك ان هذا امسك اذ لا يثبت
 المدعى المذكور وحاصله ان الواجب على بناء على ما ثبت في موضوعه
 يكون حسا لا يصح لذلك فالواجب على لا يكون حسا فلا وجه لاي اعادة على
 طرفة السوال كما لا يخفى **حال** وعلة فاعله لها **اول** صوابه وعلة فاعله لواحد
 منها لان البرهان انما دل على هذا وهو كاف في تمام الكلام في هذا المقام **حال**
 لان الواجب لانداه **اول** قد اعادة لتفصيل ما ظهر بثبوتها بالاساس
 ثم ان تمام السور بناء على كون علة فاعله لواحد من المكاتب المتساوية
 مسطحة او لا فلا حاجة الى افساد العلة بالمسئلة وان كان عطبا بالواقع
حال وما ذكر من استقواء **اول** فيه ان الحكم معترف بان ما ذكر ليس بحق فلا وجه
 لاي اعادة هذا الكلام على وجه الرد عليه ببيان عدم حجة **حال** في مخبره عن قوله **اول**
 صوابه في مخبره عن سب ان الاول يعلم بغيره منوع كلي لان الظاهر من هذا الفصل
 هو هذا لا ما ذكره **حال** يعلم بغيره منوع كلي **اول** الملقى بغيره بسنن الحركات
 متغيرة كانت او غير متغيرة لانه زعم انهم يتكلمون علم على ما راسا بغير المتغيرة
 ايضا على ما ياتي في تقريره في الفصل الحى مسطر على وفق هذا الزعم الا ان السور بين
 قبله لم يوجد في كتبهم ولذا قال الامام الرازى على نقل عنه صاحب الذوق الا ان
 بما ذهبوا اليه من ان العلم هو حصول الصورة ان لا يكون العارى على ما لا ياتى
 المشككة ايضا وان كانت غير متغيرة كما جازم الافلاك لان العلم بها انما يكون بالثبات
 حسا والادى على شدة عن آلهات احكاما انتهى فانه لو كان قد نقل صريحهم

اصل ما ذكر

لما قال اللابى باذ سبعا اليه اه بل المشهور من محققهم هو انهم ان يقولوا العلم
 ما راسا بغير المتغيرة وعلى وفق هذا قال صاحب الذوق في مخبره هذا البحث واما
 العلامة فليكن في علم على احكاما فتمت من لاسب له على بشتى اصلا لا بدانة ولا
 بغيره ومنهم من لا يثبت علم بدانة ويثبت بغيره ومنهم من يوجب على العكس و
 منهم من يثبت علم بالجميع الا ابراسا المتغيرة والذهب ابو على والمفوض بالبحث
 هذا المذهب قدما ثلث مقامات علم بغيره من الحركات والادى بغير المتغيرة وعلم
 بدانة وتقدم علم ما راسا المتغيرة فتورد الاول في هذا المذهب والاخرى في تخالف
 اخرى ثم اورد الدلائل وساقها على وجه الاشتراك بين الحركات والادى بغير
 المتغيرة **حال** فامر به **اول** لاحابة الى هذا العهد هنا انما احيى به الى
 المقام لك وهذا طاهر عند من له ادنى تأمل **حال** اذ كان جردا قاطع **اول**
 قال في الذوق واما قلنا وهو في وجوده احيى راجى قائم بغيره لاسفاس على الدليل
 بالصور العقلية المحمودة في العقل ح صدق على كل واحدة منها انها مجردة قاطبة
 هبة اخرى فتسعى ان يكون فاعله لها مع ان شأنها لا عقل الاخرى على العقل للشمع
 الكبر الذي هو محل لها فاذا زعم هذا القيد تدفع هذا التوهم اذ تلك الصورة متروكة
 الاقدام في كونها غير مسطحة بالوجود وبغير قايه بنفسها فارتسام اى بعض منها فرض
 في الآخر ليس اولى من تلك فاما ان يكون كل منها مرتبة فيما عدلها فكون كل منها حالا
 فاما لا وحلالا معا وروج واما ان لا يرتسم شئ منها فيما عدلها وهو المظان ما دمت
 صور العقلية لاسب واحدة منها عاقلة لغيرها الى سنا كلامه وليس الامر كما زعم من
 ان قابضة القيد المذكور تدفع توهم اسفاس الدليل بالصور العقلية فانه لا بد من
 اعساره في تشبه الدليل على ما افصح عنه المحقق بقوله وذلك لانه اذا كان قائم الدلائل
 اسفاس ان يكون معارسة لغيره كحلوله فيه او طولها في ثلث وصاحب الذوق لا يبال
 هذا الشأن على ما يصف علم باذن انه عالم بذهب الى ادب ثم ان قوله فارتسام
 اى بعض منها فرض في الآخر ليس اولى من تلك في بعض المناقشة اذ لا يلزم من

من تساويها في عدم الاستقلال في الوجود وعدم العام مع لساوئها في سائر
 اقسامها لانه لا ترجح بعضها على الآخر في كونه محلاً لا لانتساح الآخر فيه فالتسوية
 المذكورة ثابتة ان لو ثبت انه ليس فيه جهة اخرى تعقل لذلك الترجيح واتي بتفسير ذلك
قال لان العلم معدوم **اول** هذا ليس على اطلاق بل اذا كان العام ذاتياً للمعنى
 وهو غير ثابت هنا **قال** وذلك لانه اذا كان **اول** لا معنى لهذا السان هنا و
 صاحب الذوق اعلم حسب قال واذا ثبت ان المعاني معارضة لمهمة الغير للمجرد في وجوده
 الحارفي وهو فيه قائم مع ثبت ان المعاني معارضة لمهمة الغير للمجرد في وجوده
 تلك المعاني في الوجود وهو معنى التعقل لا تعقل انما قال او لا تصور تلك المعاني الا كقول
 المذكور هو مقتضى كلامه وان لم يكن مقتضى لانه يقول لو كان كذلك لكان مقتضى
 لفائدة قيد العام مع وهو غافل عنه على ما سبقت عليه مما سبق **قال** فكل مجرد
 مع ان يكون عاقلاً لغيره **اول** اعلم قيد العام مع ولا بد من المساواة هنا ايضا
قال ولكن لان ان كل ما يقع **اول** قد يطول للكلام بطرائيل آذني بل ان
 نقول وليس مما ذلك ولكن لانه ان اسعاه لوقف على المعاني المطلقة على المعاني
 في العقل يستلزم كونه معارفاً لغيره او اوجه في الخارج فاعلم ان **قال** يجوز
 ان يكون وجوده العقلية **اول** ولو زاد على هذا قوله او يكون وجوده الحارفي
 مانعاً لما لا يتم حق المقام ثم ان الخصم الذي ذكره هو ان مدركها هنا **قال**
 لزم الدوران هنا **اول** قد انما اطناب ملاحة الاله اذ كان كونه ان يقول ما
 تقدم بيانه اذ قد يلزم لوقف على المعاني المطلقة على المعاني في العقل **قال**
 واشترط العلم بالشيء **اول** قد منع ظاهر فان ثبت ان كل ما هو لازم للعلم لازم
 للمعنى واما ان كل ما هو شرط للعلم هو شرط للمعنى مع ثابت ولازم الشيء لا يتم
 ان يكون شرطاً **قال** بل المراد ان المعاني المطلقة **اول** لا بد من عليهما ان تقدم
 من السان كما سئل بوقف على المعاني المطلقة العامة على المعاني الخاصة في العقل كقول
 سئل بوقف على المعاني المطلقة الخاصة ومعنى ما بين الوجود والمعقول الآخرة الذي

الذي اجتمع مع في العقل على وجه المعاني في العقل لان هذه المعاني المطلقة العامة
 اعلم من المعاني في العقل **قال** وانما الوجه ما ذكرناه **اول** اراد الجواب على
 الدليل المذكور بطريق النقص الا على الا ان ما ذكره بمقول عن الطريق المذكور في
 الشبهة في بعض المقامات لا يمكن في بعض الاحكام وهذا ظاهر عند من له ادنى دراية
 في علم المناظرة فتعقله ليقام ما ذكر من الدليل فيها غير مطابق للمواقع كما لا يخفى **قال**
 لان وجوده العقلية **اول** هذا يعني على ان يكون الوجود موهوماً للصورة الحادثة
 فيه ويكون تلك الصورة في ذلك غير مسلم فان الصورة الحادثة فيه بعضها صورة احوال
 وبعضها صورة المعدوم ولا يكون واحد منهما عرضاً لا اتحاداً للصورة مع
 في الصورة في الماهية والموضوع ما يتوهم به العرض في الخارج وقيام تلك الصور
 بالذهن فيه **قال** صريح الظاهر **اول** قد منع ظاهر لان عام صورة احوالها بالذهن
 لا ان في حيزها في الخارج فلا يلزم على تقدير صحة ما ذكر ان يكون احوالها عرضاً **قال**
 والخصم اه **اول** هذا يتطابق الجواب عن الدليل المذكور على ما سبقت عليه
 فلو اوجه للفصل بينهما بالاجابة وهو ان يكون بطريق النقص لا على **قال** قسم سبقت
 عليه الا انما اراد بالآثار ما تترتب عليه محله في الخارج سواء كان الحارفي
 خافاً لوجوده كالحركة والابصار او لغيره كالحسوس والمعنى فلا يتجمل انما ذكره
 في القول على الوجود في غير واقع فانه كما تترتب على الوجود الحارفي آثاره واحكام
 كما ذكره كذلك تترتب على الوجود الذهني ايضا آثاره واحكام كالحكمة والبرهان وحسب
 الفصل والتميز الى غير ذلك من الالفاظ والكثيرة السامعة معقولات ثواني بل
 بعض ما تترتب على الوجود الحارفي تترتب بعينه على الوجود الذهني كما تروى للاول
 الكونية للشيء والذاتية للذات الى الالفاظ الحارفي والى الالفاظ الذهنية اما انما
 ما ذكره او لا فظاهر واما ادعاء ما ذكره ثانياً فلان تترتب لوارث الماهية على المعنى
 الا على الحارفي كصورة واما احوال غير الاول بان المراد من الآثار واحكام
 هنا ما له اخصاص بل هو الشيء كالمذكورات من كفيف المجاور واسنانه واحراقه

المراد من الآثار واحكام

ان يعتبروا في صفات الصفات الموصوف ولا تحقق ذلك الا في الصفات الاعلانية و
 السلسلة فذلك لا يكون على الصفات معلومة ان ولا بد من دفع هذا الاحمال حتى يتم الملازمة
 المذكورة **قال** هو لا يمتنع **اول** كان عدم ان يكون وما هو كمال مطلق للوجود من حيث هو
 موجود هو لا يمتنع على احد الوجودات بل يجب له حتى تنافي انقسام الدلائل المذكور الى المقدر
 الصفوي والكبرى وتنظيم مع قوله اما الصفوي واما الكبرى فانه على صورة بعض الدلائل الى
 ثلث تنوعات **قال** بعد العلم بجمع الوجود **اول** بل السلك الاخير منها فيفيد العلم بجمع
 المبررات موجودة اكان او معدوما طحا كان او حيا ولا يمتنع واحد منها على الذي لعدم
 سادته كونه على ما هي عليه فيكون **قال** ان اردنا العمل انه يعمل سائر الاشياء **اول**
 لا يمتنع لارادة هذا المعنى اذ لا يكون عندنا حول وكل ما هو عقل يخص جميع المعقولات
 مكتشفة له فرق الا في العادة ومثله غير معقول في الاستدلال **قال** بل ما من شيء ان يكون
 معقولا **اول** هذا المعنى لا يناسب المقام فلا وجه لان كل علمه الكلام كما لا يخفى على
 ذوي الاقدام **قال** والحق **اول** معنى الفرق بين الصفات المذكورة فلا وجه لقوله
 بخلافها لان المعنى لف ما ذكره صنف واحد لا الصنفان **قال** لكن الصادر عنهم من الوجود
اول هذا اطلاق ما ذهب اليه المحققون منهم على ما علمناه فيما سبق من مخرج الاسرار العقل
 الطوسي **قال** هذا الاستدلال لم اجد في كلام احد **اول** هذا الكلام لا يناسب المقصود
 امثاله الذين لم يروا كتب الحكماء ولم يسموا اسما بهم فاقى تتبع اقاويلهم والوقوف على
 مقاصدهم **قال** فانهم يشهدون الافعال الى طبعهم **اول** لقائل ان يقول نعم انهم
 يشهدون الافعال الى طبعهم لا شعور بها لكن لا يقولون بعدد مراتبها فان التوسيع
 في الاستدلال **قال** لانهم لا يقولون بان فاعلية تعالى **اول** قد مر ما يتعلق
 بهذا الكلام في الفصل الاول فذكر **قال** بمعنى ان شاء فعله **اول** قد بينت في
 الفصل المذكور على ان هذا معنى المحار لا معنى القادر فذكر

على ان لا يكون في الكلام المذكور ما لا يكون في كلامهم

م